حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية

Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development

نواف محمود محمد أبوشماله

مستشار - عضو الجهاز الفني - المعهد العربي للتخطيط
الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحولية 45 - الرسالة 652

عدد (1) - 1446 هـ / 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية الخامسة والأربعون
الرسالة الثانية والخمسون بعد المئة السادسة
1446 هـ/ 2024م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي -غبرا**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  جامعة البحرين - البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد - الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **أ.د. عدنان يوسف العتـوم**
  قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
  atoum@yu.edu.jo
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم لغات وثقافات الشرق
  الأوسط جامعة أنديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
  alsaleha@indiana.edu
- **أ. مهـا إبـراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
  sh41@aub.edu.lb
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة
- **أ.د. سليمان حوامدة**
  جامعة شمال تكساس
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **أ.د. مهى عبد المجيد زراقط**
  كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

يجئ هذا العدد مع بداية عام أكاديمي ودراسي جديد، فالخريف عادة يمثل العام الدراسي الجديد الذي نأمل أن يكون خيراً على أمتنا العربية والإسلامية. لا نزال نكابد ونكافح من أجل إرساء دعائم وخطوات صدور كل عدد في المجلة وبوقت معروف لنا جميعاً. أي أننا نحاول بناء نمط دائم أو شبه دائم لكل عدد بحيث تكون الخطوات قابلة لأن يتم التنبؤ بها. هذا العدد هو أول عدد يظهر في العام الدراسي الجديد الذي ابتدأناه شهر سبتمبر ٢٠٢٤. عام جديد وعدد جديد ومن الآن فصاعداً سنبدأ عامنا مع العام الدراسي ونصدر أعدادنا تباعاً، أي سنصدر عدد (١) بدل سبتمبر، عدد (٢) بدل ديسمبر، عدد (٣) بدل مارس وعدد (٤) بدل يونيو. هكذا سيحكمنا العام الدراسي الأكاديمي. هذا التغيير، إضافة لبعض التغييرات الأخرى، التي قمنا بها. آمل، من الباحثين الذين يتقدمون لحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ومن خلال النظام المعتمد في مجلس النشر العلمي، أن يقومو بقراءة سياسات النشر برمتها وأن يطبقوها، علَّ ذلك يعيننا ويعينهم على الإسراع بعملية الفحص الأولى التي تسبق التحكيم المفصل للبحث.

يزخر هذا العدد بالعديد من الرسائل. الرسالة الأولى في هذا العدد هي الرسالة 652 بعنوان: **إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية**، للأستاذ الدكتور نواف محمود أبو شمالة، من المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت. تحاول هذه الدراسة تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز التحول الهيكلي وتحقيق مستوًى أعلى للتنمية على غرار ما تفعله الدول المتقدمة. اعتمدت الدراسة على الاستنباط أو الاستدلال -على ما ورد في الدراسة- واتباع المنهج الوصفي التحليلي، ثم التحليلي المقارن. وخلصت الدراسة إلى حقيقةِ أن الدول العربية، رغم اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تلك المشروعات ما تزال تواجه تحديات بنائية حدت من إمكانات تطوير دورها التنموي رغم مساهمتها في التقدم الاقتصادي لدولها. ويختم الباحث دراسته بتقديم اقتراحات تمثل نموذجًا يمكن تطبيقه على تطبيقات

وسياسات الصناعة الحديثة، يضمن علاج القيود القائمة الموجودة وتراكم وتكامل الجهود العربية التي تتعامل مع مشروعات مشابهة.

الرسالة الثانية في هذا العدد تحمل الرقم 653، وهي تحقيقٌ ودراسةٌ لمخطوطٍ من التراث النحوي بعنوان: **مغني الغلام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام، للشيخ سليم النحلاوي الطيبي (ت1300هـ)**. وقد قام بهذا التحقيق الدكتور علي حكمت فاضل العميري، من كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية بجامعة بغداد. وهذا المخطوط من المخطوطات المهمّة والقيّمة في التراث النحوي العربيِّ، يتعلق بشرْحِ مقدمةِ كتابٍ محوريٍّ من كتب النحو، وهو: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام الأنصاريّ، الذي شرحه كثيرٌ ودرسوه. وقد تميّز هذا المخطوط بأنْ فصّل في كلّ لفظةٍ من ديباجة ابن هشام تفصيلًا مُثريًا من حيث حدود المصطلحات وغناها الدلالي -فضلًا عن كثير من الأحكام النحوية والفوائد- مثل الفصاحة والبلاغة و(بعد) و(أما بعد) والحمد والشّكر.

الرسالة الثالثة تحمل الرقم 654 بعنوان: **بلاغة المحاكاة وتمثيل الأفكار في الخطاب الروائي المعاصر: نارنجة وسيدات القمر لجوخة الحارثي نموذجًا**، للأستاذ الدكتور محمد سليم شوشة، من كلية دار العلوم بجامعة الفيوم بجمهورية مصر العربية. تقارن الدراسة نتائج المحاكاة Mimesis والتمثيل Representation وما قد يحدثانه من أثرٍ كأسلوبٍ يؤثر في تعبير ما يود أيُّ روائيٍّ التعبير عنه. يطبق الباحث ذلك على روايتَيْ نارنجة وسيدات القمر، اللتين روتهما الروائية العمانية جوخة الحارثي من خلال منهج النقد الأدبي وتركيزه على مبدأ المحاكاة والتمثيل باعتبارهما من أهم مبادئ الأدب والفن عمومًا. أما نتائج البحث فكشفت عن تجسيد الفكرة عادة في شخصية أو حدث، كما ركزت هذه الدراسة على نتائج هذه التقنيات الجمالية إذا تمَّ استخدامها في النص.

الرسالة الرابعة تحمل الرقم 655 بعنوان: **مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية**، للأستاذة الدكتورة نيفين زكريا محمد أمين، من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية. تحاول الرسالة البحث نظريًّا في موضوع التطور الذي طرأ على مفهوم علم الاجتماع السياسي فينقده بناء على

المتغيرات العالمية، وخاصة التكنولوجية منها. وتتطرق الرسالة لأهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع السياسي. ختمت الرسالة بأهمية صياغة المفاهيم والأطر النظرية حسب أدبيات علم الاجتماع السياسي. وقد اعتبرت الباحثة ذلك سندًا علميًّا يمكن الاستناد عليه عربيًّا لتحقيق التنمية، وعالميًّا، إضافة للموارد المتاحة، سياسية أم قانونية، وما يجابهها من تحديات وعراقيل.

الرسالة الأخيرة برقم 656 وعنوانها: **على طول بَلدَة الكُوَيْت وجَزيرَتها فِيْلكا في 1839م: إضاءات نَقدِيَّة على مَوْجات جائِحَة الكوليرا وقَضايا أخرى عَبْرَ تَقْرير جيمس فِلِكْس جونز**، للباحث محمد خرشان، من قسم التاريخ بجامعة السلطان قابوس. في هذه الرسالة يتناول الباحث تَقرير جيمس فِلِكْس جونز، الذي يعتبر أَحد أهم وَثائِق شَرِكَة الهِنْد الشَّرقِيَّة البريطانِيَّة المتعلقة بِتاريخ الخَليج الحَديث. يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة دراسة ونقد حَياة بَلدَة الكويت وجَزيرَتها فِيْلكا عام 1839م، لكشف الغطاء عن نقص المعلومات التاريخية المتوفرة باللغة العربية، وقام الباحث بتَطْبيق مَنْهَجَي النَّقْد الظّاهِري والباطِني، وانتهت الدِّراسَة بمَجموعَة من التوصيات والاستنتاجات بشأن جزيرة فيلكا.

أ. د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i652.1639
الرسالة (652)

قدمت في: 2020/12/11

أجيزت في: 2021/6/30

• **للاستشهاد:**

أبوشمالة، نواف محمود. (2024). إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (45) 652.

إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية

Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development

نواف محمود محمد أبوشماله

مستشار - عضو الجهاز الفني - المعهد العربي للتخطيط

الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والأربعون 1446هـ/2024م

أ. د. نواف محمود محمد أبوشماله

- خبير أول (أستاذ مساعد) - المعهد العربي للتخطيط – الكويت (2012)
- ترقى إلى درجة أستاذ عام 2023
- البريد الإلكتروني nawaf@api.org.kw

الإنتاج العلمي:

1 - "إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وإنجاز التحول الهيكلي - دراسة تحليلية" - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (يوليو 2021).

2 - "الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد - 19 على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها"- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المعهد العربي للتخطيط- الكويت (نوفمبر 2020).

3 - "دور التدخل الحكومي في تحقيق التحول الهيكلي في الاقتصادات العربية: التطبيقات المعاصرة للسياسات الصناعية الحديثة - دراسة تحليلية" - مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت (2020).

4 - "التحول نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية في ظل تحديات البطالة ومتطلبات الاستدامة" – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت (يوليو 2019).

5 - "الارتقاء بالتعليم في الدول العربية - متطلبات الاستدامة وقيود التمويل" - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. (يوليو 2018).

6 - "سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت" - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المعهد العربي للتخطيط (يناير 2018).

7 - "الواقع وآفاق التطوير للقطاع الصناعي في الدول العربية في إطار التوجهات المعاصرة للسياسات الصناعية" - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (أبريل 2017).

8 - "فعالية دور المساعدات الإنمائية الرسمية على الهياكل الاقتصادية والقدرات الذاتية للدول المستفيدة - دراسة تطبيقية" - مجلة الكويت الاقتصادية (2016).

9 - "انعكاسات سياسات الاحتلال على سوق العمل الفلسطيني" مجلة السياسة الدولية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام (2008).

10 - "سبل ومستقبل الدعم العربي والدولي المقدم للاقتصاد الفلسطيني للفترة 2007-1994" - جامعة الدول العربية - دراسة مقدمة إلى أعمال مؤتمر باريس للمانحين الدوليين (2007).

11 - "انعكاسات الفصل الإسرائيلي أحادي الجانب على الاقتصاد الفلسطيني" - الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام (2006).

12 - "الدولة الفلسطينية – القابلية الاقتصادية للبقاء"- مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام (2006)

13 - "دور الصناديق المالية والاقتصادية العربية في تدعيم التنمية الاقتصادية - الحالة الفلسطينية"- جامعة الدول العربية - دراسة مقدمة إلى المنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - بيروت (2004).

14 - "المعونات الأجنبية في الفكر الاقتصادي والممارسة التطبيقية" - مجلة بحوث اقتصادية عربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (2003).

15 - "تأثيرات الأداء الاقتصادي في إسرائيل على خياراتها السياسية والعسكرية" - الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام (2002).

المحتوى

الملخّص 15

مقدمة 17

تمهيد 17

مشكلة الدراسة 17

هدف الدراسة 18

المنهجية 18

الدراسات السابقة 20

أهمية الدراسة 25

مكونات الدراسة 26

القسم الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الواقع وفعالية السياسات المطبقة 26

القسم الثاني: سياسات المعالجة ضمن نموذج معاصر لصياغة دور تنموي قابل للاستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 57

الختام: النتائج والتوصيات 101

المراجع 105

الملاحق 112

الملخّص

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور فاعل في الإنتاج والتشغيل، وهي أيضاً مساهم أساسي في سلاسل القيمة والتوريد العالميين. ما جعلها تحتل أهمية خاصة لدى صانعي السياسات على مستوى جميع أقاليم العالم بما فيها الدول العربية. **الهدف:** تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز التحول الهيكلي وتحقيق استدامة أعلى للتنمية ضمن أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية، وذلك أسوة بدورها في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة. **المنهج:** وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج أساسية وهي: الوصفي التحليلي، والتحليلي المقارن، إضافة للمنهج الاستنباطي أو الاستدلالي. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أنه رغم اهتمام الدول العربية، لاسيما خلال العقود الأخيرة، بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تأسيس أطر وهيئات حكومية لتنميتها، وإقرار العديد من التشريعات الهادفة لتدعيمها وتذليل الصعوبات التي تواجهها. فإنّ هذه المشروعات مازالت تواجه تحديات هيكلية، تحد من إمكانات تطوير دورها التنموي، وذلك مقابل مساهمتها الحيوية في التقدم الاقتصادي في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة. كما انتهت الدراسة إلى تقديم نموذج كلي الطابع يتأسس على التطبيقات المعاصرة للسياسات الصناعية الحديثة، يعالج تلك القيود ويضمن أيضا تراكم وتكامل الجهود العربية الموجهة لتلك المشروعات، وذلك ضماناً لتحقق الهدف المطلوب المتمثل في توثيق العلاقة بين جهود تنمية هذه المشروعات من جانب، وجهود تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز التحول الهيكلي من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية الدالة: المشروعات – الدول العربية – التنمية المستدامة – التحول الهيكلي.

مقدمة

تمهيد

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور فاعل في الإنتاج والتشغيل على مستوى العالم، وهي مكون أساسي من سلاسل الإنتاج والتوريد العالميين؛ حيث بلغت مساهمتها في التصدير للمواد المُصنعة ما بين (25– 35%) من الإجمالي العالمي للصادرات المصنعة، وهي النسبة التي تصل لأكثر من 90% في عدد من اقتصادات العالم (IFC, 2019a). ما جعلها تحتل أهمية خاصة لدى صانعي السياسات في جميع دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية بما فيها الدول العربية. وقد شهد الواقع العربي لاسيما خلال العقدين الماضيين ارتفاع وتيرة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم تأسيس أطر وهيئات حكومية لتنميتها، وإقرار العديد من التشريعات والقوانيين الهادفة لتدعيمها وتذليل الصعوبات التي تواجهها. وظهر الاهتمام بدور هذه المشروعات بوضوح في الرؤى التنموية لمعظم الدول العربية سواء بشكل مباشر أو بشكل ضمني ضمن استهداف إطلاق دور القطاع الخاص.

مشكلة الدراسة:

يظهر الواقع أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما زالت تواجه تحديات يمكن وصفها بالهيكلية؛ تحد من إمكانات توسيع وتطوير دورها الاقتصادي أو الاجتماعي أو التنموي بوجه عام، وذلك مقابل رصد دور حيوي لهذه المشروعات في دفع مسيرة التقدم في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة.

في ضوء ذلك تتمثل إشكالية هذه الدراسة الأساسية في التصدي لتساؤل مركزي يتمثل في الآتي: هل تمكنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في إنجاز التحول الهيكلي أو تحقيق استدامة أعلى للتنمية ضمن أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية؟ وبمعنى آخر هل اتسمت السياسات التي تبنتها الدول العربية لتنمية هذه المشروعات منذ عقود بالفاعلية الكافية لتحقيق الأدوار التنموية المأمولة منها أسوة بدورها في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة؟ يندرج ضمن هذا عدد من التساؤلات الفرعية الممثلة في: هل يمكن الربط بين نوعية هذه المشروعات

وواقع التنمية القائم في الدول العربية؟، وهل الدول العربية في الأساس كل متجانس في مجال اهتمامها بتنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟، وهل يمكن التمييز بين الإشكالات التي حدت من دور هذه المشروعات في التنمية فيما بين الدول العربية، وفيما بينها ونظيرتها في الدول المتقدمة والصاعدة؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب عدم فعالية الجهود العربية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بنظيرتها في التجارب الدولية المقارنة، وكذلك تحديد أفضل السبل التي يمكن اتباعها لمعالجتها. إضافة إلى السعي إلى طرح نموذج متكامل قائم على السياسات يسمح ويمكن من معالجة القيود التي تواجه هذه المشروعات في الدول العربية، من خلال صياغة منظور كلي الطابع يضمن تراكم وتكامل الجهود العربية من تشريعات وقوانين ومؤسسات وآليات وبرامج عمل ضماناً لتحقق الهدف المطلوب المتمثل في توثيق العلاقة بين جهود تنمية هذه المشروعات من جانب، وجهود تحقيق التنمية عموماً، وإنجاز التحول الهيكلي من جانب آخر.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة ثلاثة مناهج أساسية؛ وهي: الوصفي التحليلي، والتحليلي المقارن وفق طبيعة المجال الذي تتطرق إليه الدراسة، إضافة للمنهج الاستنباطي أو الاستدلالي من خلال إسقاط نتائج تحليل بعض الظواهر الكلية على نظيرتها الجزئية محاولة لتعويض عدد من الإشكالات المتعلقة بعدم كفاية أو عدم انسجام مصادر البيانات للظواهر الجزئية محل الاهتمام في هذه الدراسة، وصولاً للاستنتاجات المرغوبة.

استقرت الدراسة على استخدام عدد من دول المقارنة وفق معيارين أساسيين هما: التقارب والانتماء إلى مستويات الدخل السائدة في الدول العربية، إضافة إلى امتلاك سجل وأداء اقتصادي متقدم أو صاعد وفق المعايير الاقتصادية الدولية مثل المساهمة في الصادرات الدولية من السلع المصنعة أو السلع عالية التقانة. حيث تمّ اعتماد المنهجية المتبناة من البنك الدولي القائمة على التمييز بين الدول وفق معيار متوسط دخل الفرد من الناتج، والتي يتم بمقتضاها تقسيم الدول ضمن مجموعات أربع

وهي: الدول مرتفعة الدخل، والدول متوسطة الدخل الأعلى، والدول متوسطة الدخل الأدنى Lower –Middle income countries ، والدول منخفضة الدخل (World bank,2021a)، وهي المنهجية التي تتوافق إلى حد بعيد مع نظيرتها المتبناة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP القائمة على التمييز بين الدول وفق معيار التنمية البشرية HDI، حيث يتم تقسيم أو تصنيف الدول ضمن أربع مجموعات، وهي: الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً، والدول ذات التنمية البشرية العالية، والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (UNDP,2020a). (الملحقان رقما: 2،1).

في ضوء ذلك يمكن تقسيم الدول العربية ضمن مجموعات ثلاث أساسية: تضم الأولى الدول الأعلى دخلاً والأرقى في سجل التنمية البشرية، والتي تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي الست ممثلين في: السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعمان. وتضم المجموعة الثانية مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (الأعلى) وعدد من الدول ذات الدخل المتوسط (الأدنى)، والتي تتسم كذلك بتنمية بشرية عالية ومتوسطة، والتي تضم كلاً من: مصر والأردن وتونس والعراق والجزائر والمغرب، وفلسطين، ولبنان، وليبيا. وتضم المجموعة الثالثة الدول ذات الدخل المنخفض وعدد من الدول العربية ذات الدخل المتوسط الأدنى، وهي الدول التي تنتمي أيضاً إلى التصنيف المنخفض أو الأقل في التنمية البشرية، وتضم: سوريا والسودان، واليمن، وجيبوتي، والصومال، والقُمر، وموريتانيا. وهي التصنيفات التي من المفيد توضيحها عند تحليل وتقييم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وبخاصة ما يتعلق بأدائها المقارن مع الدول التي تتوافق وتصنيفات الدول العربية. وضمن ذات المنهجية المعتمدة اختيار دول المقارنة بشكل يتوافق مع تلك التصنيفات، كما هو الحال بالنسبة لاختيار الولايات المتحدة واليابان كنموذج للدول مرتفعة الدخل إضافة إلى النرويج التي تتسم بجانب ذلك بامتلاك الهبات والموارد النفطية، كما هو الحال في الدول العربية مرتفعة الدخل ذات الوفرة في تلك الموارد ممثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتم اختيار دولة صاعدة متوسطة الدخل الأعلى ممثلة في ماليزيا التي تتوافق مع مستويات الدخل في دول عربية مثل العراق

ولبنان وليبيا، وأخيراً استخدام دولة صاعدة متوسطة الدخل الأدنى ممثلة في فيتنام التي تنتمي أو تتقارب إلى ذات التصنيف الذي تنتمي إليه دول عربية مثل الجزائر والأردن وتونس وفلسطين ومصر، وبدرجة أقل باقي الدول العربية منخفضة الدخل مثل اليمن والسودان والصومال.

فيما يرتبط بالحدود الزمنية فقد ركزت الدراسة في التحليل على رصد الأداء الراهن والمقارن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وذلك وفق البيانات الأكثر حداثة، تماشياً مع منهجية الدراسة المتضمنة في جانب أساسي منها الأداء المقارن على أن تمديد الحدود الزمنية إلى فترات زمنية سابقة إذا اقتضى التحليل وفهم الظواهر محل الاهتمام ذلك، وخاصة فيما يتعلق بتقييم وتيرة تطور الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات التي تعاطت مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المنظور إلى إطارين أساسيين، جزئي Micro يُعنى بهذه المشروعات على مستوى الوحدة، بما يتطلبه ذلك من البحث والتحليل للمدخلات والعمليات والمخرجات، وهياكل التكاليف ومستويات الإنتاجية والربحية في تلك المشروعات. وكلي Macro يُعنى بالبيئة المؤثرة في نشاط ونمو هذه المشروعات بما في ذلك سياسات وبرامج وإجراءات الدول المؤثرة فيها. وحديثاً تنامى اتجاه من الدراسات المعنية بالبحث في دور هذه المشروعات وتأثيرها (كلياً) في بعض المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية مثل دورها في الإنتاج، أو التصدير، أو التشغيل وخلق الوظائف، أو عدالة توزيع الدخل، وصولاً لربط دور هذه المشروعات بأهداف التنمية المستدامة SDGs – 2030 والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الإطار الذي تأتي هذه الدراسة ضمن سياقه العام.

في دراسة (Foghani S., et al, 2017) حول تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على العناقيد Clusters في تسهيل دمجها بنجاح في نمو الإنتاجية وشبكات التوريد العالمية، بالتركيز على عدد من الحالات في الدول الآسيوية والدول المتقدمة، تمّ التوصل لتوفير قدرات مهمة لدى هذه المشروعات لتحسين تلك الإنتاجية

والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من خلال قدرتها ضمن بنائها العنقودي على بناء روابط صناعية مهمة لإطلاق سلسلة من ردود الفعل للتنمية الصناعية، وكذلك قدرتها على عبر المقولات من الباطن وتوريد المدخلات الوسيطة للمشروعات الكبرى الوطنية والدولية/متعددة الجنسيات.

وفي دراسة (UNIDO, 2003) تمّ التأكيد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حيوي وحاسم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها في تعبئة موارد الدولة وتوجيهها بشكل يؤدي إلى خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وضمن ذات السياق جاءت دراسات عديدة مثل (Lim, 2008) حيث أكدت الدراسة دور هذه المشروعات بشكل عام في الاقتصاد الوطني والمحلي من خلال مساهمتها في تنمية القدرات المحلية وتحسين التنمية المتوازنة، من خلال قدرتها العالية على خلق الوظائف والدخول في مختلف أقاليم الدولة.

كما ركز عدد من الدراسات على دور سياسات الدولة الموجه لتلك المشروعات في تعظيم دورها التنموي، مثل دراسة (Villa., and Tauino, T., 2011) التي أظهرت دور الدولة وسياساتها في حث النمو والتطور في القدرات لتلك المشروعات، وضمن ذات السياق دراسة (Lee, J., 2014) التي أكدت أن هذه المشروعات في حال انخراطها في الأنشطة القائمة على الابتكار واستيفاء معايير التنافسية فإنها ستكون أحد أهم المحركات الرئيسية للنمو والتنمية وبناء الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع.

ودراسة (صندوق النقد العربي، 2017) التي أظهرت دور هذه المشروعات في الإنتاج والتشغيل إقليمياً من خلال تحليل استبانات على عينة واسعة من المشروعات في 11 دولة من الدول العربية. في مقابل رصد معاناة تلك المشروعات من عدد واسع من القيود في بيئة الأعمال مقارنة بالمشروعات الكبرى، وبخاصة في مجالات الأطر والقوانين المنظمة، والتمويل، وإشكالات أخرى تتعلق بالتسجيل، واستخراج التراخيص، والضرائب، وغيرها. ودراسة (Blogan conference, 2000) التي أكدت أهمية تدخل الدولة لتعديل بيئة الأعمال المؤثرة في نشاط هذه المشروعات، وبخاصة تلك التي تمثل محددات لأفق نموها مثل قصور المعلومات، وضعف التنسيق بين سياسات ومؤسسات الدولة المعنية بالتعامل مع تلك المشروعات، وطبيعة العلاقة بينها

والمشروعات الكبرى. وفي دراسة (Blue Orchard Survey, 2017) تم التركيز على أهم الإشكالات التي تواجه مساهمة هذه المشروعات في تحقيق التنمية ضمن أبعادها المستدامة، في أقاليم العالم النامية في جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تمحورت بشكل أساسي حول إشكالات التمويل وضعف قدرة هذه المشروعات على النفاذ إلى التمويل.

ودراسة (WB, 2009) التي ربطت الدور التنموي لتلك المشروعات بقدرة الدولة على بناء خرائط متكاملة لتجمعات عناقيد تلك المشروعات، وبخاصة تلك القائمة على الابتكار.

ودراسة (Kimura and Lim, 2010) التي أظهرت دور هذه المشروعات في التجارة وشبكات التوريد العالمي، وأثر ذلك على زيادة معدلات النمو. ودور هذه المشروعات المندمجة في الاقتصاد العالمي في نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة. وتأكيد دور الدولة وسياساتها للتدخل لتمكين المشروعات من تأدية هذا الدور عبر التغلب على إخفاقات السوق التي تواجه هذه المشروعات. وهو ما تم إعادة التأكيد عليه في تقرير (OECD, 2018) الذي أبرز وجود إمكانات عالية لهذه المشروعات لرفع وتيرة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاندماج الأعلى في الاقتصاد العالمي، وكذلك في زيادة الارتباط بسلاسل الإنتاج العالمية GVCs. وأكد التقرير أن نسبة مساهمة هذه المشروعات في الإنتاج والتشغيل في الدول الأعضاء لا تتناسب ونسبة مساهمتها في التجارة وسلاسل القيمة، واقترح التدخل من خلال عدد من السياسات لتعديل هذا الانفصام النسبي اتجه بعضها للعوامل الذاتية المؤثرة في اندماج هذه المشروعات في الاقتصاد العالمي وأهمها أنماط الإدارة والتكنولوجيا والابتكار، واتجه بعضها الآخر للتأثير في العوامل المتصلة بالبيئة المحيطة بتلك المشروعات وأهمها التمويل والنفاذ للمعلومات وقضايا الملكية الفكرية.

ودراسة (OECD and WB, 2015) التي ركزت على البحث في أسباب تقييد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من مكاسب التجارة الدولية، وتوصلت إلى حيوية دور الدولة ومؤسساتها في دعم هذه المشروعات من خلال مساعدتها في الامتثال للمعايير والمواصفات واللوائح المطبقة

في الأسواق الدولية. وكذلك دراسة (OECD, 2008) التي قام فيها بصياغة مجموعة من المحددات الأساسية التي تؤثر في هذه المشروعات، والتي تم تحديدها في 35 محدداً فرعياً ضمن ستة محددات أساسية ممثلة في الأطر التنظيمية، وظروف السوق، والنفاذ إلى التمويل، والبحوث والتطوير، والقدرات الريادية entrepreneurship ، كما تضمنت هذه الدراسة طرحاً مهماً للسياسات القادرة على تحسين الأداء، وكذلك الأثر والمردود التنموي المتوقع من هذه المشروعات، حيث تضمن مجال السياسات التأثير في متغيرات رأس المال أو الملكية، والعمالة على مستوى المشروعات، وتضمنت المتغيرات المرتبطة بتحقق الأثر في خلق الوظائف، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتقنين المشروعات العاملة في القطاع غير المنظم Informal sector (OECD,2008).

ودراسة (Purwanto, 2018) التي تم التركيز فيها على تحليل الأسباب والطريقة التي تتجه بها الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو التدويل، والتي سعت إلى طرح يوفق بين المداخل النظرية الأكثر شيوعاً لتحقيق ذلك، والممثلة وفقاً لها في النهج الاقتصادي، والنهج التنظيمي، ونهج الشبكات Networks. حيث توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية وحده القادر على تحقيق التنسيق والتكامل بين المناهج الثلاثة. وهو المفهوم الذي يوفر تفسيرات ليس فقط حول «السبب»، ولكن أيضًا حول «كيفية» تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تأثير جميع هذه المناهج على مجالات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في مجالات: عمليات التصنيع واللوجستيات، وعلاقات التسويق، وابتكار المنتجات، ونماذج الأعمال.

وقام عدد من الدراسات بتحليل دور هذه المشروعات في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015 كبرنامج عمل عالمي حتى العام 2030، والتي تضمنت 17 هدفاً تغطي مختلف مجالات استدامة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية والتعاون الدولي (UN, 2021). ففي دراسة (Blue Orchard Survey,2017) تم توثيق دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تحقيق معظم هذه الأهداف.

كذلك ركزت دراسة (OECD,2019a) على القدرة العالية للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة MSME لحل المشاكل الاجتماعية والبيئية الرئيسية، لاسيما من خلال قدرة الدول وبخاصة النامية على توجيه أنشطة هذه المشروعات صوب قطاعات أو مجالات الزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، واستخدام التطبيقات الحديثة Apps الموجهة لتدريب ودعم المزارعين لرفع إنتاجيتهم وتطوير قدراتهم في مراقبة الإنتاج، وزيادة الغلة وتسهيل عمليات تسويقها، وذلك أخذاً في الاعتبار البعد النوعي لأصحاب هذه المشروعات Gender من خلال التحيز الإيجابي لرائدات الأعمال.

وفي عمل بحثي مهم قام مجموعة من الباحثين لدى بنك التنمية الآسيوي (Vandenberg., Et Al,2016) بالبحث التحليلي الكلي الطابع في مجموعة القيود التي تحد من فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأسيوية، وبخاصة تلك المتعلقة بإخفاقات السوق Marker failure التي تواجهها هذه المشروعات في المجالات الرئيسية للتكنولوجيا والابتكار والائتمان والتمويل والتعليم والمهارات، والوصول إلى الأسواق، وبلورة العقبات التي تحول دون مشاركتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. حيث قامت الدراسة برصد هذه القيود كافة في عدد من دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، مع اقتراح سياسات المعالجة لكل مجال من تلك المجالات. وترتبط أهمية هذا العمل في سعيه إلى محاولة تشخيص طبيعة أهم القيود التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الآسيوية، وصولاً لمعالجتها، وذلك ضمن إطار يمكن وصفه بأنه تجميعي يقوم على المعالجة المنفردة لكل قيد من تلك القيود.

وحديثاً تنامت الدراسات الساعية لتنمية دور هذه المشروعات بالاستناد إلى التطبيقات المعاصرة لمفهوم السياسات الصناعية الحديثة New industrial policies NIP – ذلك المفهوم الذي تأسست عليه تجارب الدول المتقدمة قديماً والدول الصاعدة لاحقاً في تطوير قدراتها وإمكاناتها بما في ذلك قدرات وإمكانات مشروعاتها ومؤسسات الأعمال فيها. حيث التعويل على استعادة دور الحكومات الذكي في توجيه اللاعبين داخل الاقتصاد. كانت دراسة (Rolofo S., and Calabrese. G, 2010) قد قامت بتحليل دور هذه السياسات NIP في تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية وبخاصة لحالة إيطاليا، وذلك بالتركيز على الجانب التقاني والابتكاري في أنشطتها، حيث قامت الدراسة بتحديد أولويات تدخل سياسات الدولة، وذلك استناداً

للاختناقات القائمة لدى هذه المشروعات وبخاصة ما يتعلق بارتباط منتجاتها بتلبية الطلب المحلي وليس الدولي، هذا إضافة لتوجهها لمعالجة إشكالية عدم استجابة تلك المشروعات بشكل كافٍ للسياسات الصناعية الحديثة المطبقة الهادفة لنقل التقانة إليها، حيث توصلت الدراسة لضرورة توجه هذه السياسات للتوجه أكثر للمستوى الجزئي حيث تفتقر معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة إلى القدرة على استيعاب تلك المعارف نتيجة عدم اشتمال بنائها الهيكلي من الأساس للأقسام المعنية بالعمليات الفنية مثل التصميم، والبحث والتطوير، والمختبرات، وبناء النماذج.. إلى غير ذلك. ما يملي إعادة صياغة هذه السياسات لتعالج تلك الاختناقات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة وقيمتها المضافة في اعتمادها على نهج مغاير للدراسات السابقة التي تعاطت مع موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي اقتصرت في المحصلة في تعاطيها مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعد واحد أو أكثر من الأبعاد المتعلقة أو المؤثرة في هذه المشروعات، وذلك بمعزل تام عن تركيبة هياكل الاقتصاد والمجتمع ومتطلبات التحول الهيكلي في الدولة. حيث اتجهت هذه الدراسة إلى محاولة الربط العضوي بين هذه المشروعات ورفع قدراتها وإمكاناتها من جانب، وتغيير الواقع التنموي القائم في الدول العربية ضمن مسار تنموي أكثر استدامة يقوم على تطور كمي ونوعي في هياكل الإنتاج من جانب آخر. وذلك عبر نموذج مقترح متكامل يقوم على حزم متجانسة من السياسات التي تعمل معاً على تنمية هذه المشروعات، وفي ذات الوقت تنمية هياكل الاقتصاد والمجتمع، بما يتضمنه ذلك من تفعيل دور الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها ونظمها وإجراءاتها المؤثرة في نشاط هذه المشروعات، وكذلك في سياسات التنمية ومستهدفاتها الكمية والنوعية. وهو المدخل المستند في جوهره إلى الطرح المعاصر لمفهوم السياسات الصناعية الحديثة New industrial policies، والتوجيه الحكومي الواعي والذكي للمشروعات، مع تأمين العوامل المتعلقة بضمان استجابتها للسياسات المطبقة.

مكونات الدراسة:

جاءت الدراسة ضمن قسمين أساسيين: يقوم الأول منها بتقديم لأهم سمات ودور هذه المشروعات في الدول العربية لاسيما على المستوى المقارن في دول العالم المتقدمة والصاعدة، إضافة لأهم جهود تنميتها عربياً وتقييم فعالية تلك الجهود. في حين يقوم القسم الثاني من الدراسة بطرح حزم سياسات المعالجة لإعادة توجيه مسار هذه المشروعات تنموياً من خلال نموذج متكامل تم إعداده بواسطة الباحث استند على تركيبة القيود التي تواجه تلك المشروعات في الدول العربية من جانب، وتأسيس روابط فاعلة بين تنمية هذه المشروعات واستدامة التنمية والتحول الهيكلي من جانب آخر.

القسم الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الواقع وفعالية السياسات المطبقة:

1-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة: السمات العامة والأهمية والدور المقارن

يجب لفت الانتباه في البداية إلى تباين استخدام اصطلاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودلالاته الوصفية والكمية بين دول العالم، ومن ثم انعكاس ذلك على تتبع وفهم وتحليل البيانات والإحصاءات المرتبطة بها. وبخاصة ما يتعلق بتضمين أو استبعاد المشروعات الميكروية أو الصغرى أو متناهية الصغير (MICRO) من هذا الاصطلاح. هذا إضافة للإشكالات المتصلة بمفهوم وتصنيف هذه المشروعات بحد ذاتها بين الدول. وفيما بينها وبين التصنيفات والتعريفات الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة. ففي الوقت الذي تتبنى فيه مؤسسة التمويل الدولية والعديد من دول العالم معايير للتمييز بين حجم المشروعات وفق عدد العمال يُصنف المؤسسات/ المشروعات الكبرى بأنها تلك التي يزيد فيها عدد العمال عن 300، والمشروعات المتوسطة بأنها تلك التي يعمل فيها ما بين 50 إلى 300 عامل، والمشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل فيها ما بين 10 إلى 49 عاملاً، والمشروعات الصغرى أو متناهية الصغر أو الميكروية بأنها تلك التي يعمل فيها أقل من 10 عمال (IFC, 2021). فإن هذا التصنيف لا يتوافق والواقع القائم في العديد من الدول العربية والدول النامية بوجه عام التي قامت بوضع تصنيفات مغايرة تتسم في العموم بتخفيض الحدود المعيارية لعدد العمال، إضافة لعدم تلمس نمط أو علاقة واضحة بين المعيار المطبق

وواقع الدول التنموي وفق تصنيف متوسط دخل الفرد المُتبنى من البنك الدولي. فعلى سبيل المثال تُصنف المشروعات المتوسطة استناداً لمعيار عدد العمال لعينة من الدول العربية وفق معيار مستويات الدخل المرتفع مثل (السعودية وقطر)، والدخل المتوسط مثل (مصر والأردن)، والدخل المتوسط الأدنى مثل فلسطين، والدخل المنخفض مثل (السودان). بأنها تلك التي يعمل بها عدد (50–200 عامل) في السعودية، وعدد (50 – 99 عاملاً) في قطر، ومصر، وعدد (21–100 عاملاً) في الأردن، وعدد (15 – 50 عاملاً في فلسطين، وعدد (أكثر من 10 عمال) في السودان (ملحق رقم 3).

وفق قواعد البيانات الدولية مثلت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 90 % من إجمالي عدد المشروعات في العالم، وأسهمت بنحو 50 % في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبنحو 66 % في التشغيل (IFC, 2019a). وعلى مستوى التصنيف الخاص بمستويات الدخل وفق معايير البنك الدولي، فقد ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 66 % من الوظائف في الدول مرتفعة الدخل، وبنحو 67 % من الوظائف في الدول متوسطة الدخل (الأعلى والأدنى)، وبنحو 78 % من الوظائف في الدول منخفضة الدخل. كما أسهمت بنحو 36%، 31.0%، 37% في الناتج المحلي الإجمالي لتلك المجموعات على التتابع. مقابل مساهمة المشروعات الكبرى والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 51 %، 39 %، 16.0 % لكل منها على التتابع، ما يوضح أن مساهمة المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر في الناتج قد بلغت نحو 13.0 % في الدول مرتفعة الدخل، ونحو 30.0 % في الدول متوسطة الدخل، ونحو 47.0 % في الدول منخفضة الدخل (OECD, 2019b, 2017). كذلك فإنه وفقاً لتقديرات مجموعة البنك الدولي لحجم ودور المشروعات الصغيرة والمتوسط على مستوى دول وأقاليم العالم بما في ذلك دول منطقتي أو إقليمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان MENAP، وآسيا الوسطى CCA. حيث تقع معظم الدول العربية وتشكل بدورها العدد الأكبر من دول هذين الإقليمين البالغ عددهم الإجمالي 31 دولة)، شكلت هذه المشروعات حوالي 96 % من إجمالي المشروعات وقامت بتشغيل حوالي 50 % من القوى العاملة. أخذاً في الاعتبار وجود نسبة كبيرة من هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مظلة القطاع غير الرسمي (IMF, 2019).

تبرز هذه المعطيات الدور المهم لتلك المشروعات بمختلف تصنيفاتها وأحجامها

على مستوى العالم، وبخاصة اتساع دورها في التشغيل، لاسيما في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل الأدنى (Blue Orchard Survey , 2017). هذا إضافة لملاحظة أن إجمالي مساهمة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مجتمعة في الناتج تبلغ مستواها القياسي في الدول منخفضة الدخل بمساهمة تبلغ نحو 84%، مقابل نحو 61% في الدول متوسطة الدخل، ونحو 49% في نظيرتها مرتفعة الدخل، ليظهر اتساع دورها الإنتاجي لاسيما ضمن المجموعتين الثانية والثالثة حيث تقع معظم الدول العربية. كما أسهمت هذه المشروعات بشكل مباشر وغير مباشر في التصدير وفق معيار القيمة المضافة المُصدرة، لتبلغ هذه المساهمة الإجمالية في الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل الولايات المتحدة والبرتغال وإيطاليا نحو 50%، 70% 66% لكل منها على التتابع، كما بلغت هذه النسبة في دول صاعدة ونامية مستويات عالية لتبلغ في الهند نحو 42%، وفي كوريا نحو 26.0% (Erdin and Ozkaya, 2020., OECD, 2019b).

فيما يتعلق بهيكل هذه المشروعات عربياً ودولياً توضح البيانات أن الأهمية النسبية للمشروعات الكبرى كانت الأعلى في الدول العربية مرتفعة الدخل ممثلة بشكل أساسي في قطر (3.63%) والإمارات (2.64%) والكويت (1.91%) لتتراجع أهميتها بعد ذلك في الدول العربية متوسطة الدخل (باستثناء البحرين) مثل الأردن وفلسطين وتونس والمغرب ومصر بما يتراوح بين 0.52%، 0.08% فقط. ولكن الملاحظ أن نسبة هذه المشروعات في دول المقارنة الصاعدة ممثلة في ماليزيا وفيتنام قد بلغت نحو 1.47%، 1.49% لكل منهما على التتابع، وهوما يتجاوز نسبتها في الدول العربية متوسطة الدخل بوضوح. في حين تظهر البيانات انخفاض الأهمية النسبية لهذه المشروعات في دول المقارنة المتقدمة (مرتفعة الدخل) ممثلة في اليابان والنرويج والولايات المتحدة وبما يقل عن المعدلات المحققة في الدول العربية مرتفعة الدخل.

في مقابل ذلك جاءت الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية متفاوتة للغاية لتمثل ما بين 88.3% من إجمالي عدد المشروعات في الكويت (مرتفعة الدخل)، ونحو 2.2% فقط في المغرب (متوسطة الدخل)، كما استمر ذات النمط غير المتسق ما بين طبيعة التصنيف التنموي للدولة والأهمية النسبية لهذه

المشروعات حيث مثلت نسبتها في الدول العربية مرتفعة الدخل مثل الكويت وقطر والإمارات والسعودية والبحرين نحو 88.3%، 47.9%، 23.7%، 12.8%، 7.0% لكل منها على التتابع. وعلى مستوى الأداء المقارن توضح البيانات بلوغ الأهمية النسبية لهذه المشروعات في الدول الصاعدة متوسطة الدخل محل المقارنة ممثلة في فيتنام وماليزيا نحو 29.8%، 23.2% لكل منهما على التتابع. إلا أن أهميتها النسبية في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل كانت أقل بشكل عام كما أنها كانت أكثر تفاوتاً حيث بلغت في اليابان والنرويج والولايات المتحدة نحو 21.6%، 8.5%، 3.4% لكل منها على التتابع (الشكل رقم 1).

الشكل رقم (1): هيكل المشروعات في الدول العربية ودول أخرى مقارنة وفق معيار الحجم– 2019 (%)

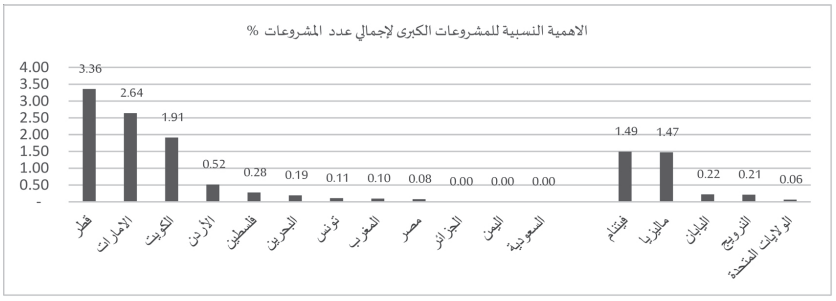

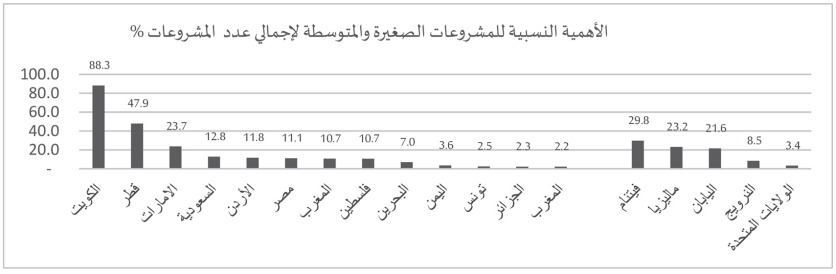

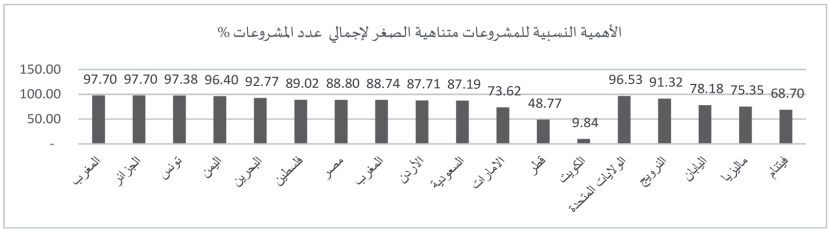

المصدر: IFC,2019a

قد يفسر هذا التفاوت في جانب منه باختلاف معايير تصنيف هذه المشروعات، على سبيل المثال تُصنف الولايات المتحدة هذه المشروعات بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 20 عاملاً، في حين يتقلص هذا الحد في عدد من الدول العربية إلى 4 أو5 عاملين كما هو الحال في عُمان، وتونس، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والأردن، ومصر. وإلى حد 9 أو 10 عاملين في عدد آخر من الدول العربية مثل البحرين، والعراق، ولبنان، والجزائر، والمغرب، واليمن، والسودان. كما أنه يرتبط في جانبه الآخر بارتفاع الأهمية النسبية للمشروعات التي تصنف بأنها ميكروية أو متناهية الصغر التي بلغت أعلى مستوياتها في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل تليها الدول الصاعدة محل المقارنة حيث بلغت نسبتها نحو 96.5% في الولايات المتحدة ونحو 68.7% في فيتنام. كما جاءت الأهمية النسبية لهذه المشروعات في معظم الدول العربية مرتفعة لتتراوح بين 73.6% في الإمارات ونحو 97.7% في المغرب، وجاءت نسبة هذه المشروعات منخفضة نسبياً في قطر (48.7%) وبلغت أقل مستوياتها في الكويت (9.8%) التي اتسمت كما سبق التقديم بارتفاع الأهمية النسبية لحصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها مقارنة بباقي الدول العربية. أخذا في الاعتبار محدد التعريف الخاص بهذه المشروعات إضافة للبعد الآخر الذي ستركز عليه الدراسة، وهو المتعلق بالمردود التنموي لهذه المشروعات. ليظهر بوضوح عدم وجود نسق واحد للعلاقة بين تصنيف هذه المشروعات بشكل عام وواقع الدول الاقتصادي أو التنموي كما يوضح ذلك الشكل رقم (2).

الشكل رقم 2: الانفصام بين تصنيف المشروعات الصغرى وواقع الدول التنموي وفق معيار متوسط دخل الفرد من الناتج في عدد من الدول العربية ودول مقارنة – 2019

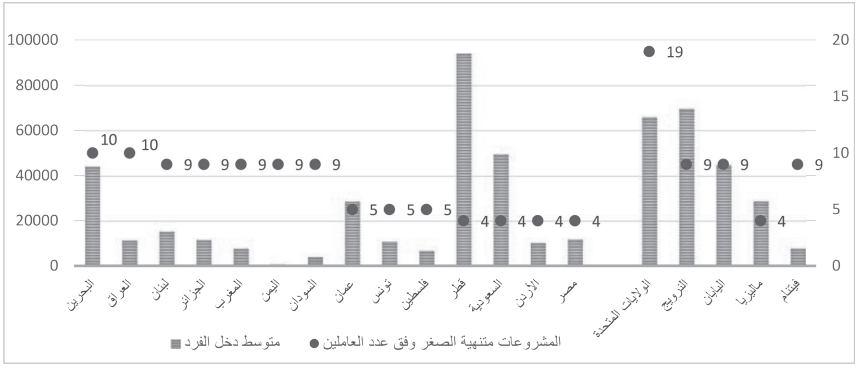

المصدر : إعداد الباحث استنادا إلى: IFC, 2019a

يأتي هذا التحليل لهيكل هذه المشروعات ضمن تحدي غير تقليدي تواجهه اقتصادات الدول العربية، وإن كان بنسب متفاوتة، وهو المتعلق باتساع أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي او غير المنظم Informal Sector. تشير التقديرات الأكثر حداثة لبلوغ نسبة العاملين ضمن هذا القطاع كمتوسط للدول العربية عام 2018 نحو 68.5% مقابل بلوغ هذه النسبة عام 2013 نحو 66.9%، وهي النسب الأعلى على مستوى أقاليم العالم وبفارق ضئيل عن الإقليم الأعلى عالمياً ممثلا في أفريقيا جنوب الصحراء (ILO,2017, 2018,WB,2020a) (الشكل رقم 3).

الشكل رقم 3: حجم المشروعات والأنشطة العاملة ضمن القطاع غير المنظم وفق دلالات متوسط نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في أقاليم العالم – 2019

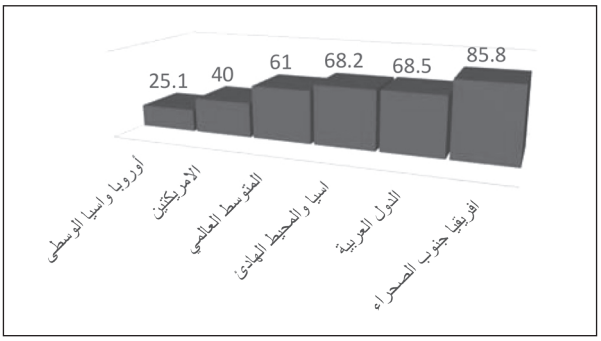

المصدر: World Bank, 2020a

كما تشير البيانات القطرية لذات العام، بلوغ نسبة العاملين ضمن القطاع غير المنظم أعلى مستوياتها في موريتانيا بنحو 90.0% (مقابل 85% للعام 2014)، وفي مصر بنحو 52.9% (مقابل نحو 43.1% عام 2010)، وفي فلسطين بنحو 51.0% (مقابل نحو 50.0% عام 2011 (OECD, 2017, WB, 2020a). وهي النسب التي تزيد عن ذلك وفق تقديرات أخرى (Chen and Harvey, 2017)، في دلالة على تنامي هذا التحدي وتهديد مسار الاستدامة سواء للوظائف أو للمشروعات والأنشطة أو للإنتاجية، إضافة لما يمثله من قيد على عملية التخطيط وصياغات السياسات سواء تلك المتوجهة لملاقاة متطلبات تحقيق التنمية بوجه عام أو تلك المتوجهة لتنمية المشروعات أو قطاع الأعمال بوجه خاص.

1 – 2: تقييم سياسات وجهود الدول العربية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الدول العربية على اختلاف تصنيفاتها التنموية بصياغة وتبني رؤى وإستراتيجيات وطنية للتنمية تتضمن صراحة أو ضمناً تركيزا على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل السعودية 2030، ومصر 2030، وقطر 2035، والكويت 2035، والإمارات 2021، والأردن 2025، وموريتانيا 2025. إلا أن الواقع أظهر أن خطوات ترجمة تلك الرؤى إلى سياسات وبرامج وإجراءات فعالة قادرة على إعادة توجيه وتحفيز دور تنموي مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لم يكن بالمستوى أو النوعية المطلوبين. هذا بجانب أن هذه المعدلات أو المساهمات العالية الراهنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج أو التشغيل كانت في المحصلة ضمن السياق العام للاقتصادات العربية وضمن ذات هياكل الإنتاج والتشغيل. بمعنى أنها لم تسهم في إحداث تغيير هيكلي ملموس في الاقتصادات العربية (Abo Shammalh,2020a). وفيما يلي يتم تسليط الضوء على عدد من المجالات التي تعكس أو تقيم مدى فعالية السياسات التي طبقتها الدول العربية، والتي تتصل بمردود المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو بدور القطاع الخاص على وجه العموم.

1-2-1: فعالية سياسات بناء القدرات ودور رأس المال البشري:

يمثل مورد رأس المال البشري ركناً مركزياً من أركان النمو الاقتصادي العالمي، وذلك وفق نتائج الدراسات التطبيقية لاسيما تلك الصادرة عن البنك الدولي (World bank, 2006) ووفق نظريات النمو الداخلي وإسهامات Romer مهمة في هذا المجال (Romer, 1986, Charles, 2019). إضافة لكون هذا المورد هو المدخل الأول لمدخلات بناء المشروعات وبناء دالة الإنتاج عبر دوره كمبادر ولاحقاً كعامل ومساهم في العملية الإنتاجية. وللاستدلال على مدى فعالية السياسات التي اتبعتها الدول العربية لبناء رأس مالها البشري وقدرات قوة العمل فيها يمكن اللجوء إلى عدد من المؤشرات المهمة في هذا المجال ممثلة في مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي المعني بتقييم إنتاجية رأس المال البشري للدول استنادا لمستويات الصحة والتعليم ببعديهما الكمي والنوعي في دول العالم.، ومؤشر التعليم المُضمن داخل مؤشر التنمية البشرية HDI الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي يتولى بدوره

تقييم المجالات الكمية للعملية التعليمية من خلال بُعدي عدد سنوات الدراسة الفعلية والمتوقعة في دول العالم، وكذلك نتائج اختبارات TIMSS المعنية بتقييم الجودة أو البعد النوعي للعملية التعليمية وحصيلة المعارف أو المهارات لمخرجاتها، هذا إضافة لتقييم واقع تأهيل قوة العمل.

فيما يتعلق ببعد رأس المال البشري، توضح البيانات تفوق الدول العربية مرتفعة الدخل في تحقيق مراكز متقدمة مقارنة بباقي الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، لاسيما الإمارات والبحرين، وظهر بوضوح أن هناك دولاً عربية تنتمي لشريحة الدخل المتوسط ممثلة بشكل أساسي في فلسطين حققت مستويات تفوق تلك التي حققتها دول ذات دخل مرتفع ممثلة بشكل أساسي في الكويت ومتساوية مع المستويات المحققة في السعودية (الشكل رقم 4).

الشكل رقم 4: تقييم سياسات بناء القدرات البشرية في ضوء دلالات قيمة مؤشر رأس المال البشري في الدول العربية ودول مقارنة- 2020

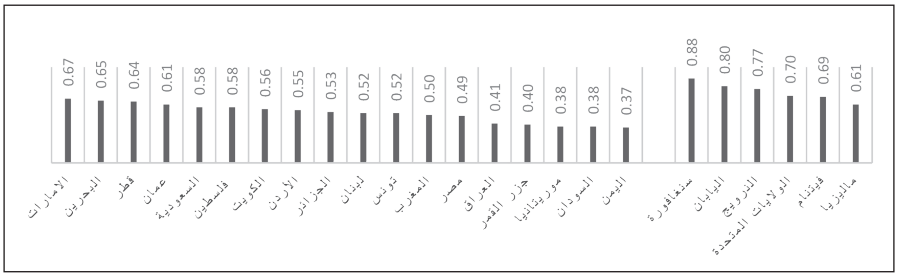

المصدر: World bank, 2020b.

توضح النتائج أن الدول العربية واجهت مستويات من الخسارة المتوقعة مستقبلاً في إنتاجية رأس مالها البشري بنسب تتراوح بين أقل مستوياتها في الإمارات بواقع 33% لتصل لأعلى مستوياتها في اليمن بواقع 63%. (الشكل رقم 5).

الشكل رقم 5: الخسارة المستقبلية في إنتاجية القوى العاملة في الدول العربية وفق دلالة مؤشر رأس المال البشري – 2020

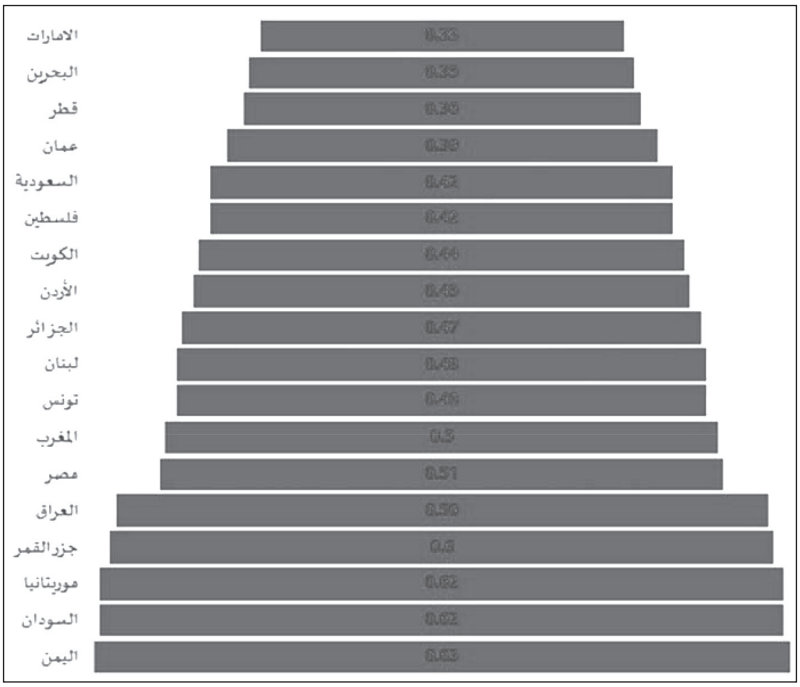

المصدر: حسابات الباحث استنادا لبيانات: World bank, 2020b

يظهر ذلك الأداء عدم كفاية جهود الدول العربية تجاه تحقيق مستويات أرقى في بناء رأس المال البشري وتهيئة قدرات حقيقية للمبادرين والعاملين على حد سواء. كما يوضح الأداء المقارن سواء مع الدولة الأفضل أداءً في هذا المؤشر ممثلة في سنغافورة أو مع دول المقارنة من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل أن هذه النماذج كافة قد حققت مستويات متقدمة في هذا المؤشر تتجاوز تلك التي حققتها الدول العربية التي تنتمي إليها ضمن ذات شرائح الدخل، لاسيما فيتنام التي يقل الدخل فيها عن معظم الدول العربية في حين أنها حققت مستويات تتجاوز تلك المحققة في الدول العربية كافة دون استثناء.

فيما يتعلق بتقييم واقع ونتائج سياسات التعليم ومخرجات العملية التعليمية ببعديها الكمي والنوعي، تُظهر نتائج مؤشر التعليم الصادر عن البرنامج الإنمائي

للأمم المتحدة انسجاماً عالياً مع نتائج مؤشر رأس المال البشري. حيث جاءت الدول العربية مرتفعة الدخل والتنمية البشرية في المراكز الأكثر تقدماً عربيا باستثناء قطر والكويت، كما جاءت الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل والتنمية البشرية ضمن المستويات الأقل باستثناء فلسطين، والجزائر، والأردن، وتونس. أما على مستوى الأداء المقارن فقد أظهرت البيانات عدم مواكبة المعدلات المحققة في جميع الدول العربية أو معظمها نظيرتها المحققة في الدول التي تتوافق معها أو تقل عنها في مستويات الدخل أو التنمية البشرية، كما ظهر ذلك واضحاً في حالة ماليزيا وبدرجة أقل في حالة فيتنام (الشكل رقم 6).

الشكل رقم 6: تقييم الأبعاد الكمية للعملية التعليمية في الدول العربية ودول مقارنة وفق دلالات دليل التعليم الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – 2019

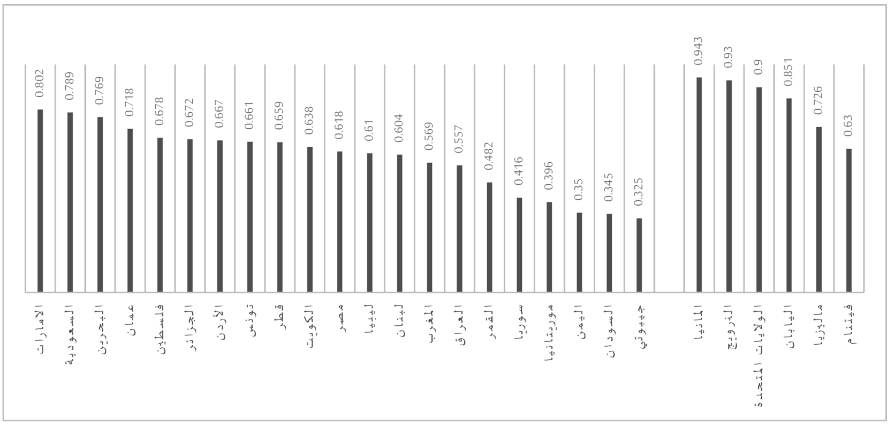

المصدر: UNDP,2020a

أخذا في الاعتبار أن هذا المؤشر يقتصر في تقييمه لفعالية السياسات التعليمية على الأبعاد الكمية فقط وأن الدول العربية في المتوسط لم تتمكن من مجاراة المتوسط العالمي الذي بلغ 0.637 مقابل بلوغه للدول العربية 0.579 فقط. ورغم ذلك القصور في الأبعاد الكمية للتعليم وواقع مخرجاته في معظم الدول العربية لاسيما على المستوى المقارن فإن الأبعاد النوعية تبقى هي موضع القصور الأكثر وضوحاً، وبخاصة عند مقارنته مع القدرات الاقتصادية للدول العربية معبراً عنها كما تبنت هذه الدراسة بمتوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فوفقاً لنتائج اختبارات TIMSS (IEA,2020) المعني بتقييم الحصيلة المعرفية للطلاب في الصفين الرابع والثامن في مجالي العلوم والرياضيات فقد أظهرت البيانات للعلوم للصفين الرابع والثامن على التوالي أنه على مستوى الدول التي شاركت في تلك الاختبارات البالغ عددها 47 دولة؛ فقد جاءت الدول العربية المشاركة في أدنى الترتيب الدولي لتلك القائمة وبمعزل عما يمتلكه بعضها من قدرات وإمكانات اقتصادية ومالية. فوفقا للشكلين رقمي (8،7) اللذين يوضحان العلاقة بين المعدل المحقق في اختبارات TIMSS للعام 2019 (المحور الأفقي) ومتوسط دخل الفرد من الناتج للعام 2019 (المحور الرأسي) يلاحظ أن دول مقارنة ممن شاركت في تلك الاختبارات يقل الدخل فيها عن ذلك المحقق في معظم الدول العربية المشاركة قد حققت مستويات أرقى في نوعية مخرجات العملية التعليمية في معظم تلك الدول مثل حالة كازاخستان، في حين تمكنت دول المقارنة ممثلة في اليابان والولايات المتحدة والنرويج من ترجمة قدراتها الاقتصادية والمالية لمستويات أكثر تقدماً، وبشكل متناسب مع نوعية مخرجات العملية التعليمية، وبما يتجاوز دولاً عربية تتفوق عليها في مستويات الدخل مثل قطر والإمارات (ملحق رقم 5).

الشكل رقم 7: تقييم نوعية مخرجات التعليم وفق نتائج اختبارات TIMss في العلوم للصف الرابع في الدول العربية ودول مقارنة في ضوء علاقتها بالقدرات الاقتصادية للدول معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج معدلا بالقوة الشرائية المعادلة 2019 – PPP

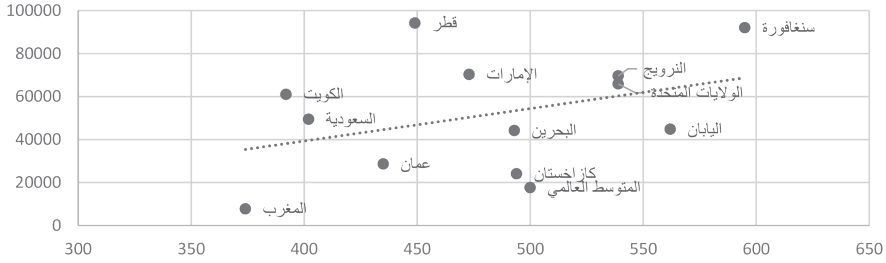

المصدر: إعداد الباحث استناداً لقواعد بيانات World Bank,2021a., and IEA,2020

الشكل رقم 8: تقييم نوعية مخرجات التعليم وفق نتائج اختبارات TIMSS في العلوم للصف الثامن في الدول العربية ودول مقارنة في ضوء القدرات الاقتصادية للدول مُعبراً عنها بدلالة متوسط نصيب الفرد من الناتج معدلا بالقوة الشرائية المعادلة 2019 – PPP

المصدر: إعداد الباحث استناداً لقواعد بيانات World Bank,2021a and IEA,2020

يتسق مع ذلك التحليل ما يبرزه واقع تأهيل القوى العاملة في أسواق العمل العربية على وجه العموم حيث تشير بيانات «العمالة المؤهلة» Skilled labour force التي تقوم على تقدير النسبة المئوية للقوى العاملة في سن العمل (15 عاماً فأكثر) الحاصلة على تعليم متوسط أو متقدم، حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم International Standard Classification of Education (ISCED 2011) (UNISCO,2021). أن الدول العربية عانت من تأخر واضح في هذا المجال مقارنة بالمتوسطات العالمية أو بالأداء المقارن، حيث تراوحت نسبة هذه العمالة ضمن الهيكل الكلي للقوى العاملة في الدول العربية بين 8.2% في موريتانيا 58.7% في السعودية ليبلغ المتوسط العربي41.7% مقابل 47.3% كمتوسط للعالم وبلوغ نسبة هذه العمالة في دول المقارنة ما بين 66.8% إلى 99.9%. في دلالة إضافية على ضعف الأبعاد الكمية والنوعية للقوى العاملة في سوق العمل العربي، وهو الأمر الذي لابد أن يكون له تأثير وانعكاس على نوعية الأنشطة والمشروعات وهياكل الإنتاج في الدول العربية بما في ذلك دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الشكل رقم 9).

الشكل رقم 9: واقع مهارات القوى العاملة في الدول العربية ودول مقارنة وفق دلالات مؤشر نسبة العمالة الماهرة/المؤهلة ضمن قوة العمل - وفق أحدث البيانات المتاحة - 2020

المصدر: UNDP,2020c.

1-2-2: المساهمة في التحول الهيكلي والارتقاء بهياكل الإنتاج وعمليات البحث والتطوير:

مما لا شك فيه أن نجاح الدول والمجتمعات في مواصلة وديمومة التحول في هياكلها الاقتصادية والإنتاجية هو الدليل الثابت على إنجازها مراحل التطور الاقتصادي كما تدل على ذلك تجارب الدول المتقدمة خلال القرنين السابقين وتجارب الدول الصاعدة خلال النصف الثاني من القرن السابق. حيث التمكن من الانتقال الدائم من هياكل وأنشطة ومنتجات أقل في القيمة المضافة أو المحتوى التقاني إلى أخرى أكثر وأعلى قيمة وتقانة (Abo Shammalh, 2020a, UNIDO, 2016). تقع مسؤولية إدارة مثل هذا التحول الهيكلي Transformation structural على الحكومات باعتبارها المنظم والمشرف على الإدارة الاقتصادية وفق توافق واشنطن 1989 Washington consensus القائم والمتمركز حول أسس تحرير الأسواق والدور القائد للقطاع الخاص وآليات السوق وقواعد المنافسة (world bank, 2010, Williamson, 2004). كما تقع مهمة الإنجاز الفعلي لهذا التحول على عاتق المؤسسات الإنتاجية لاسيما الخاصة ، والتي تتضمن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أوضحت الدراسة أهميتها النسبية في اقتصادات الدول العربية معبراً عنها بنسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل وبدرجة أقل في الدول مرتفعة الدخل الممثلة في دول مجلس التعاون حيث ترتفع مساهمة الأنشطة النفطية عموماً في هياكلها الإنتاجية على حساب ناتج الأنشطة غير النفطية.

وفقاً لأدبيات التحول الهيكلي فإنه يتسم بعدد من الخصائص الأساسية تميز مراحله، أهمها تراجع الأهمية النسبية للأنشطة الزراعية والأولية في الناتج والتوظف، لحساب تنامي حصة الأنشطة الصناعية والخدمية، لاسيما حصة الصناعات التحويلية، وصولا لمرحلة تنامي وتزايد حصة أنشطة الخدمات الإنتاجية عالية القيمة والتقانة على حساب حصة الصناعات التحويلية، وحصة الخدمات الأخرى (Rodrik, 2015).

فيما يتعلق بتتبع وتيرة التحول الهيكلي في الدول العربية استناداً لمعيار المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي. توضح البيانات أنه على مستوى الدول العربية وفق إحصائيات العامين 1970 ،2019 فقد استمرت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج عند قيم متدنية نسبياً ودون تحقق التنامي المفترض في حصة هذا القطاع كدلالة ومتطلب لإنجاز التحول الهيكلي حيث بلغت مساهمته للعامين 1970، 2019 نحو 16.1، 16.7 على التتابع، وقد كان يفترض استمرار تنامي هذه الحصة. ورغم رصد تغير التراجع الواضح في الأهمية النسبية للأنشطة الزراعية من نحو 14.9% إلى نحو 4.7% لذات العامين على التتابع، فإنّ هذا التراجع توجه لمصلحة تنامي حصة أنشطة الخدمات (الإنتاجية وغير الإنتاجية) وليس لتنامي حصة الصناعات التحويلية كما يفترض مسار التحول الهيكلي المنضبط (الشكل رقم 10)، (الملاحق 5، 4، 3، 6، 7).

الشكل رقم 10: التحول الهيكلي في الدول العربية وفق بيانات العامين 1970، 2019 وفق دلالات المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

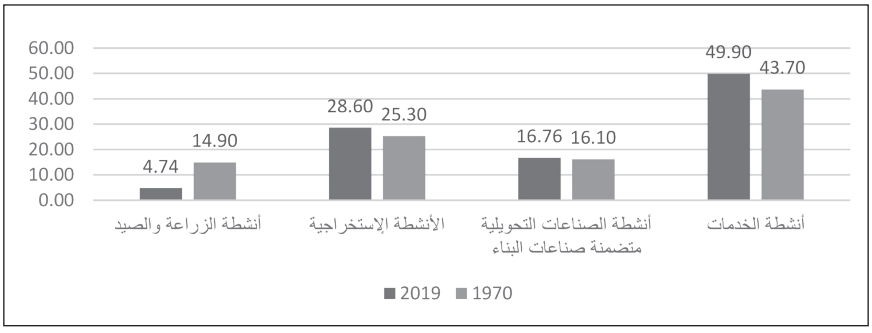

المصدر: World bank,2021a.

ما يوضح اختلال مسار مراحل التحول الهيكلي العربي عما شهدته التجارب الدولية السابقة سواء للدول المتقدمة قديماً أو الصاعدة لاحقا، أو حتى مقارنة بتطور هياكل الإنتاج ومساهمتها القطاعية في الناتج عالمياً. كما يوضح ذلك الشكل رقم (11) حيث استمرار تراجع مساهمة القطاع الزراعي، وكذلك مساهمة القطاع الصناعي، وبخاصة الصناعات التحويلية لحساب قطاع الخدمات، ولكن الملاحظة الأساسية هي أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية عالمياً قد اتجهت للتراجع من مستويات تتسم أساساً بالارتفاع حيث بلغت هذه المساهمة عام 1970 نحو 33%، وهي المساهمة التي تمثل أكثر من ضعف المساهمة العربية لذات العام، قبل أن تتراجع عام 2019 إلى نحو 22% وهي المساهمة التي تتجاوز أيضاً المساهمة العربية. ما يبرز تماشي وتيرة التحول الهيكلي كمتوسط عالمي مع السمات الأساسية للتحول الهيكلي. وقد تم رصد ظاهرة اختلال مسار هذا التحول في معظم الدول النامية فيما يطلق عليه في أدبيات التحول الهيكلي الانسحاب المبكر من التصنيع premature deindustrialization (Kunst David,2019). حيث نمو أنشطة الخدمات قبل الوصول بمرحلة التصنيع لمستويات النضج Maturation وهي الظاهرة التي تواجه الدول العربية (العباس، 2019).

الشكل رقم 11: التحول الهيكلي في العالم وفق بيانات العامين 1970، 2019 – تطور المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي

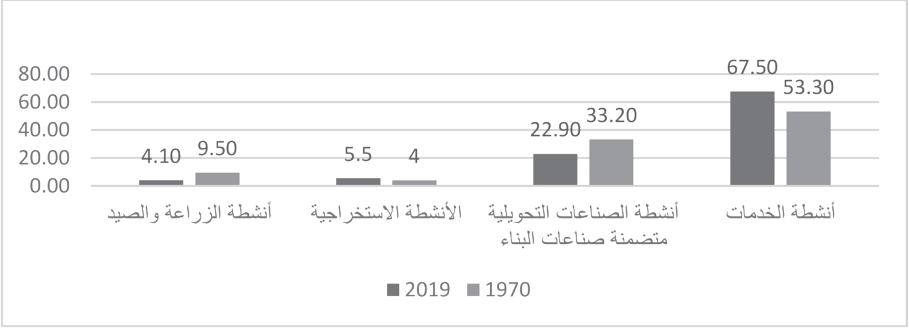

المصدر: World bank,2021a.

وعلى المستوى القطري للدول العربية فقد أظهرت البيانات تمكن عدد من الدول العربية من الحفاظ على درجة من التنامي في حصة الصناعات التحويلية للناتج

المحلي الإجمالي مثل عمان والأردن والكويت والبحرين وتونس والسعودية، إلا أن دول أخرى لم تتمكن من ذلك كما هو الحال في مصر والمغرب (الشكل رقم 12).

الشكل رقم 12: تطور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية ودول مقارنة للعامين 1970،2019 (%)

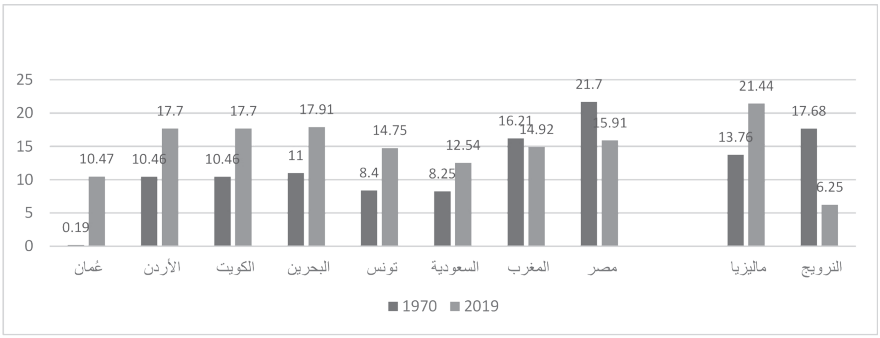

المصدر: World bank,2021a.

يجب لفت الانتباه في تحليل هذه البيانات إلى عدة أمور مهمة؛ منها أن دول المقارنة الصاعدة متوسطة الدخل ممثلة في ماليزيا قد ارتقت بمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق الدول العربية المرصودة كافة، وهو الأمر الذي ينسجم ومسار التحول الهيكلي المنضبط، كما تراجعت هذه النسبة بوضوح في نموذج الدول المتقدمة (النفطية) ممثلة في النرويج، وهو أيضاً أمر متوافق مع وتيرة التحول الهيكلي في مثل هذه الاقتصادات. أما الملاحظة الثانية فهي أن القيم المحققة في الدول العربية التي شهدت تحسناً في تلك المعدلات ما زالت منخفضة لاسيما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية أو بالحالات المثيلة من الدول الصاعدة (ماليزيا). بما يوضح استمرارية إشكالية اختلال أو بطء وتيرة التحول الهيكلي المتحقق في الدول العربية كافة، رغم التباين النسبي فيما بينهم. يُضاف لما سبق أن الدول العربية التي شهدت تحسناً في مساهمة الصناعات التحويلية تتسم هياكل الإنتاج فيها بارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة الاستخراجية، من خلال استخراج النفط كما هو الحال في عُمان والكويت والبحرين والسعودية، وبدرجة أقل كثيراً من خلال استخراج الفوسفات والمعادن في تونس والأردن. وهي الأنشطة التي تتسم كميات إنتاجها وأسعارها

بالتقلبات التي قد تصل في العديد من الأحيان إلى الحدة، لاسيما في حال الأنشطة النفطية، وهو الأمر الذي ينعكس تلقائياً على تغير تركيبة المساهمات القطاعية في الناتج لتلك الدول، دون أن يعني ذلك تحقيق تحول هيكلي حقيقي كما هو الحال في التجارب الدولية السابقة. (Abo Shammalh,2020a).

سعياً للربط بين واقع هياكل إنتاج في الاقتصادات العربية، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها. توضح البيانات المتاحة حول الهيكل القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية ارتباطاً واضحاً ونظيره المتعلق بالناتج ومساهمات القطاعات الإنتاجية فيه، حيث تركزت هذه المشروعات في قطاعات وأنشطة الخدمات (بما فيها خدمات التجارة) في الدول العربية باستثناء مصر التي يبرز فيها اتساع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية بما يمثل نحو 51 % من إجمالي المشروعات، وبدرجة أقل تونس (42.2 %) وفلسطين (35.5 %). في حين بلغت نسبة المشروعات الخدمية الطابع نحو90 % في لبنان، ونحو 89.3 %، 87.9 %، 82.8 %، 82.1 % في كل من قطر والإمارات والسعودية والجزائر على التتابع، وهي الدول التي تتسم بارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة النفطية، لتتابع باقي الدول العربية محل الرصد بعد ذلك بأهمية نسبية قدرها نحو 69.6 %، 55.0 %، 51.5 % في كل من الأردن، وتونس، وفلسطين. وأخيراً مصر بمعدل قدره نحو 43.0 % (الشكل رقم 13).

الشكل رقم 13: التوجهات القطاعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية وفق أحدث البيانات المتاحة – 2019

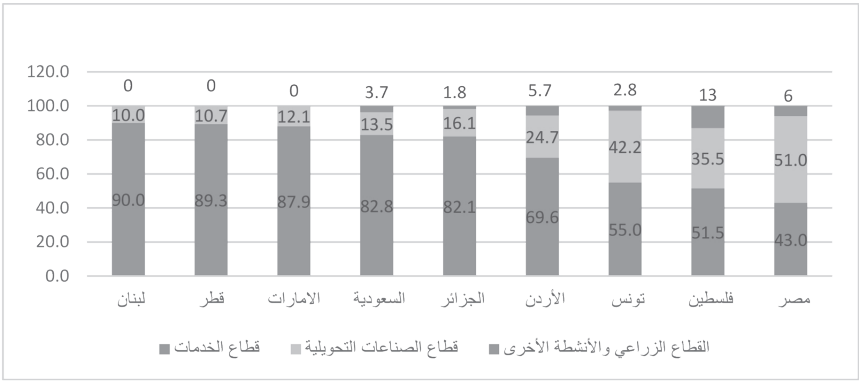

المصدر: صندوق النقد العربي – 2019a

يبرز هذا التحليل أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل معظم المشروعات/المؤسسات العاملة والمنتجة في الدول العربية لم يكن لها إسهام في إنجاز التحول الهيكلي المرجو تحقيقه في الدول العربية، بل إنها كانت سبباً في توطيد الهيكل القائم حالياً، الذي تتزايد فيه الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بشكل عام، وتنحسر فيها أنشطة الصناعات التحويلية. يوثق الشكل التالي تلك العلاقة التي توضح ارتفاع مستويات الانسجام بين مستويات تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أنشطة الخدمات من جانب، ومستويات مساهمة هذا القطاع وأنشطته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المرصودة، أخذاً في الاعتبار وجود درجة من التفاوت بين مساهمة هذا القطاع في الناتج ومستويات تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنشطته في دول مثل الإمارات والسعودية وقطر والجزائر، وهي الدول التي تتسم هياكلها الإنتاجية تاريخيا بارتفاع أهمية الموارد النفطية والأنشطة الاستخراجية على حساب باقي القطاعات (الشكل رقم 14). بما يوضح عدم نجاعة السياسات التي طبقتها الدول العربية لتنمية الدور التنموي لتلك المشروعات استنادا للبعد المتعلق بإنجاز التحول الهيكلي.

الشكل رقم 14: مستويات الانسجام بين مساهمة قطاع وأنشطة الخدمات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي والتوجهات القطاعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية – 2019 (%)

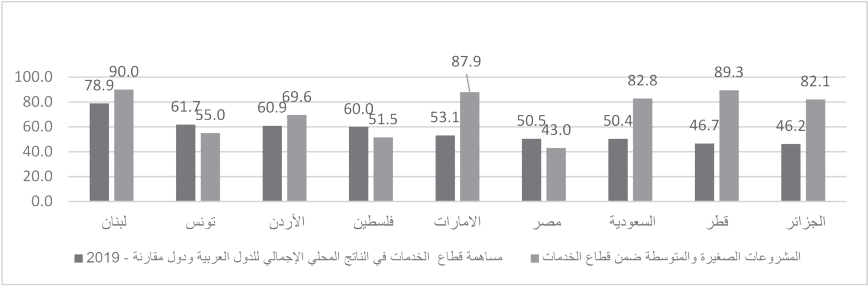

المصدر: إعداد الباحث استناداً لقواعد بيانات صندوق النقد العربي a2019، والبنك الدولي a2021.

إضافة لذلك فإنه رغم الاتفاق الظاهري بين الهيكل الاقتصادي القطاعي العربي ونظيره للعالم أو للدول المتقدمة والصاعدة فيما يتعلق بارتفاع الأهمية النسبية لقطاع

الخدمات على حساب باقي القطاعات. فإنّ مصدر الاختلال فيما يتعلق بواقع الاقتصادات العربية، ومن ثم بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يرتبط ببعدين أساسيين هما: مسار تطور وتغير هذا الهيكل ذاته، إضافة لطبيعة أنشطة الخدمات، ومن ثم المشروعات بين الدول المتقدمة والدول العربية. إذ ترتفع الخدمات الأعلى إنتاجية وقيمة وتقانة في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، والمتمثلة في الخدمات المالية واللوجستية والاستشارية والتعليمية والتدريبية والصحية والطاقة المتجددة، وذلك على كلا المستويين الكمي والنوعي. في حين تتركز أنشطة الخدمات في الاقتصادات العربية في خدمات النقل والاتصالات والمعلومات والسياحة وتجارة التجزئة، والتي تتسم في معظمها بعدم ارتفاع قيمتها المضافة، وكذلك بعدم قابلية العديد منها للاتجار (WITS,2021). علاوة على ذلك فإن أنشطة واسعة من هذا القطاع تقع أساساً ضمن القطاع غير الرسمي، وهو الأمر الذي يقيد من إمكاناتها ومقومات نموها وتوسيع أسواقها. يُضاف لذلك أن توسيع وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية هو بحد ذاته توسيع لمستويات المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر والبطالة اللذين يمثلان أشدّ صور الإقصاء على مستوى المجتمعات، ومن ثم تلبية مباشرة لكلا البعدين الاقتصادي والاجتماعي للاستدامة (AGE Platform Europe Policy Statement,2018). يدعم هذا التحليل ما توضحه قواعد البيانات الدولية من معاناة الدول العربية من تأخر واضح في مجال الاهتمام بسياسات البحث والتطوير R&D التي تُدلل بدورها على مدى اهتمام الدول بتطوير القدرات والإمكانات البشرية وكذلك الإنتاجية. حيث توضح البيانات تأخر الدول العربية في هذا المجال، وأن أكثر من 80% من الإنفاق العالمي على البحث العلمي في العالم مصدره 10 دول تضم دولًا متقدمة وصاعدة ونامية ممثلة في الولايات المتحدة (582 مليار دولار) والصين (582 مليار دولار) واليابان (554 مليار دولار) واليابان (177 مليار دولار) وألمانيا (138 مليار دولار)، وكوريا (100 مليار دولار) الهند (69 مليار دولار) وفرنسا (67 مليار دولار) والمملكة المتحدة (52 مليار دولار) والبرازيل (41 مليار دولار) وروسيا. (40 مليار دولار). مقابل إنفاق الدول العربية مجتمعة نحو 28.82 مليار دولار فقط (بما يمثل نحو 1.21% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية)، وذلك رغم تفوق عدد من الدول العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي على العديد من الدول

العشرة السابق ذكرهم في معيار متوسط دخل الفرد من الناتج، وفي سجل التنمية البشرية عموماً. كما يوضح تحليل الإنفاق الإجمالي للدول العربية تركز نحو 43.4% منه في دولة عربية واحدة ممثلة في السعودية (بواقع نحو 12.5 مليار دولار)، والتي مع ذلك لم تتمكن من مجاراة الإنفاق المتحقق في دول متوسطة الدخل مثل البرازيل وروسيا. ويتفق مع هذا التحليل ما يوضحه المعيار النسبي للاهتمام بتمويل الإنفاق على البحث العلمي والأهمية النسبية لذلك الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ المتوسط العربي نحو 0.7% فقط مقابل بلوغ المتوسط العالمي نحو 2.1% وبلوغه في دولة متوسطة الدخل مثل ماليزيا نحو 1.4% (الشكل رقم 15).

الشكل رقم 15: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ودول مقارنة وفق أحدث بيان متاح للفترة 2014 – 2018

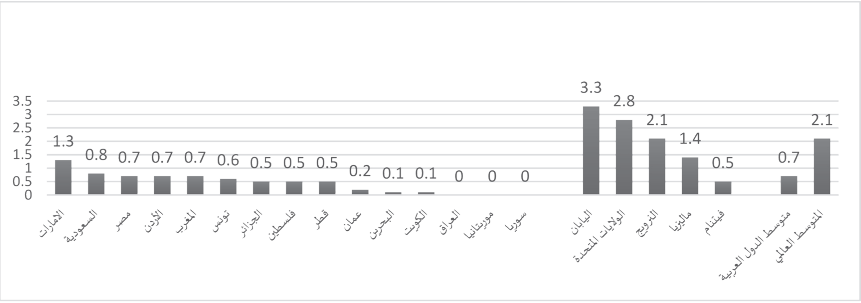

المصدر: UNDP, 2020a

كما يمكن الاسترشاد بنوعية المنتجات والأنشطة وهياكل الإنتاج القائمة في الدول العربية التي ترتبط بها نوعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقييم حجم ونسبة الصادرات الصناعية عالية التقانة/التكنولوجيا لإجمالي الصادرات المصنعة لاسيما عند مقارنة هذا الأداء بدول وأقاليم أخرى متفاوتة التقدم الاقتصادي على مستوى العالم. حيث تعبر هذه النسبة بشكل محدد عن مدى كثافة المحتوى المعرفي المُضمن في المنتجات المتضمنة منتجات مثل أجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية، ومنتجات صناعات الفضاء والطيران وغيرها (WB, 2021b).

في الوقت الذي تشير فيه البيانات الدولية لبلوغ إجمالي قيمة هذه الصادرات

نحو2.927 تريليون دولار للعام 2018، فقد اقتصرت قيمتها لإجمالي الدول العربية على نحو 5.1 مليار دولار فقط، وبما يمثل نحو 0.17% من الإجمالي العالمي. مقابل تمكن دول المقارنة متوسطة الدخل ممثلتين في ماليزيا وفيتنام من تحقيق نسب قدرها 3.1% للأولى ونحو 2.8% للثانية. ما يوضح تدني البعد النوعي لهياكل الإنتاج والتصدير للدول العربية بما في ذلك تلك التي تنخرط فيها أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. علما بأن 46.5% من تلك الصادرات تركزت في دولة واحدة، وهي الإمارات (التي تتسم أساساً باتساع نشاط إعادة التصدير) وفي حال إضافة مساهمة كل من المغرب (16.3%)، وتونس (16.2%) والسعودية (5.5%) سترتفع هذه الحصة لنحو 84.6% من إجمالي صادرات الدول العربية من السلع المصنعة عالية التكنولوجيا (الشكل رقم 16). ليظهر عدم تمكن العدد الأكبر من الدول العربية وقطاعاتها ومشروعاتها من تحسين نوعية منتجاتها والارتقاء بها وبمحتواها المعرفي أو التقني.

الشكل رقم16: مساهمة الدول العربية في الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي الدول العربية – 2018 (%)

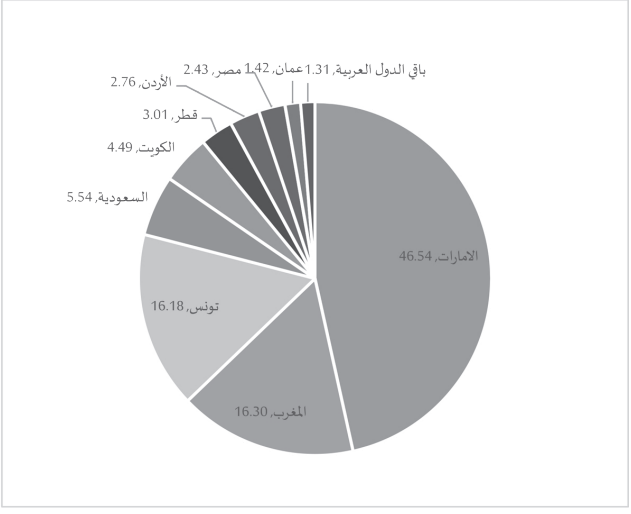

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: World bank2021b

وعلى المستوى الإقليمي المقارن فقد جاءت الدول العربية كمتوسط عام، ضمن أقل أقاليم العالم في نسبة هذه الصادرات لإجمالي الصادرات، بعد إقليم إفريقيا جنوب

الصحراء (الأكثر تأخراً) وذلك بفارق ضئيل حيث بلغت هذه المساهمة نحو 4.7%، 4.2% لكل منهما على التوالي (الشكل رقم 17)

الشكل رقم 17: الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة لإجمالي الصادرات الصناعية للدول العربية ولعدد من أقاليم العالم - وفق أحدث البيانات المتوافرة 2019 - (%)

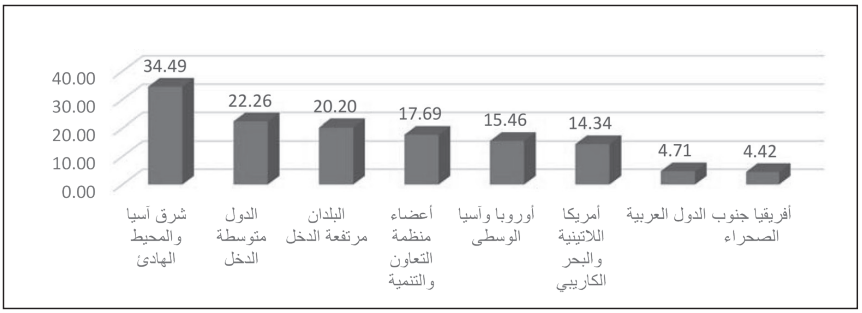

المصدر: World Bank, 2021b

أما على المستوى القطري فقد أظهرت البيانات تراجع هذه النسبة في الدول العربية كافة، ولم تتمكن سوى دولتين فقط من تجاوز المتوسط العربي، وهما الإمارات وتونس. وجاءت باقي الدول العربية متتابعة أقل من المتوسط العربي المتدني أساساً. كما جاءت الدول العربية دون استثناء بعيدة عن الأداء المناظر في الدول المقارنة متوسطة أو مرتفعة الدخل حيث بلغت هذه النسبة في دول مثل ماليزيا وفيتنام نحو 52.8%، 40.2% لكل منهما على التتابع، وجاءت أقل نسبيا في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل التي ترتفع فيها الأهمية النسبية لصادرات متوسطة التكنولوجيا بشكل عام، مع الأخذ في الحسبان معيار حجم هذه الصادرات الذي يتسم بالارتفاع في تلك الدول، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات في دول مثل ماليزيا وفيتنام نحو 85.5 مليار دولار، 90.4 مليار دولار لكل منهم على التتابع في حين لم تتجاوز تلك القيمة في مجمل الدول العربية (الشكل رقم 18).

الشكل رقم 18: نوعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء دلالة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي الصادرات من السلع المصنعة في الدول العربية ودول مقارنة وفق أحدث بيان متاح للفترة 2017 – 2019

المصدر: World Bank, 2021b

* بيانات الدول للعام 2018. باستثناء دول القمر، مصر، اليابان، الولايات المتحدة، المستندة لبيانات العام 2019، ودول السعودية، الجزائر، تونس، المستندة لبيانات العام 2017

بالتركيز على الدول العربية التي تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اتسمت بانخراط نسب عالية من مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة في قطاع وأنشطة الصناعات التحويلية مثل مصر والأردن وفلسطين. توضح البيانات اقتصار مساهمة الصادرات عالية التكنولوجيا في إجمالي صادراتها الصناعية على أقل من 1.0% حيث بلغت نحو 0.87%، 2.89%، 0.85% لكل منهم على التتابع. كما أن الدولتين العربيتين اللتين تمكنتا من تحقيق أفضل المعدلات في هذا المعيار وتجاوزتا المتوسط العربي، وهما الإمارات (10.8%)، وتونس (7.4%) تواجهان إشكاليتين أساسيتين، ترتبط في حالة الإمارات بنشاط عمليات إعادة التصدير، وهو الأمر الذي يؤثر ويرفع من هذه النسبة ضمن إحصاءات صادرات الدولة، دون أن يعكس تحسناً في القدرات الإنتاجية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة الوطنية العالية. أما في حالة تونس ومثلها معظم الدول العربية الأخرى فإن الإشكالية الأساسية تتمثل في انخفاض حجم هذه الصادرات وفق معيار القيمة المطلقة مقارنة بالأداء الدولي وخاصة عند المقارنة بالدول متوسطة الدخل التي تتوافق في العديد من الجوانب مع المرحلة والخصائص التنموية التي تمر

بها وتنتمي إليها معظم الدول العربية، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة هذه الصادرات في الإمارات نحو 2.3 مليار دولار، وفي تونس نحو 0.8 مليار دولار لعام 2018 بلغت هذه القيمة لذات العام 82.6 مليار دولار في فيتنام، ونحو 90.4 مليار دولار في ماليزيا (الشكل رقم 19).

الشكل رقم 19: نوعية المشروعات وهياكل الإنتاج القائمة في الدول العربية في ضوء دلالة حجم الصادرات عالية التكنولوجيا في الدول العربية والدول المقارنة - 2018 - مليار دولار*

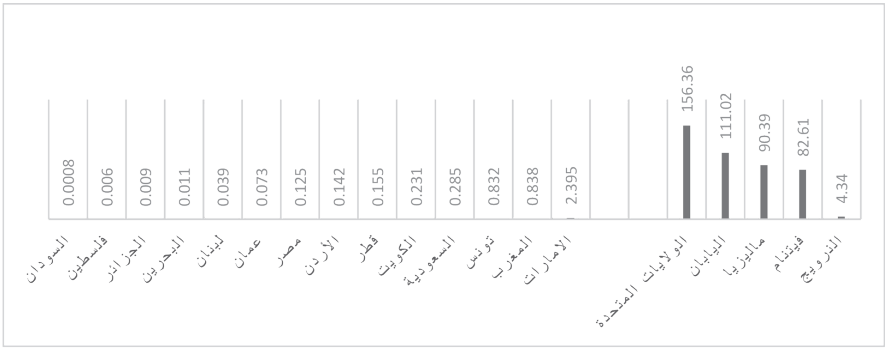

المصدر: World Bank, 2021b

* بيانات الجزائر للعام 2017.

يوضح هذا التحليل في المحصلة تركز الجانب الأكبر من الصادرات، وكذلك هياكل الإنتاج وأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في السلع والمنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي إضافة لنظيرتها من المواد الأولية التي لا تتمتع بارتفاع قيمتها المضافة أو محتواها التقني (WITS, 2021).

1-2-4: فعالية سياسات تحسين بيئة الأعمال والتأثير في ربحية المشروعات: فعالية الدور الحكومي وجودة البناء المؤسسي:

يُعنى هذا الجانب بتقييم فعالية سياسات الدول العربية وجهود حكوماتها في مجال تهيئة بيئة أعمال مناسبة ومُيسرة لأنشطة القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام هذه الدراسة.

تزخر قواعد البيانات الدولية بالعديد من المؤشرات ذات الصلة التي تقيم مجالات

واسعة ذات تأثير مباشر على أداء مؤسسات الأعمال. منها تلك التي تتعلق بتقييم نوعية الحكومات وفعاليتها وكفاءتها باعتبارها جهة التنظيم والإشراف والتوجيه، أو إقرار السياسات والبرامج التي تتضمن تلك الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي worldwide governance indicators، والتي تتراوح قيمتها بين 2.5-، 2.5 لتدل القيمة الأعلى على أداء أفضل، وتدل القيم الأقل على أداء أسوأ. ومنها أيضاً تلك المعنية بمدى مساندة السياسات والبرامج والإجراءات المطبقة لنشاط مؤسسات الأعمال منذ مرحلة بدء نشاط المشروع حتى مرحلة انتهائه. Ease of doing business.

فيما يتعلق بتقييم نوعية الحكومات وبخاصة في وظائفها ومهامها المؤثرة في مؤسسات الأعمال، وذلك وفقاً لنتائج مؤشر الحوكمة المعني بتقييم جودة التنظيم الحكومي Regulatory quality، الذي يعكس التصورات القائمة حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه. وكذلك وفقاً لمؤشر الحوكمة المعني بتقييم الكفاءة الحكومية Government Effectiveness، والذي يعكس التصورات القائمة حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. يُظهر هذان المؤشران إخفاقاً واضحاً للحكومات في الدول العربية دون استثناء في تحقيق معدلات تتواكب وتلك المحققة في دول المقارنة التي تتوافق معها في مستويات الدخل والتنمية البشرية. حتى إن دولة مثل ماليزيا ذات الدخل المتوسط قد حققت معدلات تفوق تلك التي حققتها دول عربية مرتفعة الدخل والتنمية البشرية. كما جاءت معظم الدول العربية في المستويات الأدنى وفق القيمة المحققة لهذين المؤشرين (محققة قيما سالبة). مع ملاحظة تمكن الدول العربية مرتفعة الدخل من تحقيق معدلات إيجابية بشكل عام باستثناء السعودية فيما يتعلق بمؤشر «جودة التنظيم»، هذا إضافة إلى دولتين متوسطتي الدخل ممثلتين في الأردن وفلسطين بالنسبة لكلا المؤشرين، وممثلة في الأردن فقط فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحكومة.

يظهر ذلك بوضوح أن دور الحكومات العربية المعنية بالإشراف والتنظيم والتوجيه والتحفيز لنشاط القطاع الخاص وقطاع الأعمال بما في ذلك أنشطة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في الدول العربية، كان بعيداً عن المرجو سواء على مستوى الأداء المقارن أو الأداء المطلق وفق دلالات تلك المؤشرات ذاتها. كما أن الدول العربية التي اتسمت نوعاً ما بأداء جيد في هذين المؤشرين هي الدول التي تمكنت من تحقيق أفضل معدلات الأداء عربياً في بناء رأس المال البشري الذي يمثل مدخلاً إنتاجياً للمشروعات وقائداً للنمو الاقتصادي المستدام، وهي كذلك التي تضمنت عدداً من الدول العربية التي حققت أفضل وتيرة نمو في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المرتبط بدوره بتحقيق التحول الهيكلي ممثلة في عمان، والأردن، والكويت، والبحرين. في مقابل ذلك يلاحظ الانسجام بين نتائج هذين المؤشرين والأداء الاقتصادي والإنتاجي في دول المقارنة، حيث جاءت الدول المتقدمة مرتفعة الدخل في الصدارة ممثلة في النرويج والولايات المتحدة واليابان، يليها الدول الصاعدة متوسطة الدخل ممثلة في ماليزيا، ومن بعدها فيتنام التي رغم تحقيقها معدلات منخفضة وسالبة فإنها كانت في المحصلة أفضل مما حققته معظم الدول العربية. في دلالة على دور حوكمة الحكومات وفعاليتها لتنمية وتطوير هياكل الاقتصاد بوجه عام ودور القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل جُل المؤسسات العاملة بشكل خاص (الشكل رقم 20، 21).

الشكل رقم 20: تقييم دور الحكومات في تنمية المشروعات وقطاع الأعمال وفق دلالة مؤشرات الحوكمة في الدول العربية ودول مقارنة - فعالية الحكومة - 2019 *

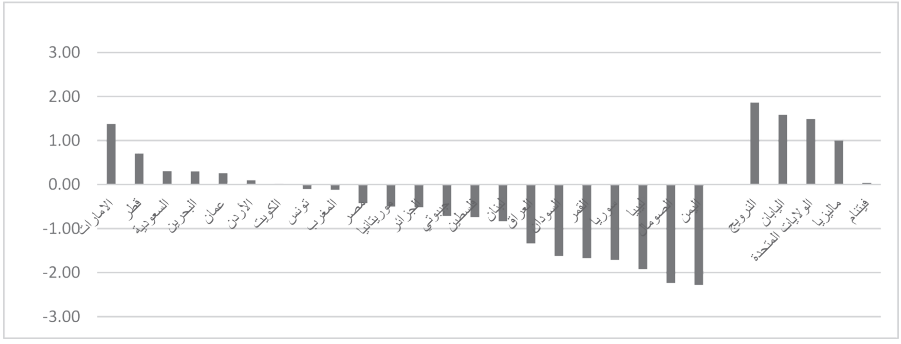

الشكل رقم 21: تقييم دور الحكومات في تنمية المشروعات وقطاع الأعمال وفق دلالة مؤشرات الحوكمة في الدول العربية ودول مقارنة - جودة التنظيم - 2019*

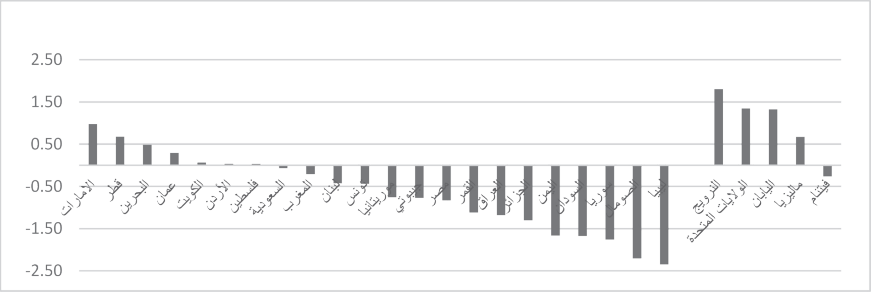

المصدر: World Bank, 2021c.

*: تقدير الحوكمة (يتراوح من -2.5 (الأداء الأضعف) إلى 2.5 (الأداء الأفضل).

ضمن ذات السياق توضح البيانات المتعلقة بدور الحكومات في تهيئة بيئة الأعمال تموضع الدول العربية ضمن أكثر أقاليم العالم صعوبة في هذا المجال، باستثناء واضح لدولة عربية فقط ممثلة في الإمارات التي تحتل منذ سنوات قائمة أفضل عشرين دولة في هذا المجال، فقد جاءت في الترتيب الدولي السادس عشر عام 2020 متفوقة على العديد من الدول المتقدمة والدول مرتفعة الدخل والتنمية البشرية. في حين جاءت باقي الدول العربية في الترتيب من 62 (السعودية) إلى الترتيب الأخير عالمياً 190(الصومال)، ليتركز العدد الأكبر من الدول العربية في النصف الثاني من هذا الترتيب الدولي (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: تقييم سياسات الدول العربية في استيفاء بعض متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص بوجه عام وفق دلالات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وبعض مؤشراته الفرعية- 2020

الدولة	الترتيب العالمي في المؤشر الكلي	المؤشر الفرعي: الحصول على الائتمان الترتيب الدولي	المؤشر الفرعي: التجارة عبر الحدود الترتيب الدولي
الإمارات	16	13	92
السعودية	62	3	86

تابع/ الجدول رقم 1: تقييم سياسات الدول العربية في استيفاء بعض متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص بوجه عام وفق دلالات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وبعض مؤشراته الفرعية- 2020

الدولة	الترتيب العالمي في المؤشر الكلي	المؤشر الفرعي: الحصول على الائتمان الترتيب الدولي	المؤشر الفرعي: التجارة عبر الحدود الترتيب الدولي
قطر	77	157	101
البحرين	43	51	77
عمان	68	88	64
الكويت	83	51	162
الجزائر	157	179	172
تونس	78	61	90
لبنان	143	114	153
الأردن	75	105	75
ليبيا	186	183	129
مصر	114	57	171
فلسطين	117	114	54
العراق	172	111	181
المغرب	53	37	58
سوريا	176	97	178
موريتانيا	152	147	144
السودان	171	153	185
جيبوتي	112	103	147
اليمن	187	162	188
الصومال	190	190	166

المصدر: world bank 2021d

ورغم هذا الأداء العربي الذي كان يقتضي إقرار إجراءات وبرامج سريعة لمعالجته ومضاعفة جهود إصلاحه سعياً لتحسين بيئة الأعمال التي تتماس مباشرة وأنشطة المشروعات والأعمال، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ضمن القطاع الرسمي فقط). تشير الإحصاءات لاقتصار حصة الدول العربية مجتمعة من إجمالي عدد الإصلاحات المتصلة بتحسين بيئة ممارسة الأعمال عالمياً على 9.0% فقط، وذلك للفترة الممتدة منذ العام 2006 حتى العام 2019 (World bank,2020. , 2019) وهي دلالة إضافية على طبيعة استجابة حكومات الدول العربية ومدى التزامها الفعلي بتنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدية وجود أي توجهات لتسهيل وتذليل القيود التي قد تواجه هذه المشروعات أثناء دورة حياتها.

وباستطلاع مؤشرين فرعيين من المؤشرات الفرعية العشرة الأساسية المكونة للمؤشر الكلي لسهولة ممارسة الأعمال. ممثلين في مؤشر "الحصول على الائتمان» الذي يقيم سهولة الوصول والحصول على الائتمان من جانب المشروعات، ومؤشر «التجارة عبر الحدود» الذي يقيم سهولة وكلفة عمليات التصدير والاستيراد بالنسبة للمشروعات، الذي يعكس بوجه عام مساندة الدولة لأنشطة التصدير والتوجه للخارج لمؤسسات الأعمال بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتضح استمرارية ذات التأخر للدول العربية كافة، حتى إن دولة الإمارات ذات الأداء الأرقى عربياً في المؤشر الكلي قد جاءت في الترتيب الدولي 92 عالمياً في مؤشر التجارة عبر الحدود.

ولتوثيق دور الدول العربية ومؤسساتها القائمة في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل محدد، يمكن عرض وتحليل نتائج مؤشر نسبة الائتمان المصرفي المقدم لهذه المشروعات أو للقطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي. حيث توضح البيانات أنه على مستوى أقاليم العالم تأخرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان MENAP في مجال إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي لتبلغ هذه النسبة في المتوسط نحو 7.0% فقط (IMF,2019a,b). كذلك توضح البيانات أنه على المستوى العربي فقط بلغت هذه النسبة نحو 9.3% (صندوق النقد العربي، a,b2019). مع ملاحظة تفاوت مستوى نفاذ هذه المشروعات للتمويل من دولة لأخرى، متراوحة بين

1.2% فقط في مصر وحوالي 33% في المغرب. في المقابل بلغت هذه الحصة عالمياً في الدول مرتفعة الدخل نحو 22%، وفي الدول متوسطة الدخل نحو 18%. ما يبرز حجم التحديات المالية والتمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع في الدول العربية وفق مختلف تصنيفاتها التنموية والاقتصادية باستثناء المغرب، وذلك وفق ذلك المؤشر. كما تستمر حالة الانفصام بين القدرات التنموية والاقتصادية للدول العربية وما تقدمه لتلك المشروعات في مجال التمويل حيث يلاحظ تفوق دول متوسطة الدخل ممثلة في المغرب بشكل أساسي ولبنان وفلسطين في مجال تمويل هذه المشروعات متجاوزة الدول العربية مرتفعة الدخل لاسيما الإمارات (الشكل رقم 22).

الشكل رقم 22: الأداء المقارن للدول العربية في مجال إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق دلالة مؤشر نسبة القروض المقدمة لهذه المشروعات لإجمالي القروض المصرفية (%)

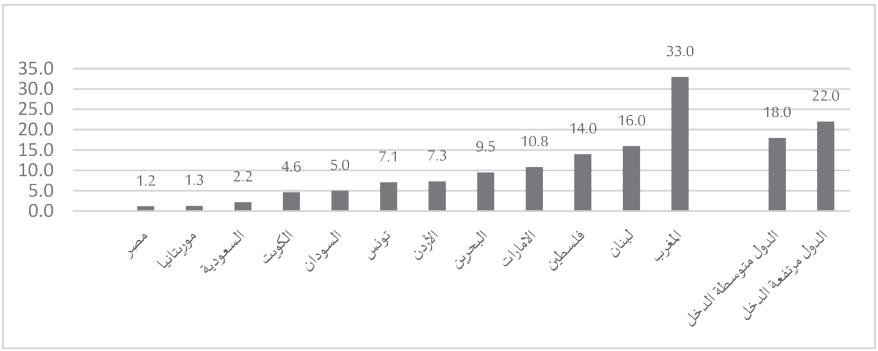

المصدر: صندوق النقد العربي (2017a)، (2019a,b)

تتفق مع ذلك نتائج مسوحات الشركات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية التي أظهرت أن نسبة المشروعات التي ترى أن قيد الائتمان هو أحد أهم القيود التي تواجهها لمزاولة أعمالها هي الأعلى في إقليم الشروق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، مقارنة بسواها، حيث بلغت 32% من إجمالي المشروعات مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 26.0%. وبالتبعية فقد بلغت معدلات الشمول المالي المرتبط بقدرة وصول هذه المشروعات إلى التمويل أقل معدلاتها في هذا الإقليم

محققة أعلى مستويات فجوة التمويل على مستوى أقاليم العالم. كذلك يوضح هيكل الائتمان وفق توجهاته المرتبطة بنمط الملكية أن حصة القطاع الخاص عموماً متضمنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة منسوبة للناتج المحلي الإجمالي كانت هي الأدنى للدول العربية عالمياً، وبما يقل عن المتوسطات العالمية والأداء المقارن في دول العالم التي تتفق ومستويات الدخل السائدة في مجموعات الدول العربية؛ فقد بلغت هذه النسبة كمتوسط عالمي نحو 132.7% مقابل بلوغها للدول العربية نحو 56.8 % فقط، حتى إن الدول العربية التي تتسم بارتفاع مستويات الدخل ممثلة في دول مجلس التعاون لم تجار أياً من المعدلات المحققة في دول المقارنة من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل كما يوضح ذلك الشكل رقم (23).

الشكل 23: فعالية دور الدول والحكومات في تهيئة التمويل والنفاذ إليه أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق دلالات نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص للناتج المحلي في عدد من اقتصادات الدول العربية ودول المقارنة – 2019 (%) *

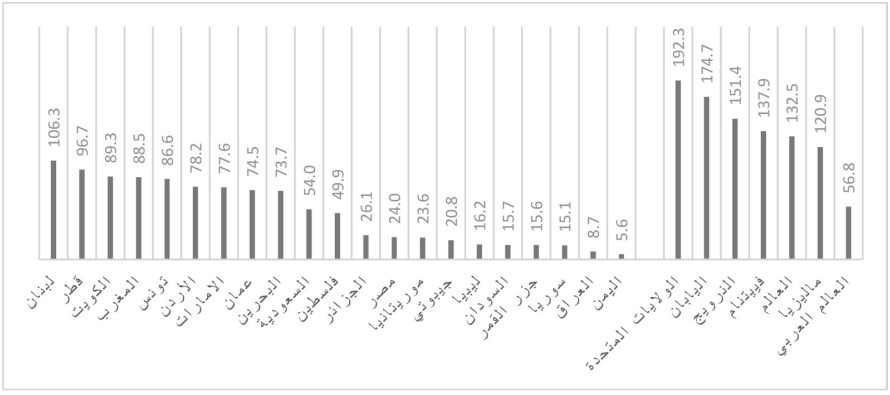

المصدر: إعداد الباحث استنادا لـ: World bank,2020e.

* بيانات السعودية وتونس ولبنان ومتوسط الدول العربية للعام 2017. وبيانات العراق والكويت وليبيا وفلسطين للعام 2018. وبيانات البحرين للعام (2015) واليمن للعام (2013)، وسوريا للعام (2007).

يتفق ذلك التحليل بوضوح مع نتائج التقديرات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية The International Finance Corporation (IFC) التي أكدت أن المشروعات

الصغيرة والمتوسطة والصغرى (MSMEs). تواجه إشكالات حقيقية في مجال التمويل على المستوى المطلق، وكذلك مقارنة بالشركات الكبرى وبخاصة في الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية دون استثناء حيث قُدرت هذه الفجوة التمويلية بنحو 5.2 تريليون دولار سنوياً، وهي القيمة التي تعادل 1.4 مرة إجمالي الإقراض المقدم لتلك المشروعات عالمياً. ورغم أن قيمة فجوة التمويل لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA الذي يضم معظمه الدول العربية وفق معيار القيمة المطلقة من أقل قيم الفجوات على مستوى أقاليم العالم وذلك بواقع 195 مليار دولار سنوياً. إلا أنه وفقا للمعيار النسبي فإن هذا الإقليم هو الأعلى عالمياً بعد إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في مواجهة هذه الفجوة التمويلية التي تمثل نسبتها 87.0 %، 88.0 % لكل منهما على التوالي مقارنة بالطلب المحتمل عل التمويل (World bank 2020c). أخذا في الاعتبار أن هذه الفجوة ستتسع عند أخذ المشروعات العاملة ضمن القطاع غير الرسمي في الحسبان.

القسم الثاني: سياسات المعالجة ضمن نموذج معاصر لصياغة دور تنموي قابل للاستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

أوضحت الدراسة في قسمها الأول أن تحقيق الاستدامة للنمو وللتنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول والمجتمعات، يتطلب إعادة توجيه ممنهجة أو تحول لهياكل الإنتاج Structural transformation/change ومن ثم لهياكل أنشطة المشروعات وبخاصة الصغيرة والمتوسطة. ورغم انطلاق جهود التنمية في معظم الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي، فإنّ مؤشرات ودلالات التحول الهيكلي وبخاصة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت في حدود متدنية كمتوسط عام للدول العربية (UNIDO, 2019). كما ظلت معظم الصادرات العربية تتركز في السلع والمواد الأولية لاسيما النفطية، إضافة إلى السلع ذات المحتوى الأقل تقانة. كما يؤكد الأمر ذاته بيانات مركز التجارة العالمي التي توضح أن الواردات العربية من السلع المُصنعة مثلت قرابة 65.0% من إجمالي الواردات، وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2000-2018 (ITC, 2019). كما اتسمت وتيرة التحول الهيكلي في

الدول العربية في أفضل الأحوال بالبطء أو بعدم انضباط مسار التحول ذاته مقارنة بذلك المفترض (العباس، وأبوشماله، 2019). إن تحقيق مثل هذا التحول الهيكلي واللحاق بخطوات متسارعة بأهداف الاستدامة للنمو وللتنمية 2030 – SDGs، لا يمكن تحقيق أيّاً منها دون إعادة الاعتبار لدور أكثر حداثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ركناً أساسياً في هيكل المؤسسات العاملة (80-90% من إجمالي عددها) وهيكل الناتج (نحو 50.0% من إجمالي الناتج)، وهيكل التشغيل (40.0% من إجمالي عددها) في الدول العربية.

ورغم تضمين الرؤى والإستراتيجيات الوطنية لمعظم الدول العربية أهدافاً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل محدد أو توسيع دور قطاع الأعمال الخاص بشكل عام، فإن الواقع ومؤشراته التي تم استعراضها في القسم الأول من الدراسة قد أظهرت في المحصلة عدم نجاعة ترجمة تلك الرؤى إلى سياسات وبرامج وإجراءات فعالة قادرة على إعادة توجيه وتحفيز دور تنموي مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ولو كان ذلك بشكل متفاوت نسبياً. حيث بقيت المساهمات العالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج أو التشغيل ضمن ذات الهياكل الإنتاجية والتشغيلية في الاقتصادات العربية (أبوشماله،2020).

2-1: الإطار العام للنموذج: الأسس والمنطلقات والاهداف الكلية:

ينطلق النموذج المقترح لإعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدد من المعطيات أو المنطلقات التي تم التطرق للعديد منها في القسم الأول من الدراسة، وأهمها تفاوت مستويات التنمية وواقع هذه المشروعات بين الدول العربية، وهو ما يفرض معالجات مرنة قادرة على التناسب والمراعاة لتلك التباينات.، وعدم كفاية البيانات الكمية والنوعية التفصيلية الخاصة بهذه المشروعات ومساهماتها التنموية في الدول العربية، وهو الأمر الذي واجهته الدراسة من خلال استدعاء منهج الاستدلال والاستنباط وتوظيف مرن لعدد من قواعد البيانات الدولية ذات الصلة للتمكن من تقييم المردود التنموي لتلك المشروعات، وفاعلية السياسات الموجهة إليها.، ووجود رابط عضوي بين الدور التنموي القائم

لهذه المشروعات، وواقع هياكل الإنتاج والتشغيل ونمط التنمية وواقع التحول الهيكلي القائمين بشكل عام، وذلك نتيجة اتساع دور هذه المشروعات فعلياً في الإنتاج والتشغيل في الدول العربية، ما يعني أن التدخل لإعادة توجيه هذا الدور يمثل تلقائياً تعديلاً لهياكل الاقتصاد والتشغيل ومختلف جوانب التنمية القادرة على الاستدامة اقتصادياً واجتماعياً وتقانياً وبيئياً.، وعدم الاقتصار في طرح المعالجات على الواقع الراهن لهذه المشروعات وما تواجهه من قيود أو تحديات، بل يجب أن يتطلع إلى المستقبل وما يحمله من فرص أو أعباء إضافية أمام هذه المشروعات والاقتصادات العربية بشكل عام، لاسيما ما يتعلق بتسارع نمو الأنشطة والمنتجات عالمياً ضمن الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد على الإبداع (الجذري) الطابع أكثر من ذلك القائم والمقتصر على مجرد التحسين أو التطوير للأساليب أو للمنتجات ضمن ذات الحدود التكنولوجية القائمة.، وأخيراً ينطلق هذا النموذج من واقع غير تقليدي لهذه المشروعات وخاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، المتمثل في اتساع حجم المشروعات ضمن القطاع غير الرسمي، وما يمثله هذا الامر من تحدٍ إضافي على صناع السياسات في الدول العربية بخاصة في عمليات التشخيص والتحليل، ومن ثم التوصل لفهم صحيح وعميق لطبيعة ومساهمات تلك المشروعات، وكذلك لتحديد واضح ومُفصل للقيود المفروضة عليها، وهو الأمر الذي يأتي في ظل ما يتحدى قصور أو عدم كفاية البيانات لهذه المشروعات ضمن القطاع الرسمي.

يتمثل الهدف الأساسي للنموذج المقترح في تحقيق التحول الهيكلي واستدامة النمو والتنمية، والذي يمكن ترجمته أو تفصيله ضمن مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والتقانية، والبيئية. تتضمن الأهداف الاقتصادية: المساهمة في التحول الهيكلي واستدامة النمو، وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP، وتعزيز الميزان التجاري، سواء عبر زيادة الصادرات أو خفض الواردات. وتتضمن الأهداف الاجتماعية: المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل اللائقة المنتجة والحد من البطالة وتقليص حجم الفئات الفقيرة أو الأقل دخلاً في المجتمعات العربية، وإدماج الفئات والقطاعات غير المنظمة. وتتضمن الأهداف التقانية أو التكنولوجية تنمية وتوطين أنشطة إنتاجية ذات محتوى معرفي أعلى تكون قادرة بدورها على قيادة الاقتصاد وهياكل الإنتاج

ومؤسسات الأعمال إلى إنتاج سلع وخدمات وطنية أعلى تنافسية، تعمل كقاطرة أو كقناة لحث أنشطة ومنتجات أخرى مماثلة أو مكملة لتلك الأنشطة، كما تتضمن هذه الأهداف ما يعرف بـ «تجاوز الحدود المعرفية» حيث يتم استهداف خلق أنشطة ومنتجات ومشروعات تقوم على محتوى معرفي وتقاني خارج عن السياق العام القائم، حيث يتم اختراق الحدود المعرفية والإنتاجية التقليدية، وفتح مجالات وآفاق واسعة في الإنتاج والوظائف والأسواق. وتتضمن الأهداف البيئية تقاطعات عديدة مع الأهداف السابقة كافة، للتأكد من أن تحقيق تلك الأهداف سيكون ضمن محدد مراعاة الاعتبارات البيئية ومقتضياتها. وهي الأهداف التي تتوافق واحتياجات وتطلعات الدول العربية آخذاً في الاعتبار تباين تصنيفاتها التنموية. ذلك التباين الذي قد يتركز أثره في أولويات بعض الأهداف وتقدمها على غيرها، ولكن تبقى جميعها مطلباً لجميع الدول العربية تحقيقاً لغاية التحول الهيكل والاستدامة. إذ تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فعليا قدرات عالية للتأثير فيها كافة.

2-2 الإطار الكلي لسياسات النموذج المقترح: مستويات ونطاق السياسات

تتشكل حزمة السياسات المحققة لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مستويات متعددة تتكامل معاً لتُشكّل عمودًا فقريًّا لهيكل جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك للاقتصادات والمجتمعات العربية، وتتضمن ثلاثة مستويات أساسية، وهي: المستوى الكلي Macro، والأوسط Meso، والأصغر Micro. فعلى المستوى الكلي Macro تتوجه السياسات بشكل أفقي تتساوى تأثيراته وانعكاساته على مستوى جميع المؤسسات العاملة في الدولة دون أي تمييز قطاعي، أو جغرافي، أو تقني، أو نوعي. إذ تركز السياسات ضمن هذا المستوى على تهيئة بيئة اقتصادية تنافسية مستقرة تدعم قدرة أنشطة الأعمال على التنبؤ، وهو العامل الذي يمثل جوهر النمو على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككلّ. فيتم التركيز على قضايا مثل استقرار سعر الصرف، والسيطرة على الارتفاع المستمر في الأسعار لمستويات تهدد القدرة الشرائية الحقيقية للطلب في الأسواق، ولمدخلات الإنتاج وباقي عناصر التكاليف للشركات ومؤسسات الأعمال. وعلى المستوى الأوسط Meso تتوجه السياسات للتأثير في الفضاء المتاح بين إطار الاقتصاد الكلي كمظلة واسعة تعمل

تحتها كامل المشروعات أو المؤسسات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجموعات. ويعني ذلك تركيز السياسات ضمن هذا المستوى على تنظيم القواعد الحاكمة لعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباقي عناصر المنظومة الاقتصادية بما في ذلك العلاقات مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناظرة، ومع المشروعات الكبرى، وكذلك العلاقات مع المزودين والعملاء، إلى غير ذلك من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بها وتقوم عليها. وتمثّل بذلك عمليّاً قواعد اللعبة التي تؤثر على سلوكها وقدرتها على العمل جماعياً. ويشمل هذا الإطار الرسمي الدستوري والقانوني والتنظيمي (رأس المال المؤسسي)، فضلا عن المعايير المتعلقة بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والثقافية وثقافة الثقة التي توجه السلوك في ممارسات وأنشطة هذه المشروعات، فيما يعرف تنموياً بـــ «رأس المال الاجتماعي». وتنساب تأثيراته إلى كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وإن كان له تأثير ملموس في القطاع غير الرسمي باعتباره يعمل في الأساس بعيدًا عن قواعد تنظيم نظيره الرسمي. ويعني ذلك أنّ هذا المستوى يعتمد على واقع المؤسسات في الدولة (المؤسساتية بمعناها الواسع، والتي تتسع لتشمل جميع الأطر المنظمة للتعامل في الدولة بين اللاعبين كافة). أما على المستوى الجزئي (الوحدة) Micro، فإن السياسات تتوجه للتأثير في الوحدة الاقتصادية العاملة والمتمثلة في المشروع الصغير أو المتوسط. ما يعني إمكانية الاستهداف لمشروعات بعينها عبر تصميم سياسات قادرة على تجاوز الحواجز للوصول إليها. ويعني هذا وجود مستويات واضحة من الانحياز والانتقاء للمشروعات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المخططة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تقانية، أو مزيجاً بينهم، وذلك وفق أولويات أهداف الدولة فيما يطلق عليه «التدخل الذكي» Smart Intervention.

تبقى طبيعة ونوعية السياسات المطروحة والمنفذة ضمن المستويات الثلاثة، وكذلك العلاقات التفاعلية القائمة بين تلك المستويات، وكذلك حجم وطبيعة وسرعة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محددات أساسية لفاعلية تلك السياسات. كما يمكن التأكيد أن سياسات المعالجة تتجه بشكل واضح ومتدرج عبر المستويات الثلاثة من المسار الأفقي أو الوظيفي أو العريض Horizontal policies الذي يستهدف التأثير في جميع عناصر المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية إلى المسار الرأسي الأكثر

انتقائية Vertical/Selective policies، والذي يكون أكثر استهدافاً، سواء عبر توجهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ضمن قطاعات الأعمال في الدولة، أو لأنشطة بعينها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو لمشروعات ضمن أقاليم ومناطق بعينها، أو لمشروعات محددة في أنشطة محددة ضمن أقاليم محددة ولمدى زمني محدد.

يعني هذا أنّ صياغة سياسات ضمن المستوى الأول (الكلي) تستهدف مثلاً كبح التضخم عبر سياسات نقدية تعتمد مثلاً على آلية تعديل أسعار الفائدة، وهي سياسات كلية أفقية النطاق (المستوى الأول) تنساب تأثيراتها على كامل أنشطة الاقتصاد ومؤسسات الأعمال في الدولة. ومع ذلك يمكن توظيف هذه السياسات ضمن المستوى الجزئي (الثالث) للتأثير المباشر في مشروعات محددة، من خلال إقرار أسعار فائدة تحفيزية لأنشطتها دون غيرها. وهكذا يتم الأمر مع جميع عناصر السياسات الكلية الاقتصادية والاجتماعية والتقانية، فعلى سبيل المثال فإن إقرار سياسات لبناء أو لتطوير المرافق من طرق وموانئ ومطارات وشبكات نقل وسكك حديدية إلى غير ذلك- هي سياسات تنتمي إلى الصبغة الأفقية أو الوظيفية. إلا أنها قد تستهدف التأثير المباشر في هيكل التكاليف لعدد من الأنشطة أو المشروعات في إقليم محدد. وبذلك يمكن التعامل معها باعتبارها مكوّناً من سياسات المستوى الثالث. كذلك فإن إقرار سياسات كلية اجتماعية تركّز على سياسات التعليم والارتقاء بنوعية ومخرجات العملية التعليمية ضمن المستوى الأول تصبح أكثر توجهاً ضمن المستوى الثالث لتخصيص برامج تعليمية لبناء الفكر الريادي والابتكاري والتزود بالمهارات. كذلك الأمر فيما يتعلق بالسياسات التقانية، إذ إن التوجه لصياغة سياسات تقانية كليّة تعتمد على بناء وتطوير القدرات والبنى والمرافق المؤسسة للتقانة ضمن المستوى الأول، والتي تعمل على تحسين التنافسية الكلية للاقتصاد وللدولة. تصبح أكثر استهدافاً ضمن المستوى الثالث، من خلال تطبيق سياسات وبرامج تتوجه لبناء هذه القدرات للأنشطة المختارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق طبيعة النشاط أو وفق مكان وجوده جغرافيا وهكذا. دون أن يمنع ذلك قطعاً تخصيص سياسات أو برامج مباشرة تستهدف التأثير والانتقاء المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المستوى الثالث.

2-3: الحزم المتكاملة لسياسات المعالجة:

استنادا للتحليل السابق وتحقيقاً للأهداف العامة للنموذج المقترح لإعادة توجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية في الدول العربية ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقانية والبيئية. يتم عرض مجموعة من السياسات المحققة لتلك الأهداف والقادرة بدورها على إعادة توجيه المسار التاريخي لهياكل الإنتاج والأنشطة والوظائف في الدول العربية وفق تقسيماتها التنموية المختلفة، وكذلك الكفيلة بالتصدي لتحديات ومخاطر المستقبل التي ستتزايد حال عدم التحرك بالمستوى أو بالسرعة المطلوبين. تتشكل هذه السياسات من ثماني حزم أساسية كما يوضحها (الشكل رقم 24)

الشكل رقم 24: الحزم المتكاملة لسياسات إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

المصدر: إعداد الباحث.

وفيما يلي عرض أكثر تفصيلا لتلك الحزم من سياسات المعالجة المقترحة:

2-3-1 سياسات الحد من فشل السوق وبناء وتدعيم التنافسية الكلية للدولة:

تتضمن هذه السياسات كل أنواع السياسات التي تؤثر في المحصلة في التنافسية الكلية للاقتصاد، متضمنة السياسات المالية والسياسات النقدية، وسياسات

بناء وتطوير وتحديث البنى والمرافق الأساسية متضمنة مجالات عمل مثل: الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومحطات وشبكات الكهرباء، بجانب السياسات الاجتماعية لاسيما التعليم والصحة والعمل. كما يمكن النظر لتلك السياسات من زاوية البُعد المتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص على وجه العموم بأنها تسعى للحد أو لمواجهة فشل الأسواق Market failure، الذي يعني ضمان إرساء قواعد المنافسة وتحسين قدرة الشركات ومؤسسات الأعمال بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على التنبؤ. وكذلك ضمان السيطرة والحد من أشكال الاحتكار في أسواق السلع والخدمات الذي يمثل بدوره قيداً صارماً على نمو وتطور الأنشطة والمشروعات.

إن إقرار هذه الحزمة من السياسات يهدف للتأكد من توافر وتهيئة بيئة مواتية لعمل ونمو وتطور المشروع الخاص الصغير والمتوسط، كما يمكن النظر لتلك السياسات باعتبارها متطلباً مسبقاً Perquisite condition يجب توافره للتأسيس عليه لتحقيق النمو المستدام كما أصل ذلك الفكر الاقتصادي، وكذلك أيضاً التطبيق الذي مارسته الدول المتقدمة والصاعدة في مسيرتهما التنموية خاصة فيما يتعلق بتأثيرات ذلك على دور المشروعات ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

كما تؤكد متابعة الواقع الدولي المعاصر حيوية تلك السياسات كونها المظلة الكبرى التي تعمل تحتها جميع الفعاليات الاقتصادية، وهي حزم سياسات عريضة النطاق تتضمن مجالات متعددة مثل الاستقرار وخفض العجز في الموازين العامة للدولة، وفعالية وكفاءة ونزاهة وشفافية الحكومات ومؤسسات صياغة التشريعات والسياسات، كما أنها تتضمن مجال استقرار الأسعار والحد من التضخم وإبقاءه ضمن حدود يتم استهدافها Inflation target، ونشير في هذا على سبيل التدليل لممارسة البنك المركزي الأوروبي الذي يمثل أداة رسم ومراقبة تنفيذ السياسات النقدية لدول الاتحاد الأوروبي حيث يستهدف في إستراتيجيته الحالية معدلاً للتضخم بحدود أقل من 2.0% في المدى المتوسط، وهو المعدل الفعال وفق تقديراته لتحقيق النمو والتشغيل وإطلاق دور القطاع الخاص ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ECB, 2018). حيث يظهر واقع الدول العربية أنه رغم تأكيدات وتبني قوانين البنوك المركزية في

الدول العربية بهدف استقرار الأسعار، إلا أن البيانات تظهر انحرافات في تحقيق ذلك. لاسيما في الدول العربية ضمن المجموعتين الثانية والثالثة وفق التقسيم الذي تبنته الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية مجتمعة للفترة الممتدة منذ العام 1990 إلى العام 2019 نحو 7.35% (الشكل رقم 25) (الملحق رقم 4)

الشكل رقم 25: متوسط معدل التضخم في الدول العربية 1990 – 2019

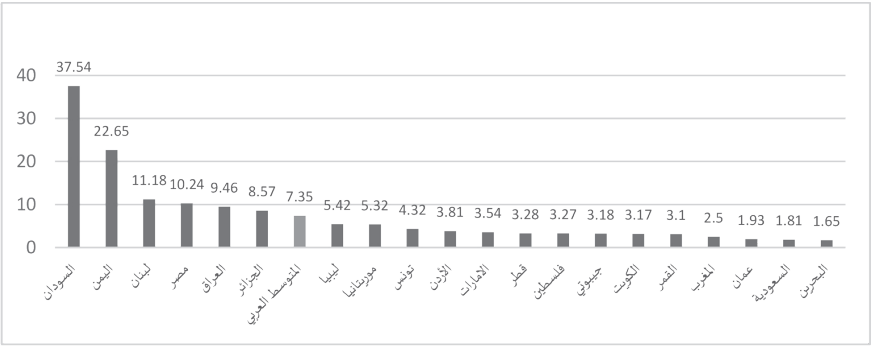

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: IMF,2020

كما يوضح الأداء المقارن للعام 2019 ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمتوسط عام مقارنة بالمتوسط العالمي وبدول وتكتلات إقليمية تتقارب ومستويات الدخل مع مجموعات الدول العربية. حيث كانت الدول العربية هي الأعلى تضخماً بعد إقليمي أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكما توضح حسابات الباحث للفترة الأكثر حداثة الممتدة منذ العام 2011 حتى نهاية العام 2019 لعدد من الدول العربية وعدد من الدول والأقاليم المقارنة ذات النتائج حيث ترتفع معدلات التضخم بشكل عام في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل ليتراجع في دول المجموعة الثالثة مرتفعة الدخل، كما يدل الأداء المقارن على تمكن الدول متوسطة ومرتفعة الدخل على حد سواء من تحقيق معدلات تضخم منخفضة، مع استمرار الإقليم العربي ضمن قائمة المعدلات الأعلى للتضخم مقارنة بأقاليم العالم وبالمتوسط العالمي لذات الفترة (الملحق رقم 4).

تمثل هذه المعدلات المرتفعة للتضخم في معظم الدول العربية عبئاً إضافياً تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بطبيعتها بالحساسية العالية

تجاه تغيرات أو صدمات الأسعار بما يفوق كثيراً المشروعات الكبرى، وهو الأمر الذي تزداد حدته في حال ارتباط تلك المشروعات بتوريدات أو بأقساط ثابتة، هذا بخلاف ما يمثله معدل التضخم عملياً من ضغوط على ارتفاع كلفة التمويل الذي يمثل بدوره عائقاً أساسياً، أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ضمن القطاع الرسمي) في معظم الدول العربية من المجموعات التنموية كافة، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن القطاع غير الرسمي، والتي تمثل النسبة الأكبر في عدد من الدول العربية لاسيما الدول متوسطة ومنخفضة الدخل فهي تواجه إضافة لذلك حرماناً تاماً من جميع المزايا أو التحفيزات التي قد تتحصل عليها نظيرتها العاملة ضمن القطاع الرسمي.

لذا فإن التركيز على توفير وتهيئة هذه الحزمة من السياسات الدافعة للاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنافسية الكلية هو أمر ذو فعالية على دور وإنتاجية وأفق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

2-3-2 سياسات إصلاح وتدعيم المؤسسات وفاعلية أطر التشريع والتنظيم الحكومي:

تستهدف هذه الحزمة من السياسات تحسين قدرة مؤسسات الدولة على صياغة وإقرار وتنفيذ ومتابعة قواعد العمل المؤثرة في حركة المشروعات والأسواق. بما يجعل توقعات النمو والربح وتقدير العائد على رأس المال للمشروعات أكثر احتمالاً. إذ يرتبط تطبيق هذا النموذج بقدرة الدولة ومؤسساتها على توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص والمشروعات العاملة بشكل ذكي للعمل وفق أهداف الدولة التنموية طويلة الأجل، ودون أن يمثل ذلك أي عائق أمام حرية السوق. وهو الأمر الذي وثقته الدراسات والفكر التطبيقي حيث الارتباط الإيجابي بين نوعية المؤسسات وكلّ من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعديد من مؤشرات التنمية البشرية مثل سنوات التعليم بين البالغين ووفيات الرضع. إذ استُخدمت مقاييس الحوكمة الستة متمثّلة في الحد من الفساد، والمشاركة والمساءلة، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ودور القانون، وجودة التنظيم. وللتدليل على ذلك فقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى أنّ تحسّن فعالية الحكومة بـنسبة 1.0 % يدفع لنمو متوسط دخل الفرد الحقيقي بـــنسبة 1.56%. وأنّ تحسّن المساءلة بـنسبة 1.0 % يؤدي لتحسّن النمو بنسبة 0.88 % (Kaufmann et al,1999a,b). لذا فإنّ

وجود مؤسسات راقية في الدولة هو متطلب أساسي لنجاح السياسات التي يتبناها هذا النموذج. إذ تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة مهام التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه وإقرار الحوافز التوجيهية التشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية بالمنع أو بالتسهيل، وبإقرار وتنظيم قواعد اللعبة بين جميع اللاعبين في الاقتصاد لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو المستهدف منها. ويعني ذلك تحديد القواعد التي تقيّد أو تنظّم مسارات جميع التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وتتصف بطبيعتها بعدم القابلية للتغيرات السريعة والدورية. ومن ثم فإن وجود حكومات أو مؤسسات ذات نوعية متدنية وفق تلك المقاييس هو مؤشر على عدم توقع مردود إيجابي يعتمد عليه في السياسات والبرامج التي تتوجه لتحسين الواقع التنموي للدول العربية بوجه عام ولتحسين وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وكما أوضحت الدراسة في تقييمها لجانبي المؤسساتية المتعلقين بفاعلية وجودة الأداء الحكومي والتنظيمي، فقد واجهت كلّ الدول العربية تأخراً واضحاً في هذين المؤشرين، مع رصد تقدم نسبي لدول المجموعة الأولى مرتفعة الدخل، ولكن دون المعدلات المحققة في الدول المتقدمة والصاعدة المناظرة لدول تلك المجموعة.

يندرج ضمن مفهوم المؤسسات كلّ الأطر والتنظيمات القائمة في الدولة وأهمها القوانين والتشريعات والنظم واللوائح، وكذلك الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية التي تمثل ركناً أساسياً ضمن هذه الأطر كونها أداة التنفيذ لتشريعات وسياسات الدولة، وكونها أداة الاتصال المباشر مع المبادرين أو أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وباقي الأطراف واللاعبين في المجتمع. حتى إن بعض الدراسات الدولية قد توصلت إلى أنه، بين أبعاد الحوكمة الستة، يمتلك البعدان المتعلقان بفاعلية الحكومة وجودة التنظيم أهمية وتأثيراً أعلى تجاه أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يبرز ذلك ويبرر دور هذه السياسات المتوجهة للنهوض بجودة البناء المؤسسي في الدول العربية بجميع عناصره ومقوماته لتدعيم واستدامة الدور الجديد المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومما لا شك فيه أن أولويّات العمل لتطوير هذه السياسات ستتفاوت بين الدول العربية بالتناسب مع حجم التأخر في الأداء المؤسساتي.

2-3-3: سياسات بناء الاستعداد والجاهزية لريادة الأعمال وإرساء ثقافة العمل الحر – بناء وتطوير رأس المال البشري:

تنطلق حزمة سياسات المعالجة ضمن هذا المستوى مستهدفة التأثير في بناء القدرات لتحسين مستويات الجاهزية والفاعلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتنتمي سياسات هذه الحزمة إلى سياسات النطاق العريض التي تستهدف التأثير في جميع القطاعات والأنشطة. إذ تمتد التأثيرات والوفورات المرتبطة ببناء رأس المال البشري وتطوير قدراته كمياً ونوعياً إلى مختلف تلك القطاعات أو الأنشطة القائمة في الدولة. كما يمكن النظر إليها باعتبارها تستهدف نقطة الانطلاق الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل في روح المبادرة والريادة لدى الفرد، والتي تمثل بدورها المرتكز الأول لتأسيس هذه المشروعات. حيث أوضحت الدراسة في قسمها الأول تأخر الدول العربية في الجوانب النوعية المرتبطة بالعملية التعليمية في مرحلة التعليم العام. (IEA, 2020). حتى إن عدداً من الدول العربية ضمن المجموعة الأولى متمثلة في السعودية التي يتجاوز دخل الفرد فيها نظيره في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. لم تنعكس قدراتها تلك على الارتقاء بنوعية التعليم ومخرجاته أو يجسر الفجوة القائمة مع دول المقارنة. كذلك توضح الإحصاءات الدولية المعنية بتقييم مجالات الريادة للمشروعات تأخر الدول العربية بشكل عام في تهيئة نظام داعم لجودة ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات، حيث بلغ متوسط معدل الإنجاز للدول العربية حوالي 37.0% فقط من قيمة المؤشر البالغ (100%)، وفق بيانات العام 2019، وجاء الأداء الأفضل عالمياً من نصيب الولايات المتحدة بمعدل قدره 86.8%، في حين جاءت معظم الدول العربية أقل من معدل الـــ 50%، حيث تحقق أفضل أداء في الإمارات وقطر بمعدل 54.2%، 51.6% لكل منهما على التوالي؛ لتتابع باقي الدول العربية وصولاً إلى أقل المعدلات في موريتانيا بنسبة نحو 10.5%. (GEI, 2019) (الشكل رقم 26)

الشكل رقم 26: واقع الدول العربية وعدد من دول المقارنة في تهيئة مقومات انطلاق أنشطة الريادة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء دلالات المؤشر العالمي لريادة الأعمال (GEI– 2019)(137 دولة على مستوى العالم)

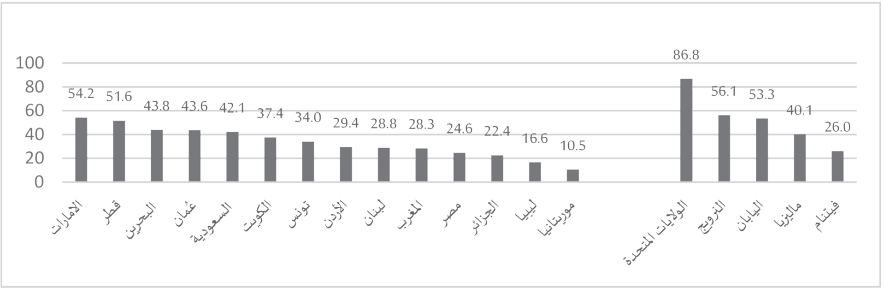

المصدر: GEI,2019

يجب الإشارة ضمن هذا الاطار لوجود عوامل أخرى ترتبط بريادة الأعمال ومخرجات أنشطة المشروعات بما يتجاوز المجالات التي يُعنى بها هذا المؤشر، حيث توضح نتائج هذا المؤشر ذاته تأخراً نسبياً لدول مقارنة مرتفعة الدخل مثل النرويج (56.1%)،واليابان (53.3%) وماليزيا (40.1%) وتأخراً أكثر وضوحاً لدولة مثل فيتنام (26.0%)، ومع ذلك فقد رصدت الدراسة تميز هياكل الاقتصاد والإنتاج للمشروعات في تلك الدول، كما يبقى الأمر المؤكد أن أداء تلك الدول يكون متجاوزاً لنظيره في العديد من الدول العربية التي تتوافق معه في معيار متوسط دخل الفرد في إشارة للقصور المطلق والنسبي للريادة في الدول العربية وبخاصة الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة لوجود ماليزيا في المركز الثاني ضمن أفضل عشر دول حققت تقدماً في هذا المؤشر بين العامين 2018، 2019 محققة تقدما في ترتيبها العالمي بـــ 15 مركزاً على مستوى العالم، في حين ظهرت دولتان عربيتان في الترتيب الأول والثاني ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تراجعاً في قيمة هذا المؤشر، وهما الأردن التي تراجعت 14 مركزاً، وتونس التي تراجعت 13 مركزاً لذت العامين (الشكل رقم 27)

الشكل رقم 27: انعكاسات القدرات الاقتصادية للدول العربية ودول المقارنة مًعبراً عنها بدلالة متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار للعام 2019، على واقع ريادة الأعمال مُعبراً عنه بدلالة المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2019 – GEI

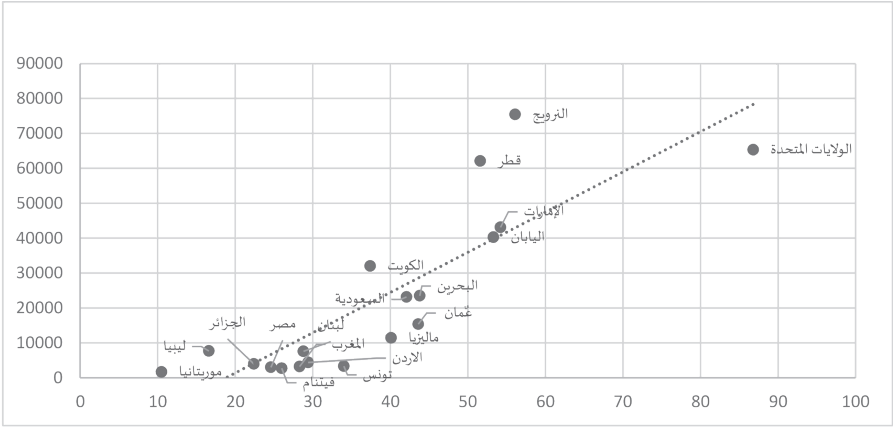

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى: WB,2021 ،.GEI,2019

وبذلك تتجه سياسات هذه الحزمة مباشرة وبشكل عملي يستند لممارسات الدول المتقدمة والصاعدة نحو تطوير وتفعيل مستويات الريادة ونوعية الأنشطة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات وبرامج وإجراءات تتضمن: إرساء وتعميم ثقافة الريادة والعمل الحر، وتمكين مخرجات العملية التعليمية في جميع مراحل التعليم، وكذلك توسيع برامج التدريب التحويلي Transformative training. كما يجب التأكيد على تنوع أدوات تطبيق هذه الحزمة من السياسات وفقاً لمحددين أساسيين وهما مستويات التنمية وتحديات الوضع الراهن وقيوده لاسيما قيد التمويل وتطور البنية المؤسسية، إضافة إلى طبيعة الاحتياجات والدور المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وضمن هذه الحزم يمكن الإشارة لعدد من البرامج التي مارستها الدول المتقدمة والصاعدة في مسارها التنموي، والتي يمكن بلورتها ضمن ثلاثة أطر زمنية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. يتجه المسار طويل الأجل للتعامل مع مسار التعليم متضمنا التعليم الفني، وذلك منذ مراحل رياض الأطفال مروراً بجميع المراحل التعليمية اللاحقة متضمنة أساليب تدريس تفاعلية لاستكشاف قدرات وميول الطلاب وتوجيهها، وتعزيز قدرة الطلاب على الابتكار والإبداع، وتضمين المحتوى التعليمي

برامج تؤسس لفكر الريادة، وتأهيل المعلمين بما يتناسب وطبيعة تلك البرامج، وتصميم برامج قائمة على المحاكاة والتوظيف الفعال للتكنولوجيا الحديثة، إضافة لتوجيه الإعلام لزرع ثقافة الريادة والعمل الحر، والترويج المستمر والممنهج لقصص النجاح في مجال ريادة الأعمال وبشكل يتناسب مع كلّ الفئات العمرية. كما يتجه المسار متوسط الأجل للتأثير في طلاب التعليم العالي من خلال إعداد وتقديم برامج دراسية معتمدة ومتكاملة في تخصص الريادة كما هو الحال في معظم الجامعات في الدول المتقدمة والصاعدة. وفي هذا السياق وعلى مستوى مجموعات الدول العربية قد تكون الأولوية في دول المجموعة الأولى ذات الدخل المرتفع متوجهة لتحفيز الريادة في مجالات الطاقة والصناعات المرتبطة بها. وقد تكون الأولوية في دول المجموعة الثانية متوسطة الدخل لتحفيز الريادة في أنشطة الصناعات والخدمات عالية القيمة المضافة ذات التقانة والمحتوى المعرفي الأعلى. كما قد تكون الأولوية في دول المجموعة الثالثة منخفضة الدخل وعدد من الدول متوسطة الدخل الأدنى لتحفيز الريادة في الأنشطة الزراعية أو الصناعات التقليدية. ويكون ذلك على أن تتعهد الدولة مؤسسياً وتمويليا بمساندة تنفيذ هذه المشروعات والإعلان والترويج عن نتائج تطبيقها إضافة إلى توثيق الروابط بين منظومة التعليم العالي الداعمة للريادة، ومؤسسات الأعمال الكبرى، بشكل يدعم تبادل المنافع وتعظيم العوائد للطرفين، بعيداً عن صيغ الدعم وتقديم الهبات أو المساعدات. إذ إن تأسيس روابط عضوية على هذا النسق تتضمن خططاً وبرامج وأهدافاً وآليّات متابعة وتقييم فعالة هو السبيل الحقيقي لفعالية هذه الأداة كما هو واقع الممارسة في الدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا (OECD, 2017, UNIDO, 2018). في حين يتجه المسار قصير الأجل للتأثير في شريحة الطلاب حديثي التخرج والمعروض في سوق العمل بشكل عام، وذلك عبر نشر مراكز الريادة في مختلف أقاليم الدولة التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للرياديين الجدد، والتوسع في برامج التدريب التحويلي المرتكز على إعادة التوجيه والتأهيل لهذه الشريحة، متضمنة توجيه وتطوير الفكر والثقافة قبل الجوانب الفنية والمالية المتعلقة بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتوافق وطبيعة ومستوى المعارف والمهارات والمؤهلات والخبرات المتوافرة لدى تلك الفئة، وستكون هذه الأخيرة دون شك موضع تفاوت بين مجموعات الدول العربية مع مراعاة وجود تصور كلي حول

هذا التدريب التحويلي، إذ أظهر واقع التدريب في العديد من دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية أن هذا التدريب قد يكون بحد ذاته عائقاً مستقبلياً أمام الاقتصاد والمجتمع والفرد إذا لم يكن مؤسساً على دراسة دقيقة للواقع وللمستقبل على حد سواء (أبوشماله،2020). ويعني ذلك أن هذه البرامج التدريبية يمكن أن تكون أداة تعميق الفجوات في المهارات والمعارف المطلوبة على مستوى المجتمع، وهو ما يمثل هدراً للوقت والمال والجهد، ومن ثم خطراً وكلفة على مسار الاستدامة وعلى الدور الجديد المستهدف للمشروعات وللريادة.

2-3-4 سياسات الإدماج والتشبيك في الاقتصاد الوطني والعالمي: توسيع القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار العناقيد وشبكات الأعمال:

تُسلِّط سياسات هذه الحزمة الضوء على بعد حاسم فرض نفسه ليس على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل امتد إلى الدول والمجتمعات ذاتها، وهو البعد المتعلق بالعولمة Globalization والتوجهات نحو التكامل أو الانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري والمعلوماتي، وما يرتبط بذلك من تحديات، وكذلك ما يتولد عنه من فرص. وإذا كانت الاقتصادات الأصغر هي الأكثر عرضة لمخاطر هذا الانفتاح، فإن ذات التوصيف ينسحب على الكيانات والمشروعات الأصغر (Hollensen, 2013). وعلى المستوى العملي تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعولمة من خلال قناتين أساسيتين، وهما دور الانفتاح العالمي في تسهيل أنشطتها العابرة للحدود من خلال أدوات أو أنشطة الصادرات أو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتصبح المشروعات المحلية مركزاً للمشروعات الكبرى واستثمارات الشركات العابرة للحدود، لاسيما في المناطق والأقاليم ذات الميزات النسبية. يضاف إلى ذلك تأثير العولمة على إعادة تشكيل تنافسية الدول والمشروعات عبر العالم بشكل حقيقي، وبما قد يمثّل فرصاً أمام العديد من المشروعات في مختلف أقاليم العالم حال تمكنها من امتلاك مزايا تنافسية حقيقية مقارنة بباقي أقاليم العالم (Lgnatenko et al., 2019). يرتبط بذلك البعد الدولي وآخر وطني يتعلق بدور العناقيد Clusters وشبكات الأعمال Networks في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنياً ودولياً. إذ لم يعد الحديث عن بناء وتطوير العناقيد والشبكات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة

لتطوير قدراتها وإنتاجيتها واندماجها في الاقتصاد العالمي "Glocalization" واستدامة نموها، ومن ثم استدامة التنمية للمجتمع وللاقتصاد ككل يُعد أمراً محل نقاش أو جدل. وتحتشد تجارب الدول المتقدمة قديماً ونظيرتها الصاعدة لاحقاً بعدد وافر من الأدلة التي توثق الدور المحوري لتلك العناقيد والشبكات في تطوير واستدامة نموها الصناعي والاقتصادي (UNCTAD, 2010). ولم تكن الدول العربية لاسيما الدول متوسطة الدخل وبخاصة مصر والأردن والمغرب بمعزل عن تلك الممارسات وتطبيقاتها. وإن كان هناك بعض الاختلافات بين تلك الممارسات العربية ونظيرتها في دول المقارنة، سواء في السياسات أو الأدوات أو البرامج أو حتى الأهداف المرجوة من تلك العناقيد وتلك الشبكات. وهي الاختلافات التي ميزت بين مسارات تلك الدول ذاتها على المدى الطويل.

في الوقت الذي تتميز فيه الشبكات بكونها تقوم على إقامة تحالفات بين مشروعات تنتمي إلى نشاط واحد أو ضمن سلسلة قيمة مماثلة لتحقيق هدف اقتصادي مشترك يصعب الوصول إليه بشكل منفرد، مثل فتح أسواق جديدة، أو مواجهة تحديات مشتركة وإيجاد حلول بكلفة أقل بالنسبة لكل مشروع، فإن العناقيد تتسم بكونها تقوم على إقامة تكتل لمجموعة من المشروعات والمؤسسات المترابطة، عبر التركيز أو التجميع الجغرافي والقطاعي للمشروعات التي تنتج وتبيع مجموعة من السلع والخدمات ذات الصلة. وهي عادة ما تواجه ذات الفرص وذات التحديات. وبذلك فإن العنقود لا يقتصر فقط على المشروعات، بل يتسع ليشمل المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات والتسهيلات المرتبطة بتلك المشروعات. لتكون الإنتاجية الكلية للمشروعات المنتمية للعنقود ككل أعلى من مجموع إنتاجية كل منها منفرداً. وتتقاطع عمليات بناء العناقيد مع بناء سلاسل القيمة الدولية Global value chains، وإقامة المناطق الصناعية أو التنموية في العديد من الجوانب، إلا إنها تتمايز عنها في أمور أساسية أهمها عدم ارتباط سلاسل القيمة الدولية بوحدة الجغرافيا، مع اشتراكهما في ارتباطهما الأساسي ببناء الروابط الأمامية forward linkage ونظيرتها الخلفية backward linkages في عمليات الإنتاج. كما تتمايز العناقيد عن المناطق الصناعية أو مناطق التنمية في اشتمال الأولى وتركيزها على خدمات الدعم والمساندة وتنسيق المعلومات. في حين تركز الثانية على خدمات البنى والمرافق الأساسية والحوافز المالية والاقتصادية بشكل عام.

فيما يتعلق بواقع الدول العربية سواء في بناء وتطوير دور هذه العناقيد أو الاندماج في الاقتصاد العالمي كمياً ونوعياً، فقد أظهرت مراجعة قواعد البيانات الدولية والوطنية وبخاصة للدول العربية عدم كفاية البيانات أو الدراسات الخاصة بالمساهمة الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منفردة أو ضمن تشكيلاتها العنقودية، في الاقتصاد العالمي لاسيما عبر سلاسل القيمة الدولية، أو القيمة المضافة المُصدرة. ومع ذلك فقد أوضحت الدراسة إمكانية الاستدلال على قصور الدور المنوط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم نتائج ممارسة بناء العناقيد في الدول العربية وبمجموعاتها الثلاث في الاقتصاد العالمي من خلال تدني مساهمة كلا الجانبين الكمي والنوعي/ التقاني للصادرات العربية وبفجوات كبيرة عن المتوسطات العالمية. كما يدعم من حقيقة القصور العربي في الاندماج في الاقتصاد العالمي ما تظهره بيانات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم إمكانية تدويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث تقتصر حصة الدول العربية مجتمعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو 3.01% فقط كمتوسط لسنوات الفترة (2010-2019)، يتركز معظمها بنحو 55% تقريباً في ثلاث دول، وهي الإمارات والسعودية ومصر ، وتوضح بيانات العام 2019 بلوغ إجمالي تلك التدفقات للدول العربية نحو 34.7 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو2.25% فقط من الإجمالي العالمي لذات العام (UNCTAD,2020). ورغم ذلك التدني في الحصة الإجمالية العربية من جذب تلك التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بحجم تلك الاستثمارات عالمياً أو بالأداء المقارن في الدول النامية والصاعدة (الشكل رقم 28)، فإن الإشكالية الأساسية التي تتصل بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتركيبة هياكل الإنتاج والأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، تتمثل هي في التوجهات القطاعية لتلك الاستثمارات، حيث تركزت تاريخياً وبشكل أساسي في قطاعات التعدين والصناعات الاستخراجية، وخلال العقد الماضي أُضيف إليها قطاع الخدمات غير القابلة للاتجار، مع توجه الحصة الأقل نحو الصناعات التحويلية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019).

الشكل رقم 28: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدد من الدول العربية ودول مقارنة بالأسعار الجارية للعام 2019 – مليار دولار

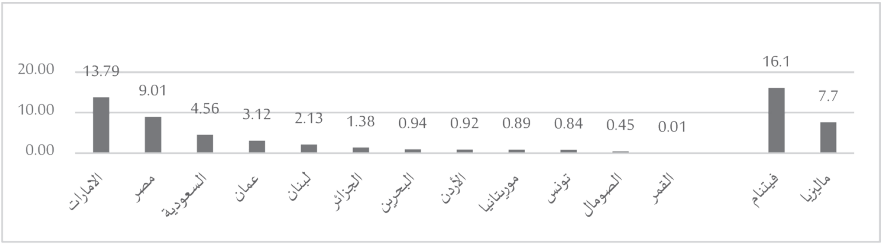

المصدر: UNCTAD,2020

وهو الأداء الذي ينسجم مع ما يوضحه (الشكل رقم 29) الذي يعبر محوره الأفقي عن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر المحور الرأسي عن نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية لإجمالي عددها في الدولة. في حين يُعبر حجم الدوائر أو الكرات في الشكل عن حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يظهر تمكن دول المقارنة الصاعدة (ماليزيا) والنامية (فيتنام) من استقطاب حصص أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو مقاربة بنظيرتها في عدد من الدول العربية، وكذلك توجه ذات النسبة تقريباً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية للنسب المحققة في عدد من الدول العربية، ومع ذلك فقد تمكنت تلك الدول من تحقيق ارتقاء أعلى في هياكلها الإنتاجية (التحول الهيكلي) ممثلاً في ارتفاع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت دول المقارنة الصاعدة (ماليزيا) والنامية (فيتنام) في أقصى اليمين، وذلك رغم أن نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية أقل مما عليه في عدد من الدول العربية مثل تونس ومصر والأردن.

الشكل رقم 29: التناغم بين حصة الدولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية لإجمالي عددها في الدولة، ومساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية ودول مقارنة -

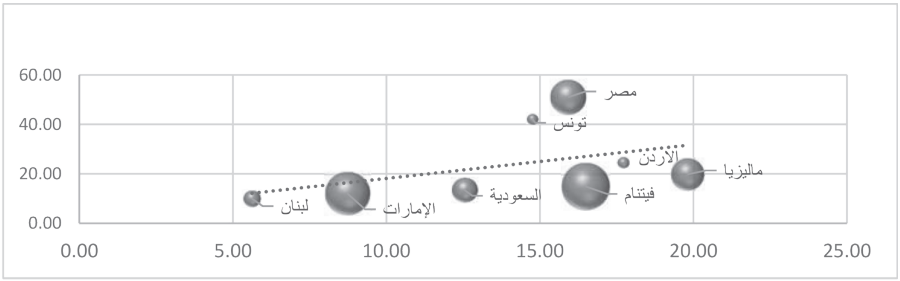

المصدر: WB, 2020, UNCAD, 2020

لبيانات ماليزيا: Department of statistics Malaysia,2019، لبيانات فيتنام: Socialist Republic of Viet Nam,2019

يأتي ذلك الأداء مع ملاحظة أن ماليزيا حققت ذلك الإنجاز رغم انخفاض حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر عن مستوياته في دول مثل مصر والإمارات. في دلالة على الكفاءة العالية والتوجيه المدروس لهذا المورد، كما يلاحظ أن فيتنام حققت ذلك بكفاءة أقل حيث حصلت على حصة عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنها تمكنت من ربط ذلك بالارتفاع بمستويات التحول الهيكلي وحصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج، والأمر المهم هو إتمام ذلك بشكل يتناسب مع نصيب هذا القطاع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن إطاره، وهي الأوضاع التي غابت بشكل متفاوت عن الدول العربية. حتى إن الدول العربية التي حققت مستويات عالية نسبياً في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مثل الأردن ومصر وتونس وبحصص مقاربة أو أقل من حصص دول المقارنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد واجهت اختلالاً فيما يتعلق بالكفاءة حيث ساهمت في هذا الناتج نسبة أعلى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية تزيد عن ضعف مستوياتها في دول المقارنة، وهو الأمر الذي ينساب لواقع كل من البلدين لبنان والإمارات اللذين واجها خللاً إضافياً يتمثل في انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج.

كذلك يوضح الشكل رقم (30) الذي يعبر محوره الأفقي عن حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعبر المحور الرأسي عن حصة قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، في حين يُعبر حجم الدوائر أو الكرات في نوعية هياكل الإنتاج معبرا عنها بدلالة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي حجم الصادرات الصناعية في الدولة. حيث يظهر تمكن دول المقارنة من تحقيق الأداء الأفضل فيما يتعلق بالارتقاء بنوعية هياكل الإنتاج والتصدير معبراً عنها بارتفاع الأهمية النسبية للصادرات عالية التقانة ضمن هيكل صادراتها مقارنة بالدول العربية كافة.

الشكل رقم 30: التناغم بين حصة الدولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ونسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية، ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي الصادرات في عدد من الدول العربية ودول مقارنة - 2019

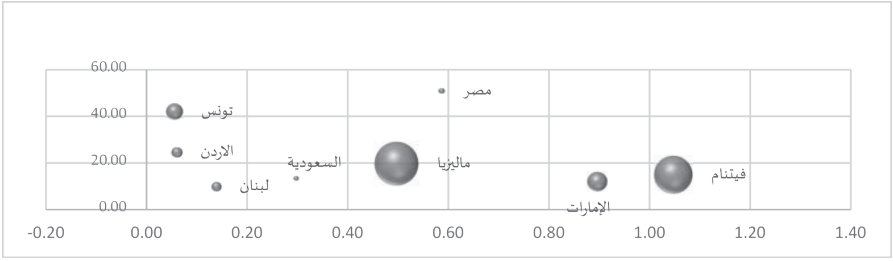

المصدر: إعداد الباحث استناداً لـــ: WB, 2021, UNCAD, 2020، صندوق النقد العربي 2019b.

لبيانات ماليزيا: Department of statistics Malaysia 2019a، لبيانات فيتنام: Socialist Republic of Viet Nam,2019

يأتي ذلك الأداء في ضوء توجه نسب أقل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن قطاع الصناعات التحويلية لتلك القائمة في عدد من الدول العربية، وكذلك ضمن تدفقات استثمار أجنبي مباشر أقل لاسيما في حالة ماليزيا، حتى إن فيتنام التي حصلت على حصة أكبر من تلك الاستثمارات قد تمكنت من ربط ذلك بارتفاع واضح في حجم الصادرات عالية التقانة. في دلالة على أفضلية دول المقارنة في الربط الفعال بين دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحول والارتقاء الهيكلي، وفي ذات الوقت تحقيق معدلات أعلى في بعديها الكمي والنوعي من الاندماج في الاقتصاد

العالمي، وتوظيف أهم قنوات هذا الاندماج الممثلين في قناة الاستثمار الأجنبي المباشر وقناة التجارة والتصدير، بشكل يدعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعملية التحول الهيكلي. وهو الوضع الذي غاب عن الدول العربية بنسب متفاوتة (Abou shamalh,2020). كما يمكن بلورة هذه النتائج من خلال ما يوضحه الشكل (34) الذي يبرز العلاقة أو مدى التناسب بين حصة قطاع الصناعات التحويلية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحصة الصادرات عالية التقانة لإجمالي الصادرات، حيث يظهر بوضوح تمكن دول المقارنة ممثلتين في ماليزيا وفيتنام من الاستخدام الكفء والفعال لتلك المشروعات للارتقاء بهياكلها الإنتاجية والتصديرية، عكس الواقع في كل الدول العربية محل الرصد التي شهدت انقلاباً في تلك العلاقة وإن كان ذلك بنسب متفاوتة كانت أكثرها وضوحاً في حالة دول مثل مصر والأردن وتونس (الشكل رقم 31).

الشكل رقم 31: فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ارتقاء هياكل الإنتاج وفق دلالات العلاقة بين نسبة هذه المشروعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية لإجمالي عددها، و نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي الصادرات المصنعة في عدد من الدول العربية ودول المقارنة

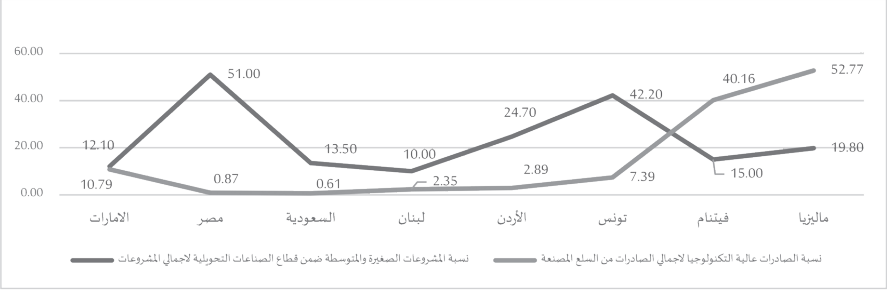

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: UNCAD,2020 , WB,2021، صندوق النقد العربي b2019.

لبيانات ماليزيا: Department of statistics Malaysia,2019، لبيانات فيتنام: Socialist Republic of Viet Nam,2019

يفسر هذا الأداء، كما سبق التوضيح، بطبيعة التوجهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مقارنة بدول المقارنة، وارتباطه بهياكل الإنتاج والأنشطة في الدول العربية القائمة بشكل أساسي على الأنشطة النفطية أو السلع والخدمات الأقل في قيمتها المضافة ومحتواها التقاني، وهو ما يوضحه (الشكل رقم

32)، الذي يسعى لرصد العلاقة بين تدفقات تلك الاستثمارات من جانب، وقدرة هياكل الإنتاج والتصدير في الدول المستقبلة على الارتقاء بحجم ونوعية صادراتها من جانب آخر. حيث يظهر تمكن دول المقارنة لاسيما ماليزيا وبدرجة أقل فيتنام من تحقيق حجم صادرات عالية التقانة بما يتجاوز حصصهما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين لم تتمكن الدول العربية من تحقيق ذلك، وظهر ذلك واضحاً في الدول العربية التي تحظى بالحصة الأكبر من تلك الاستثمارات ممثلة في الإمارات والسعودية ومصر.

الشكل رقم 32: انعكاسات حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر على تطور نوعية هياكلها الإنتاجية والتصديرية بدلالة قيمة الصادرات عالية التكنولوجيا - مليار دولار

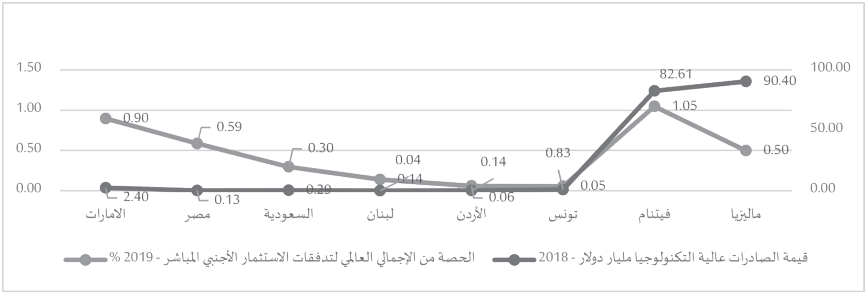

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: WB,2021 , UNCAD,2020

لبيانات ماليزيا: Department of statistics Malaysia,2019، لبيانات فيتنام: Socialist Republic of Viet Nam,2019

رغم أن المسار التاريخي للعولمة لاسيما خلال العقود الأربعة الأخيرة يوضح الارتباط الإيجابي والمضطرد بين الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، مع وجود اتجاه واضح لنمو التجارة بمعدل يتجاوز في بعض الأحيان أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو الإنتاج عالميا. في دلالة واضحة على نمو عمليات ومسارات تجزئة الإنتاج، والتجارة في السلع الوسيطة بما يتجاوز كثيرا النمو في تجارة السلع النهائية (WITS, 2019)، فإن السنوات القليلة الماضية لاسيما منذ سنة 2012 شهدت تغيراً واضحاً في هذا المسار. إذ تقلص، بل زال هذا الهامش التاريخي. حتى إن معدل نمو الناتج قد تجاوز نمو التجارة سنتي 2015 و2016، في دلالة واضحة على إعادة توجه في حركة الإنتاج

العالمي صوب الداخل، بمعنى تقصير سلسلة الإنتاج العالمية، والميل لبناء السلاسل الوطنية الداخلية. وهو الأمر الذي يدعمه ما تشهده الساحة الدولية من تصاعد سياسات الحمائية، والتوجه نحو الداخل وتشجيع الصناعات والأنشطة الوطنية، ليتم تنمية وتوطين أكبر قدر من سلاسل الإنتاج داخل الدولة. وهو الاتجاه الذي ما زال من المبكر حسمه والتأكد من استمراريته. ولكن في جميع الأحوال يبقى إقرار سياسات تنمّي التشابكات والعناقيد الإنتاجية وتوطن أكبر قدر من القيمة المضافة محليا ووطنياً أمراً وتوجها إستراتيجياً لا جدال فيه أو في أثره في التنمية والاستدامة لمختلف مجموعات الدول العربية. كما يمكن أن يكون التشبيك الإقليمي العربي القائم على تطوير العناقيد الوطنية ضمن بناء شبكي عربي مدخلاً للالتحاق لاحقاً بسلاسل القيمة الدولية. وهو ما سيدفع بحجم ونوعية الاندماج العربي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، لاسيما أن متوسط التجارة البينية العربية محدوداً وما زال في حدود 10% فقط من إجمالي قيمة التجارة العربية، وذلك رغم وجود أطر إقليمية تجارية عربية تسهل التبادل التجاري سواء في إطار ترتيبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA. وهي تضم معظم الدول العربية، أو ضمن ترتيبات مجلس التعاون الخليجي، أو ضمن ترتيبات اتفاقية أغادير. (صندوق النقد العربي c2019).

إن الدول العربية وبمجموعاتها الثلاث مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل مطالبة بتفعيل دور هذه السياسات في إطار سياسة صناعية حديثة New industrial policies واضحة للنهوض بقدراتها الصناعية والتصديرية، خاصة إذا تم التمكن من تأسيس روابط عضوية بين هذه العناقيد والاستثمارات أو المشروعات الكبرى الأجنبية أو المحلية. وفيما يتعلق بخصوصية الدول العربية مرتفعة الدخل التي تتمتع بأهمية نسبية عالية للأنشطة النفطية في هياكلها الإنتاجية، فقد تكون الفرصة والبيئة والإمكانات مناسبة أكثر لتطوير عناقيد إنتاجية في الصناعات المرتبطة بالطاقة والمنتجات النفطية أو الأنشطة الصناعية كثيفة الاستخدام للطاقة بشكل عام، بجانب عناقيد إنتاج الخدمات عالية القيمة المضافة لاسيما الخدمات المالية وخدمات الحاسب والمعلومات والخدمات اللوجستية، مع الاستفادة بما توفره أطر ترتيباتها الإقليمية ضمن مجلس التعاون الخليجي GCC، وبخاصة ما يتعلق بانخراط دول المجموعة في

ترتيبات الغلاف الجمركي الموحد، بما يمكن من تسريع بناء سلسلة إنتاج إقليمية تكون موضع انطلاق حقيقياً للتكامل مع باقي الدول العربية.

وعلى مستوى الدول العربية متوسطة الدخل فإن مجال العمل واسع لتطوير البنية الإنتاجية الحقيقية في اقتصادات دول هذه المجموعة التي يمتلك معظمها فعليا سجلاً تاريخيا في بناء هذه العناقيد. كما أنها تمتلك المقومات الأساسية المطلوبة لإنجاح العنقود (الأسواق والقرب الجغرافي سواء للمناطق الحضرية أو الريفية) والقدرة على خلق القيمة عبر اشتراك المشروعات الواقعة داخل العنقود لإنتاج منتجات سلعية أو خدمية ذات قيمة للمستهلك. إلاّ أنه ينقصها قطعاً تحسين الجانب أو البعد المتعلق بالبيئة العامة للأعمال. أما مجالات العمل فهي عملياً واسعة لتشمل عناقيد الصناعات الغذائية، وعناقيد الصناعات الخشبية، وعناقيد الطاقة المتجددة، وعناقيد صناعة المنسوجات والألبسة، وعناقيد الصناعات الغذائية العضوية، وعناقيد صناعة السيارات، وعناقيد صناعات الدفاع والطيران والفضاء، وعناقيد صناعات السيراميك والبناء. ويسهل دمج هذه العناقيد إقليميا ودولياً؛ لتسهم تلقائياً في تطوير مستويات التشابك العربي-العربي، والاندماج العربي في سلاسل القيمة العالمية، ولكن اعتمادا على قيمة مضافة عربية متراكمة ترتقي بنوعية الاندماج العربي في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالدول العربية منخفضة الدخل، فمن المعلوم أن للعناقيد دوراً فاعلاً وحيوياً في الحد من إشكالات الفقر والبطالة، وقدرتها على خلق فرص عمل منتجة وذات دخول لائقة. ويكون ذلك لارتباطها بالتركز الجغرافي لمناطق عملها وهو ما يجعلها عملياً، وكما تم توظيفها في تجارب دولية عديدة، أداة فاعلة للتنمية الريفية وتحسين واقع التنمية المتوازنة على مستوى أقاليم الدولة. وتحتل هذه القضايا أو المجالات أولوية لدى دول هذه المجموعة. على أن يتم التركيز على بناء العناقيد الإنتاجية التي ترتبط بطبيعة المزايا النسبية المتوافرة في اقتصادات دول هذه المجموعة، والتي ترتبط أساساً بالمواد الأولية الزراعية والمعدنية. إذ يمكن التركيز على عناقيد الصناعات الغذائية، وعناقيد صناعة الأسماك، وعناقيد صناعة السفن والقوارب ومستلزمات وخدمات الصيد البحري، وعناقيد صناعة الجلود، وعناقيد إعادة التدوير لاسيما للمنتجات العضوية والمخلفات الزراعية. أضف إلى ذلك إمكانات تهيئة عناقيد

ترتبط بالثروات والهبات الطبيعية المتوافرة في بلدان هذه المجموعة لاسيما خامات الحديد والفوسفات، وعناقيد صناعات صب المعادن، وعناقيد الخدمات والصيانة.

2-3-5 سياسات توطين المعرفة والارتقاء النوعي والتقاني في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وفق ما وثقه القسم الأول من الدراسة وفي ضوء الدراسات التطبيقية الواسعة التي أكدت أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) هي أقوى محركات التنمية الاقتصادية والابتكار والتوظيف (IFC,2020)، وأن الشركات الصغيرة تقود فعلياً الابتكار عالمياً حيث يبلغ متوسط عدد براءات الاختراع لكل موظف في الشركات الصغيرة أكثر من 16 ضعفاً نظيره في الشركات الكبرى (Metev Denis,2020). تقوم هذه السياسات باستهداف الواقع النوعي لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الدول العربية. إذ التوجه والانتقاء لدعم توجهات المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو أنشطة ومنتجات ذات قيمة معرفية وتقانية أعلى، تسهم في تحسين نوعية الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يمكن أن تتضمن هذه السياسات في مراحلها المتقدمة سياسات لكسر ولتجاوز حدود المعرفة Frontier policies.

أكّدت الدراسة وكذلك التمهيد النموذج المقترح أنّ مسار التنمية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على وجه العموم لم يدعم أي تغيير جوهري في هياكل الإنتاج. كما أن تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية للعقود الأربعة الماضية يؤكد اعتماده الأساسي على نمو العمل ورأس المال، وكانت المساهمة الأقل من نصيب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP. التي تمثل بدورها ركيزة استدامة النمو، وهي مصدر التمايز الفعلي بين اقتصاد متقدم وآخر غير ذلك (تقرير التنمية العربية، 2015). كما وثقت ذلك الدراسات القياسية الدولية التي أكدت أن المعرفة والابتكار المرتبطين بدورهما برأس المال البشري هما المصدر الحقيقي لثروات الأمم وللنمو الاقتصادي العالمي ولاستمرارية النمو في الاقتصادات المتقدمة (World Bank, 2004). وبذلك يجب أن تتجه السياسات في الدول العربية إلى توفير حزم السياسات التي تدعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الابتكارية والمنتجات التي يعتمد إنتاجها على المعرفة والحلول التقنية الجديدة ، وبما

يتناسب مع السمات المحددة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، وكذلك استناداً إلى الإمكانات العلمية والإبداعية والموارد المالية والمادية المتاحة، وعدم اقتصار السياسات على استهداف التحسينات الفنية والتكنولوجية وزيادة وتيرة الاستخدام، وليس الإنتاج للمعرفة والابتكارات المواكبة للثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي الجديد.

ويرتبط التعامل الفعال مع سياسات هذه الحزمة بإدراك ما يواجه المشروع الصغير القائم على الابتكار من صعوبات وتكاليف لا يواجهها غيره من المشروعات القائمة على المحاكاة والتقليد Free riding. فمن المعلوم أن مثل تلك المشروعات الجديدة المرتبطة بالمستكشف الأول أو الاستكشاف الذاتي Self-discovering تتحمل تكاليف ومخاطر عديدة وواسعة بدءاً من البحث عن الفكرة واختبارها وإجراء البحوث والدراسات، ثم التنفيذ ومواجهة السوق بمنتجات جديدة (سلعية أو خدمية). وفي حال نجاح هذا المشروع فإن مئات أو آلاف أو ملايين المشروعات ستتبعه محليا وعالمياً، ولكن أي منها لن يواجه المخاطر والتكاليف التي تحملها فعلياً المبادر أو المشروع الأول (Dietsche Evelyn, 2017). توضح هذه المعطيات أمرين أساسيين: أولهما أن المردود التنموي (الاقتصادي والمالي والاجتماعي) للمشروعات التي ستقوم بالمحاكاة والتقليد لهذا المشروع هو أمر تستهدفه وتسعى إليه جميع الدول والمجتمعات، وهو الأمر الذي يجد جذوره في الفكر الاقتصادي والتنموي منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حين قام شومبيتر بالربط بين ديناميكية التطور والتنمية بالابتكارات والمنتجات الجديدة. أما الأمر الثاني فيتمثل في أن هذه المشروعات الجديدة لا تكون عملياً مصدر جذب للراغبين في تأسيس مشروعات، وذلك نتيجة المخاطر العالية المرتبطة بها (Schumpeter, 1935, Godin, 2015). إن استدعاء مثل هذا الطرح من الدولة ومؤسساتها المعنية بالتخطيط للتنمية عموماً وبتنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً هو المدخل الوحيد الذي يضمن أن يتم إقرار السياسات والبرامج والإجراءات المناسبة لتدعيم ومساندة ومرافقة المشروعات الجديدة القائمة على الابتكار لاسيما الابتكارات التي ترتقي لكسر حدود المعرفة. ويبرر بدوره عملياً كل أنواع التكاليف أو التمويل المقدم من الدولة لمساندة مثل هذه المشروعات. ويمكن للدول العربية الاستفادة من التجارب والتطبيقات المتنوعة في الدول المتقدمة والصاعدة في هذا المجال وفق خصوصية

واقعها وطموحاتها التنموية، بحيث يتم ربط مسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة عملياً بمسار طموح واضح ومتدرج للتحول الهيكلي والنمو المستدام، وصولا لمرحلة تكون فيها المشروعات القائمة على الابتكار هي محركات أو قاطرات النمو في جميع مجموعات الدول العربية. بما يتضمنه ذلك من: سياسات بناء وتحسين وتطوير بنية تحتية ابتكاريه، لاسيما الجوانب المتعلقة بالاستشارات والتمويل والمعلومات والهياكل التنظيمية الخاصة المصممة لمساعدة أنشطة الابتكار، وإقامة وتطوير مجمعات العلوم والتكنولوجيا، وحاضنات الابتكار، ومراكز نقل التكنولوجيا، وشبكات الابتكار الأفقية والرأسية.، والارتقاء بحصة الإنفاق على البحوث والتطوير والابتكار، في الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، وميزانيات الشركات لاسيما الكبرى، إذ تنفق الدول العربية بشكل عام (حكومات وشركات) المعدلات الأقل عالمياً على البحوث والتطوير، مع توجيه هذا الإنفاق لتدعيم الأواصر المقطوعة في جميع مجموعات الدول العربية بين الجامعات ومراكز البحوث من جانب والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب آخر.، وسياسات توسيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام PPP في مجال أنشطة الابتكار والاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز فعالية مشاريع الابتكار، ومراعاة ضرورة تقنين إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطوات تنفيذ هذه الشراكة.، وإقرار البرامج المعنية بتسهيل الحصول على القروض الخاصة بتمويل أنشطة الابتكار، وذلك وفق قدرات وإمكانات مجموعات الدول العربية وطبيعة وأولوية النشاط الابتكاري ذاته (صناعي أو زراعي أو خدمي)، فيمكن أن يكون الدعم أو المساندة كلياً أو جزئياً وبما قد يتطلبه ذلك من تأسيس صناديق خاصة أو مشتركة أو حكومية عبر مخصصات الموازنة العامة للدولة لتقديم التمويل أو الدعم أو المساعدة لأنشطة الابتكار.، وسياسات توجيه الشركات إلى أنشطة الابتكار من خلال تكوين بيئة تنافسية ناضجة لغرض خلق مناخ ملائم ودوافع سوق حقيقية لنشاط رأس المال الخاص في مجال الابتكارات، وتطوير واعتماد سياسة اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل، والتي سيصبح مكونها الرئيسي تطوير الابتكار، وتعديل مصادر القدرة التنافسية لتركز على العوامل القائمة على المعرفة والتكنولوجيات المكثفة. ويكون ذلك لخلق بيئة أعمال تمكينية لأنشطة الابتكار تضمن ديمومة العملية الابتكارية لاسيما الجوانب المتعلقة بالتشريعات المتصلة بـــالشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بوجه عام مثل قوانين الشركات التجارية والعقود

التجارية – قوانين الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية – قوانين الضرائب – قانون المحاسبة – قانون الإفلاس – القوانين المتعلقة بالتعويض عن الضرر – القوانين المتعلقة بضمانات المستهلك – القوانين المتعلقة بحماية البيئة – قوانين العمل، قوانين الحد الأدنى للأجور – قوانين سلامة العمل – قوانين الإيجار.، وأخيراً ضرورة استكمال البناء المؤسسي والتحديث والمواكبة المستمرين لمؤسسات ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، والتي تمثل بدورها ركناً أساسياً من أدوات اختراق الأسواق الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذلك الانخراط المتقدم في سلاسل القيمة العالمية.

2-3-6 سياسات توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الأنشطة الخضراء:

لا يمكن الحديث عن الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الداعم والقابل للاستدامة دون التطرق للبعد الخاص بمدى مساندة أنشطة تلك المشروعات للاقتصاد الأخضر ومراعاتها للأبعاد البيئية. ويتمثل جوهر تلك المراعاة في بعدين أساسيين: أولهما هو مدى مساهمة النشاط في الحد من هدر الموارد عبر الاستخدام الكفء لمدخلات الإنتاج بما فيها الموارد والهبات الطبيعية، أما الثاني فيرتبط بمستويات الانبعاثات الصادرة عن الأنشطة الإنتاجية القائمة. وقد أدى ارتباط هياكل الإنتاج العربي منذ عقود بالنفط والصناعات الاستخراجية إلى ارتفاع معدل الانبعاثات الكربونية حتى إن متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الدول العربية النفطية مثل قطر يحتل أكثر المراكز تقدماً عالمياً، لتتابع باقي الدول العربية بعد ذلك، وبخاصة الأكثر وفرة في الموارد والأنشطة الاستخراجية من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل، التي جاءت متجاوزة المتوسط العالمي والعربي بعدة أضعاف، لاسيما الدول العربية مرتفعة الدخل (مجلس التعاون الخليجي)، في حين شهد هذا المعدل في باقي الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل انخفاضاً عن المتوسط العالمي، وكذلك العربي، في مقابل ذلك حققت دول المقارنة مرتفعة الدخل معدلات تقل بوضوح عن نظيرتها المتحققة في الدول العربية مرتفعة الدخل، بما في ذلك المعدلات المحققة في الولايات المتحدة التي تتسم بأنها الأعلى عالمياً مع الصين في كمية الانبعاثات الكربونية الكلية، وهو ما ظهر أيضاً في حالة دولة مثل النرويج التي تشترك مع الدول العربية مرتفعة الدخل في ارتفاع الأهمية النسبية للموارد النفطية في

هيكل الموارد، في حين أنها حققت معدلا لمتوسط الانبعاثات للفرد أقل مما تحقق في جميع تلك الدول. في دلالة على دور النمط التنموي الكلي وتركيبة الهياكل الإنتاجية وطبيعة أنشطه المشروعات القائمة في الدولة في تدعيم البعد البيئي أو الضغط عليه وإجهاده (الشكل رقم 33) (UNDP,2020a).

الشكل رقم 33: مدى مراعاة البعد البيئي في نمط التنمية وتركيبة هياكل الإنتاج وأنشطة المشروعات في الدول العربية والدول المقارنة وفق دلالات متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية (طن/فرد) 2020-

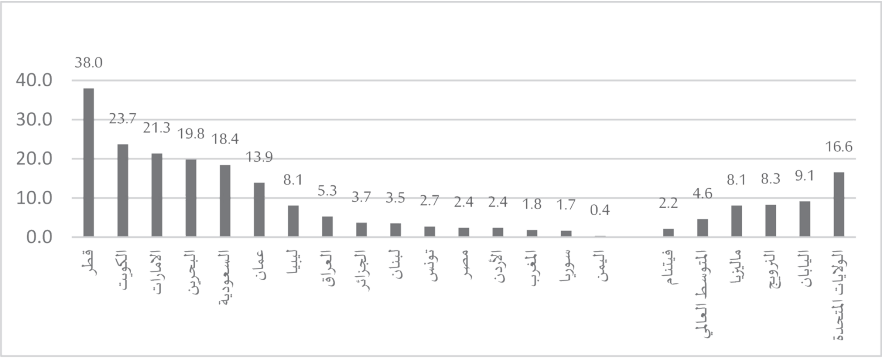

المصدر: UNDP,2020a

يتبين من هذه النتائج في المحصلة أن الدول العربية هي الإقليم الأعلى عالمياً مقارنة بباقي أقاليم العالم في مستويات متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية بعد إقليم أوروبا ووسط آسيا (الشكل 34).

الشكل رقم 34: واقع البعد البيئي في أقاليم العالم وفق مؤشر متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية (طن/فرد) - الأداء المقارن للدول العربية 2020-

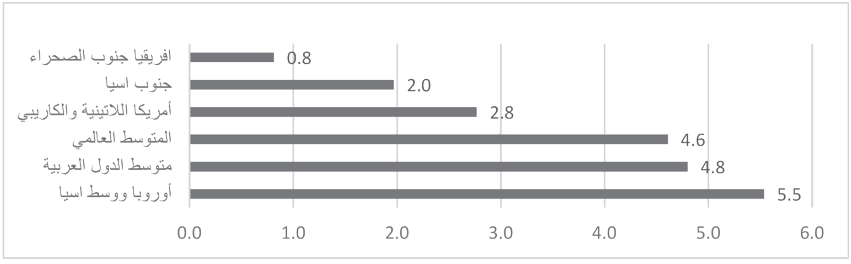

المصدر: UNDP,2020a

أما الجانب المتعلق بكفاءة استخدام الموارد والطاقات المتاحة. فتكفي الإشارة في هذا المقام إلى أن الدول العربية هي أعلى أقاليم العالم دعماً للطاقة والمحروقات، وهو الدعم الذي يرتبط بشكل جوهري وموثق بعدم الكفاءة والهدر ويدفع من مستويات الانبعاثات. ووفقا لتقسيمات مجموعات الدول العربية، تأتي دول المجموعة الأولى بشكل عام في الصدارة بحكم وفرة الموارد النفطية والاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة لتتابع بعد ذلك دول المجموعتين الثانية والثالثة (أبوشماله، 2016).

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أمرين غاية في الأهمية أولهما هو ارتفاع نسبة الطاقة الأأفورية ضمن مزيج الطاقة المستهلك في الدول العربية كمتوسط إقليمي مقارنة بباقي أقاليم العالم وبالمتوسط العالمي (الشكل رقم 35)

الشكل رقم 35: واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والأنشطة المراعية للأبعاد البيئية في الدول العربية وأقاليم العالم وفق دلالة نسبة الوقود الأحفوري لإجمالي الطاقة المستهلكة – 2020 (%)

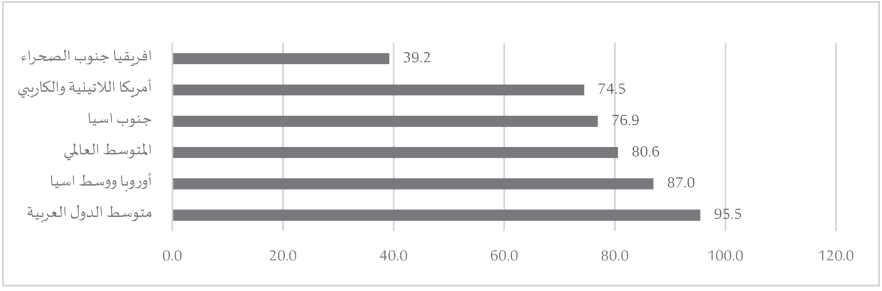

المصدر: UNDP,2020a

أما الأمر الثاني فهو رصد درجة من الثبات الكبير في مزيج الطاقة القائم أو المستخدم في الدول العربية، والذي لا يعتمد في المحصلة على الطاقة المتجددة أو الطاقة الخضراء. إذ تشكل هذا المزيج كمتوسط لسنوات الفترة 2014-2018 بنسبة 98.5% للنفط والغاز، ونحو 0.75% لكل من الفحم والطاقة الكهرومائية (OAPEC, 2019). ويبقى موضع التعديل المحدود والمتدرج في هذا المزيج بين المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، في حين تبقى أنشطة توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح شبه غائبة. ويكون ذلك رغم انطلاق بعض المشروعات

الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة في عدد من الدول العربية لاسيما في الإمارات والمغرب، وما تضمنته الرؤى التنموية لعدد آخر من الدول العربية للتوسع في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة كما في مصر والسعودية إلا أن الإحصاءات لم ترصد أي تغير يُعتد به تجاه مزيج الطاقة المستخدم في الدول العربية كما تم التوضيح. يأتي ذلك رغم ما يمثله هذا المجال تحديداً من أفق واسع يدعم الاستدامة مباشرة. ويتسع العمل فيه أمام قطاعات واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، كما في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، بل والنامية أيضا، لاسيما التجربة الألمانية كما توجد أيضاً تطبيقات مهمة لذلك في دول عربية مثل الأردن، إذ تم إقرار تشريعات وقوانين تسمح بتوليد الكهرباء من جانب الأفراد من الطاقة الشمسية واستخدامها وبيع الفائض منها للشبكة العامة للدولة. كما تم التوسع لاحقا في إنتاج الجزء الأكبر من مستلزمات هذا النشاط، لاسيما إنتاج السخانات والألواح الشمسية. (تقرير التنمية العربية، 2019).

في ضوء ذلك يتضح امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق دورها الجديد في الدول العربية أفقاً واسعاً لن يدعم الاستدامة والاقتصاد الأخضر والتغيير الهيكلي في الاقتصادات العربية فقط، بل سيوسع من الأنشطة المتاحة القادرة على استدامة النمو أمام هذه المشروعات ذاتها. إذ تدلُ تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء على حقيقة غاية في الأهمية، وهي ارتباط معظم أنشطته بالموارد والطاقات المحلية المتاحة، وكذلك قابليتها العالية للتجزئة. ويتناسب هذا مع سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة لدعمه لسياسة العناقيد والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي. بل إنه يتوافق وسياسات تطوير التقانة للمنتجات التي تنتجها هذه المشروعات. ويعكس هذا ضرورة أن يكون البعد البيئي وضوابط البصمة البيئية ضمن معايير الانتقاء والتوجيه لأنشطة المشروعات الصغيرة المتوسطة وفق دورها الجديد، ومكونًا مركزيًّا من مكونات الإستراتيجيات والخطط التنموية الموضوعة في جميع مجموعات الدول العربية (أبوشماله، 2016).

لذا تهدف هذه الحزمة من السياسات إلى تقديم الدعم اللازم لتلك المشروعات لتحفيزها على تطوير وإبداع تكنولوجيات خضراء واعدة خاصة في ضوء تطورات وتداعيات تغير المناخ، وكذلك توليد وظائف خضراء من خلال قوة عمل أفضل تأهيلاً،

والتوسع في تطبيقات إعادة استخدام المخلفات كافة، إضافة إلى دمج معايير البصمة البيئية في نظم الإنتاج والتشغيل، كما تهدف إلى تدعيم ومساندة نماذج الأعمال الخضراء الاستدامة، ونمو الأنشطة والمشروعات وتحقيق الأرباح مثل منتجات الطاقة الجديدة والمتجددة السلاسل كافة أو العناقيد المكونة لها أو المرتبطة بها. مع ضرورة تحديد ترتيب أولوية العمل القطاعي على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وعلى مستوى أقاليم الدولة كافة. إذ يرتبط المردود المتوقع لهذه السياسات بطبيعة هذا الهيكل القطاعي. فعلى سبيل المثال وضمن استهداف الاقتصاد الأخضر والتحول العادل في حالة التجربة الكورية، قد أدى ارتباط هيكل الإنتاج والتصدير والتشغيل في كوريا بالقطاع الصناعي (تمثل الصادرات الصناعية قرابة 80% من إجمالي الصادرات، ويعمل في القطاع الصناعي قرابة 50.0% من إجمالي العمالة)، إلى أولوية العمل في مجال إستراتيجيات التحول الأخضر للقطاع الصناعي والعناقيد الصناعية الخضراء، والتوسع في استخدام التكنولوجيات الخضراء صديقة البيئة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة؛ وذلك لضمان أسرع وأنجع مداخل التحول صوب الاقتصاد الأخضر (أبوشماله، 2016).

رغم أهمية هذه الحزمة من السياسات لكونها ركناً متمماً لأركان الاستدامة، وكونها فرصة لمجالات وفرص واسعة أمام نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنّ الواقع الدولي والعربي يبرز ما يواجه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية في الإنتاج من مصاعب ترتبط بشكل أساسي بكلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل. ووثقت التقارير الدولية التي ترصد الفرص والتحديات من الانخراط في أنشطة الاقتصاد الأخضر هذا الأمر، وقد خلُصت إلى ضرورة الالتزام بالمساعدة والمساندة لكلفة هذا التحول. ويكون ذلك عبر صناديق أو مؤسسات تمويلية أو تنموية لدعم ما يمكن أن يطلق عليه التحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر (أبوشماله،2016). تلك الآلية التي طبقتها كلّ الدول المتقدمة والصاعدة للتوفيق بين متطلبات الاستدامة وتحول وتغير أنماط الإنتاج، وكلفة وأعباء واشتراطات هذا التحول لاسيما الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2019b. ,ILO,2017,2018).

2-3-7 سياسات بناء وتنمية القدرات الذاتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تنطلق هذه السياسات لتستهدف بشكل مباشر التأثير في قدرات وإمكانات المشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث تحاول هذه السياسات أن توجه صانعي السياسات في الدول العربية لبُعد حيوي في إعادة توجيه الدور التنموي لتلك المشروعات قد يتم الإغفال عنه أو عدم التعامل معه بالجدية الكافية، والمتمثل في أن تباين الأداء والمردود التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية وغيرها من الدول المتقدمة والصاعدة قد لا يتعلق – في بعض الحالات- بالأطر أو بالمعالجات الكلية ممثلة في إقرار تشريعات أو قوانين عامة تنحاز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل تخصيص حصص عالية لها في المشتريات الحكومية، أو تأطير مؤسسات لتشجيع صادراتها. حيث يظهر الواقع أن هذه المعالجات يتم إقرارها بالفعل في العديد من الدول العربية، دون تحقيق المردود التنموي المكافئ كما في الحالات المقارنة. حيث يظهر الواقع عدم قدرة هذه المشروعات بالأساس على الاستجابة لتلك المعالجات أو لذلك الانحياز، وذلك نتيجة وجود إشكالات ذاتية تحد من قدرات وإمكانات هذه المشروعات. وهو المجال الذي تسعى هذه الحزمة من السياسات إلى معالجته.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تركيز العديد من الدراسات أو سياسات التدخل المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تركيبة وهيكل المشروع والقائمين عليه أو المالكين له، وما يرتبط بذلك من أنماط وتدابير تنظيمية وإدارية ومالية تقوم على سمات «الإدارة الشخصية» أو «وحدة القيادة»، والهيكل المسطح غير البيروقراطي للموظفين، والتوسع في سبل تنمية ودفع مؤشرات الأداء المرتبطة بهذه المشروعات مثل حجم المبيعات، وعدد العاملين، وحجم رأس المال، ومعدل الدوران، وحقوق الملكية إلى غير ذلك من مؤشرات (Loecher, 2000). وجميعها دون شك مجالات عمل حيوية يجب تنميتها والعمل عليها في مختلف مجموعات الدول العربية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل على حد سواء. إلا أنه ووفقا لإطار النموذج المقترح في هذه الدراسة ومنظوره الكلي لإعادة توجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضبط بوصلة هذا التوجيه بحرص وعناية صوب التغيير الهيكلي للاقتصادات العربية المفضي للاستدامة ينصب اهتمام هذه الحزمة على إعادة دور المؤسسات والأطر التي تتولّى التخطيط أو

الإشراف أو التنفيذ لهذه المجالات سابقة التقديم، متضمنة برامج لتدريب الرياديين، وتخصيص برامج متخصصة لتأسيس وتطوير المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية التنموية (قطاعياً أو جغرافياً) بالنسبة للدولة.

إن المدخل الأساسي لتلك السياسات يرتبط بالقدرة على ربط تطوير هذه القدرات بتطوير هياكل الإنتاج والتصدير من خلال توفير ضمانات استمرارية ونمو وتطور هذه المشروعات، وكذلك إرساء مسار الاستدامة. وهو ما يمكن إنجازه من خلال تأسيس مؤسسات أو معاهد أو مراكز ذات صلاحيات وإمكانات وانتشار جغرافي واسع، لتطوير قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات التي قد يهدد ضعف أي منها إلى توقفها أو تعطلها أو إفلاسها. ويهدد هذا الأمر الاستدامة لاسيما على مستوى تزايد البطالة، وهدر موارد المجتمع وطاقاته المرتبط بتوقف هذه المشروعات. حيث تشير الدراسات إلى أنه رغم وجود العديد من المؤسسات أو المراكز المعنية بتقديم هذه الأشكال من الدعم والمساندة في عدد من الدول العربية، فإنّ الملاحظ أن هذه المؤسسات سواء الوطنية أو الإقليمية (العربية)، أو حتى الدولية العاملة في المنطقة العربية افتقدت الرؤية الشاملة والمنظور الإستراتيجي المفترض أن يرتبط بدوره برؤية كلية تنموية للدولة (أبوشماله،2020)، هذا إضافة إلى افتقادها الصلاحيات أو الأدوات الكافية للتأثير في حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم وجود آليات مرنة وسريعة للمتابعة وللتغذية الراجعة التي تراقب الاستجابة وتقيم المردود. وهي الأمور التي يمكن أن تسهم بفاعلية في إعادة توجيه الإستراتيجية أو السياسات الموضوعة. هذا إضافة للقيود المرتبطة بالتشريعات أو القوانين أو اللوائح التنفيذية المؤسسة لتلك المؤسسات، والتي كثيراً ما تكون هي بحد ذاتها المقيد المركزي لتفعيل دور هذه المؤسسات. إذ تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في التطوير والنهوض بهذه المشروعات كما أصلت ذلك التجارب الرائدة عالمياً (لا سيما التجربة الكورية). إذ قامت هذه المؤسسات باستهداف مجالات عدة أهمها: غرس ثقافة الابتكار وتوجيه وقيادة ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير تعليم متخصص للمبادرين المحتملين وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة، وتوفير البيئة التمكينية المُحفزة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أنشطة

ومنتجات للسوق الوطني والدولي، إضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية، والتي تدعم أصحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات ذات الصلة التي تدعم أنشطتهم.، وإقرار وتفعيل التشريعات الخاصة بربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة (تعاقدات الباطن)، وفي إطار تفعيل سلاسل القيمة محلياً وخارجياً. وقد يتضمن ذلك تحديداً لبعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات لتعاقد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبرى. وهي الترتيبات التي نتج عنها نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجربة الكورية لتزود المشروعات الكبرى بنحو 60% من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها. وهو الترابط الذي جعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً فاعلا من سلاسل التوريد والقيمة على المستويين المحلى والخارجي، وتخصيص برامج محددة لتشجيع التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (Export Support Centers)، متضمنة إقامة مراكز مختصة موجهة لدعم المشروعات المصدرة، وإنشاء وكالات تشجيع التجارة والاستثمار، والتي تستهدف تشجيع الأنشطة التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.، إضافة لما سبق، يمكن تدعيم قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، من خلال استحداث قنوات تمويلية غير تقليدية، لاسيما أنه تم توضيح ما تواجهه هذه المشروعات من إشكالات تمويلية ومزاحمة وتحفظ الجهاز المصرفي وعدم كفاية أطر التمويل المساند من جانب الدولة.

تمثّل هذه المعطيات في المحصلة وبشكل مباشر قيداً أساسياً على قدرات واحتمالات استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية، لاسيما في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وبدرجة أقل نسبياً في الدول مرتفعة الدخل. وهو ما يملي ضرورة استحداث أدوات ووسائل تمويل تتبناها هذه المؤسسات وتروج لها، أقل تحفظاً، وأكثر قدرة على الوصول Access لرواد الأعمال الجدد، وأيضا للمشروعات القائمة لتوسيع أنشطتها، مثل صيغة التمويل الملائكي Angel capital الذي أخذ في الانتشار في التجارب الدولية وأثبت فاعلية في معالجة جوانب عديدة من إشكالات التمويل. والعمل على تسهيل تطبيقات الأسواق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسع أفق زيادة رأسمالها، ومنه توسيع أنشطتها. وهو ما يقتضي التصميم

الدقيق من جانب الدولة للقواعد والضوابط المختصة بتنظيم هذه الأسواق لضمان الدور الأساسي لهذه الأسواق. هذا إضافة إلى أساليب التمويل الجماعي crowdfunding الذي يقوم على حشد مدخرات صغيرة من أفراد كُثر، وذلك عبر صيغه المتعددة التي تتلاءم وخصوصية وثقافة وشبكات العلاقات المتاحة، مثل صيغة الإقراض التقليدية peer to peer lending، أو عبر صيغة نقل ملكية جزئية من المشروع Equity crowdfunding، أو صيغة المكافأة Rewards-based crowdfunding التي تقوم على الالتزام بتقديم سلع أو خدمات لمقدمي التمويل في مراحل لاحقة (European Commission, 2015, 2016, 2018). كما يرتبط هذا النمط من التمويل بأفق واسع لحشد التمويل ليس فقط المحلي، بل الوطني والدولي أيضاً، وذلك لقدرته العالية على توظيف شبكات المعلومات والاتصالات العالمية، كما هو الحال في تطبيقاته في التجارب الدولية الرائدة.

2-3-8 سياسات إعادة توجيه المشروعات من الأطر غير الرسمية إلى نظيرتها الرسمية:

تواجه العديد من الدول العربية عبء اتساع دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاع غير الرسمي، بل واتجاه هذا القطاع للاتساع. وهي أمور ذات مخاطر عالية ومركبة الطابع، تتطلب سياسات معالجتها قراءة دقيقة لتلك المخاطر ذاتها. فمن حيث التبرير، فإن اتساع وتنامي أنشطة هذه المشروعات ترتبط في جانب مهم منها بعدم كفاية أو كفاءة السياسات الحكومية وطبيعة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية القائمة، مقابل وجود كفاية وكفاءة في الشبكات غير الرسمية Informal Networks Social Capital وبخاصة فيما يتصل بدائرة أنشطة المشروعات أي ما يتصل بالتمويل وأطره وأدواته، ومنافذ البيع، والتسويق، والتزود بالعمالة، وتأمين الخدمات المساندة، وباقي العناصر المتصلة بالنشاط. وهو الأمر أو السلوك الذي يرتبط بطبيعة وخصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذاتها، لاسيما الحساسية العالية تجاه العناصر أو المجالات التي تقلص من تكاليفها أو التي تزيد من إيراداتها، مقارنة بالشركات أو المشروعات الكبرى (Pichler and Wallace, 2014).

استناداً لذلك، فإن وجود أفق واسع من شبكات تيسير الأعمال المتصلة بدورها بتركيبة وطبيعة رأس المال الاجتماعي، هو محفز لإقامة ولبقاء هذه المشروعات ضمن

الإطار غير الرسمي. ويمثّل جانباً آخر لهذه المخاطر المتداخلة فيما يمثله وجود هذه المؤسسات من أعباء ومخاطر حقيقية على كاهل نظيرتها في القطاع الرسمي. كذلك فإن لوجود هذه المشروعات في القطاع غير الرسمي مخاطر عالية على عدم قدرتها على النمو والتطور والاستدامة في المستقبل.

وتقوم سياسات المعالجة على التصدي لكل بعد من أبعاد تلك المخاطر؛ فعلى مستوى مخاطر منافع الشبكات في القطاع غير الرسمي، مقارنة بمنافع الشبكات في القطاع الرسمي، وذلك على افتراض أن هذه المنافع هي المحدد الأساسي أو العامل الأكثر تأثيراً للبقاء ضمن أطر القطاع غير الرسمي، فلا بُدّ لسياسات المعالجة أن تستهدف تعديل وإعادة توجيه تلك المنافع، لتصبح أكثر جدوى في حال الانضمام والتحول صوب القطاع الرسمي، وذلك عبر التأثير في كل مجالات ومراحل التشغيل في أنشطة هذه المشروعات على مستوى التمويل والمبيعات والتسويق. فعلى مستوى التمويل يتطلب الأمر إقرار آليات تمويل رسمية للمؤسسات غير الرسمية عبر الشراكات الحكومية مع المجتمع المدني، أو عبر مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، أو عبر التعاون الحكومي مع المؤسسات الدولية المانحة، لاسيما هيئة المعونة الألمانية ونظيرتها اليابانية اللتان تمتلكان سجلا واسعا وفعالا في مجالات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقضايا التنمية الريفية أيضاً، في إطار السعي لربط كل ذلك بالتحول الهيكلي واستدامة النمو والتنمية. أما فيما يرتبط بجانبي المبيعات والتسويق، فيتطلب الأمر تبني آليات رسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي؛ لتسهيل عمليات البيع والتسويق لمنتجاتها السلعية أو الخدمية، وهو ما يمكن إنجازه من خلال ذات الآليات سابقة التقديم، وقد يتم التبني المتوازي أو التتابعي لهاتين الآليتين، أو الاقتصار على أحدهما، وذلك وفق الإمكانيات وخصوصية الحالة للدولة ولطبيعة القطاع والمشروعات العاملة ضمنه. كما في حال مجموعات الدول العربية التي يتزايد فيها حجم القطاع غير الرسمي التي تعاني من إشكالات الفقر والبطالة التي تتسم بعمق رأس المال الاجتماعي والشبكات غير المنظمة، مثل السودان وموريتانيا واليمن والصومال وجيبوتي وفي أقاليم ومحافظات عدة في دول مثل: مصر والمغرب. وقد تكون الأولوية لاستهداف دمج هذه المؤسسات ضمن أطر القطاع الرسمي من خلال آليات التمويل الرسمي. وقد

تكون الأولوية في ذلك للدول العربية التي تستطيع توفير منظومة حوافز أكثر تأثيراً في هيكل تكاليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتسم فيها أيضاً المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بقدرات حقيقية قابلة للنمو، في حال حصولها على مثل هذه الخدمات. ومثال ذلك المؤسسات العاملة في القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية، كما في حالة الدول العربية ضمن المجموعة الثانية، وتتضمن دولا. كمصر والأردن وفلسطين والمغرب وتونس ولبنان. ويمكن استخدام الآلية الأولى أيضاً في بعض محافظات وأقاليم دول هذه المجموعة. وتزخر التجارب الدولية بخطوات عمل محددة وملموسة لتطبيق كلا الآليتين.

ضمن هذا الإطار، تظهر الإمكانات العالية للتوظيف الحديث للمفاهيم المتعلقة برأس المال الاجتماعي Social capital، الذي يتّسم بطبيعته التراكمية (مخزون رأس المال الاجتماعي) والذي قد يعود لقرون سابقة، ويمثل أحد الأركان الأساسية المؤثرة في قيام واستمرارية المشروعات، لا سيما في القطاع غير الرسمي. إذ تؤثر تلك الشبكات من العلاقات الاجتماعية التي يعمل ضمنها القطاع غير المنظم في سلوك وحركية ونمو تلك المشروعات. وذلك من خلال ما توفره من معلومات وما يتولد عنها من تأثيرات مباشرة على هيكل التكاليف من خلال ثقافة الثقة، ومبدأ المعاملة بالمثل، بما يتعلق بالحصول على المدخلات أو توفير التمويل والضمانات، وما يتعلق بهيكل الإيرادات والمبيعات (Boohene, et al, 2019). حيث تشكل هذه الشبكات وما تتضمنه من تنظيمات وروابط أفقية ورأسية، إضافة لمدى كثافة وطبيعة تلك الروابط، ومدى تركزها أو تشتتها جغرافيا، سمة ومصدرا للتباين في دور وأداء هذه المشروعات بين دولة وأخرى أو بين مجتمع وآخر. ليصبح بذلك رأس المال الاجتماعي مرتبطا في المحصلة بالسياق العام للبنية الاجتماعية في الدولة. وليمثل كذلك شكلا من أشكال الملكية الجماعية العامة التي تؤثر في الأفراد والجماعات على حد سواء. بمعنى أن رأس المال الاجتماعي قادر على إنتاج سلع أو منافع عامة، أو إنتاج سلع ومنافع خاصة، ولكنها ذات قدرة على توليد عوائد وخارجيات Externalities واسعة الانتشار (Abbasi, A., et., Al, 2014).

إلا أن الأمر الذي يمثل اهتمام هذه الدراسة هو أن رأس المال الاجتماعي وطبيعة

وعمق واتساع شبكاته في الدول العربية، ومن ثم المشروعات والأنشطة والمنتجات الناتجة عنه، وما يتولد عنها من خارجيات أو تأثيرات على المشروعات والاقتصاد والمجتمع قد تكون إيجابية أو سلبية الطابع، لم ينل نصيبه من البحث والتحليل المعمقين والموثقين على مستوى الدول العربية. وهو الأمر الذي ينسحب على مستوى الدراسات التطبيقية الدولية، وخاصة ما يتعلق بتقنيات ومنهجيات القياس، وآليات بناء رأس المال الاجتماعي وطرق ومناهج صيانته، وكذلك أساليب إهلاكه.

من جانب آخر، تباينت نتائج هذه الدراسات في اتّجاهات السببية التي تحدد تحقيق الآثار الإيجابية أو السلبية لرأس المال الاجتماعي. حيث توصلت العديد من الدراسات لامتلاك رأس المال الاجتماعي تأثيرات إيجابية على متغيرات، مثل زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة كفاءة أسواق العمل، وتراجع معدلات الجريمة أيضا، وتحسين فعالية المؤسسات الحكومية، وكذلك التحصيل العلمي وبناء القدرات، وتحسين الصحة العامة، ونمو القطاع التجاري، وطنياً ودولياً. (Portes and Landolt,1996). مقابل توصل دراسات أخرى إلى أن طبيعة وخصائص رأس المال الاجتماعي قد تنتج عنها تأثيرات وخارجيات Externalities سلبية الطابع، مثل الأنماط السلوكية التي تحد من النمو الاقتصادي، وإعاقة الإدماج الاجتماعي، وإغلاق وتقييد الحركية داخل الهيكل الاجتماعي، وانتشار الجريمة، وقلة التحصيل الدراسي، وانتشار السلوكيات الضارة بالصحة، وتقييد الخيارات وخاصة في الأقاليم الفقيرة والأكثر حرماناً (Humnath and Kumi, 2009). ورغم عدم وجود توافق أو إجماع حول تلك المنهجيات وموثوقيتها، فإنّ هناك درجة من التوافق حول المحددات الرئيسية لرأس المال الاجتماعي، والممثلة في: التاريخ والثقافة، وطبيعة الهياكل الاجتماعية، وما إذا كانت هرمية أم مسطحة، والتعليم، وقوة وخصائص المجتمع المدني، والقيم الشخصية، والروابط العائلية والقرابة، والقواعد والمعايير الرسمية التي تنظم الحياة العامة، والقواعد الاجتماعية ومنظومة القيم. (Pantoja,1999). إن هناك ثمة توافقاً بين الباحثين على أن لرأس المال الاجتماعي أهميته ودوره في تفسير جانب كبير من حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (لاسيما في القطاع غير الرسمي). لذا، تبقى الإشكالية هي في مدى إمكانية بنائه أو تعديله، وهنا، تُثار إشكالية أخرى فيما إذا كان رأس المال الاجتماعي مخزونا

أو موردا متدفقا، باعتباره مخزونا يجعل التعامل معه في الأجلين القصير والمتوسط أمراً غير مطروح، وذلك نظراً لطبيعته وتكوينه خلال عقود أو قرون، وإذا تمّ التعامل معه باعتباره موردا متدفقا، وهو الاتجاه الذي يتبناه عدد كبير من الباحثين، فهذا يعني وجود إمكانية للتأثير فيه عبر سياسات وإجراءات من الحكومات والهيئات والفاعلين الاقتصاديين على مستوى الدولة والمجتمع، حيث يصبح التعامل معه أقرب ما يكون لديناميات بناء القدرات والتنمية المجتمعية.

يهدف هذا الطرح إلى تسليط الضوء على ضرورة الفهم العميق من الداخل ودون أي تصورات مسبقة لمبررات وجود نسب عالية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا القطاع غير الرسمي لاسيما في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل. بحيث يرتبط التدخل والمعالجات بتحليل موضوعي يضمن إقرار وتطبيق الحوافز الفعالة لانتقال هذه المشروعات من إطارها غير الرسمي إلى نظيرها الرسمي، ومن ثم، ضمان إمكانية النمو والتطور والارتقاء لهذه المشروعات، بما يدعم أهداف النموذج المقترح، وبخاصة التحول الهيكلي واستدامة النمو والتنمية.

يجب التأكيد بعد استعراض حزم سياسات النموذج أن إعادة التوجيه للدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. لا يمكن أن يتم إلا عبر حزم متكاملة من السياسات والبرامج والإجراءات التي تعمل بشكل متناغم مع طبيعة الأهداف الأكثر أولوية للدول العربية سواء الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقانية بالتطبيق المتوازي أو التتابعي لهذه الحزم وبما يتوافق مع الأهداف الموضوعة. فقد تكون الحاجة ملحة إلى تبني سياسات تدفع بشكل متوازٍ الإنتاجية والتنافسية والنمو وخلق الوظائف والحد من الفقر والتطور التقني والحد من الضغوط على البيئة. كما قد تكون متجهة لأولوية هدف او بعد على غيره، مثل أولوية خلق الوظائف والحد من الفقر بما يتجاوز باقي الاعتبارات أو الأهداف الاقتصادية والتقانية الأخرى. ويمكن كذلك أن يتسم التطبيق بمرحلية التوجه حيث يتم تغليب معيار أو جوانب في مرحلة ما ليتم بعد ذلك تغليب معايير أو جوانب أخرى.

2-4 المحددات الأساسية لتحقق أهداف وسياسات النموذج المقترح:

تتحدد آفاق النجاح في تطبيق هذا النموذج وتحقيق أهدافه، ومستويات الاستجابة له، بعدد من المحددات الأساسية أهمها:

2-4-1: كفاءة البناء المؤسسي والتنظيمي:

يأتي هذا المحدد في البداية ليؤكد أن مهمة إدارة وتوجيه عمليات الارتقاء بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بمسار التحول الهيكلي والاستدامة للنمو وللتنمية في الدول العربية، تقع على عاتق الحكومات والبنية المؤسسية والتنظيمية القائمة في الدولة، وبخاصة على مستوى التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، وتوفير وتحديث قواعد البيانات، وتنظيم وإدارة الأسواق، إضافة لمجالات التنسيق وما تتضمنه من مراجعة كل التأثيرات المحتملة المباشرة وغير المباشرة لجميع السياسات والتشريعات والقوانين، والاتفاقات والشراكات والترتيبات الدولية أو الإقليمية على هذه المشروعات. ورغم أن دور المؤسسات قد تم التطرق له ضمن سياسات النموذج ذاته، فإنّ عرضه كمحدد يأتي ليؤكد على حيويته في تحقيق الدور المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمكين الحقيقي للقطاع الخاص بوجه عام.

2-4-2: التحفيز الفعال والذكي للمشروعات: ضوابط الانتقاء.

يؤكد هذا المحدد ضرورة وجود الضمانات الكافية لمنع الريعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتم الانحياز لصالحها من خلال منظومة الحوافز المضمنة داخل السياسات الانتقائية التي يتبناها النموذج. حيث يمثل هذا الأمر خسارة للإنتاجية، ومن ثم يمثل تراجعاً للتنافسية الكلية للاقتصاد، وانحرافاً عن مستهدفات النموذج.

وهو الوضع الذي قد ينتج -أيضاً - في حال أدت تلك الحوافز لجعل بقاء هذه المشروعات لاسيما للمشروعات الصغرى والصغيرة ضمن تصنيفها القائم هو الأكثر ربحية. ما يعني إعاقة إمكانية نمو هذه المشروعات وتطورها في المستقبل، حرصاً منها على عدم فقد تلك الحوافز. ما يوضح ضرورة الربط وبشكل مناسب بين استمرارية واضطراد تلك الحوافز، ومستويات النمو والارتقاء الكمي والنوعي في أنشطتها وبمختلف تصنيفاتها.

2-4-3: فعالية دور المحليات واتساع وعمق اللامركزية:

تتمتع المحليات عموماً بمزية انتشارها على مستوى جميع أقاليم الدولة بما يجعلها أقرب المستويات الإدارية والتنظيمية في الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأقدر على تحليل وتشخيص القيود التي تواجهها، وكذلك طرح الحلول والمعالجات الأكثر فعالية والأقل كلفة. وهو الأمر الذي يرتبط تلقائياً بواقع ممارسة اللامركزية في الدول العربية. إن ضمان وجود مثل هذه الممارسات وبخاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل يمثل محدداً لمستويات الإنجاز الممكن توقعها في مجال الارتقاء وإعادة التوجيه للدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة لدورها في تدعيم جهود منظومة التخطيط وبناء السياسات على المستوى الكلي للدولة.

2-4-4: تناغم مسارات تنمية المشروعات محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً:

ارتباطاً بالمحددات السابقة، يسلط هذا المحدد الضوء على البعد المتعلق بالمسارات المستقبلية، لضمان تكامل الجهود وتراكمها، حيث ضرورة تحرك جميع جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ضمن إطارها الإقليمي/الجهوي، مروراً بإطارها الوطني ثم الإطارين الإقليمي/العربي، والدولي. وهو ما يتضمن كذلك التأكد من عدم التعارض بين الآليات المطبقة لتنمية ذلك الدور سواء ضمن آلية بناء العناقيد أو تطوير المناطق الصناعية أو المناطق الخاصة، أو ضمن ترتيبات سلاسل القيمة الإقليمية أو الدولية. (الشكل رقم 36).

الشكل رقم 36: محددات عمل سياسات النموذج

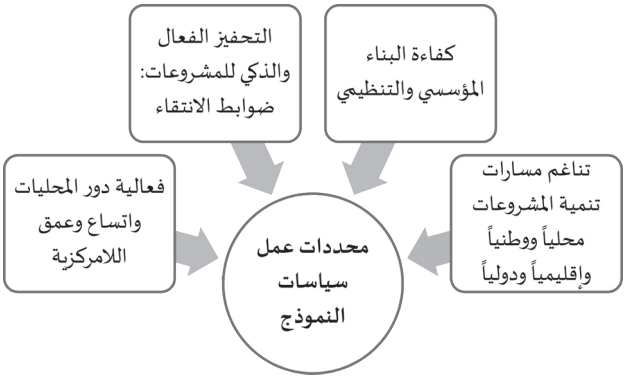

المصدر: إعداد الباحث

في ضوء هذه المحددات، وكذلك استناداً لما أظهرته نتائج التحليل والعرض السابقين، يمكن التأكيد أن النموذج المقترح لإعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يقوم على مدخل تكاملي البناء في سياسات تطبيقه يدعم بعضها البعض، ويضمن في ذات الوقت عملية التراكم للجهود المبذولة، كذلك للنتائج المحققة، وهي الأمور التي عانت منها الدول العربية بنسب متفاوتة في تعاملها مع قضايا تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مع التأكيد أن آفاق التطبيق أو الإنجاز الفعلي تبقى مقيدة بالمحددات التي عرضها النموذج (الشكل رقم 37).

الشكل رقم 37: نموذج الحزم المتكاملة المقترح لإعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية

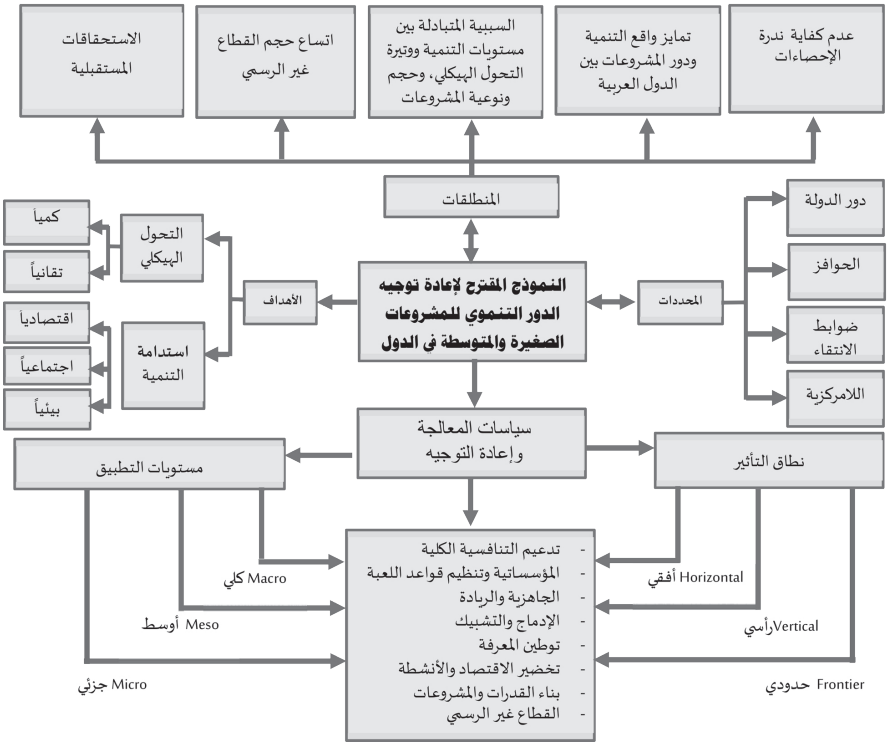

المصدر: إعداد الباحث.

الختام: النتائج والتوصيات

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور فاعل في الإنتاج والتشغيل على مستوى العالم، وهي مكون أساسي من سلاسل الإنتاج والتوريد العالميين. وفق قواعد البيانات الدولية مثلت هذه المشروعات 90 % من إجمالي عدد المشروعات في العالم، وأسهمت بنحو 50 % في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بواقع 36 % في الدول مرتفعة الدخل، ونحو 31.0 % في الدول متوسطة الدخل، ونحو 37.0 % في الدول منخفضة الدخل. كما أسهمت بنحو 66 % في التشغيل عالمياً بواقع 66 % في الدول مرتفعة الدخل، ونحو 67 % في الدول متوسطة الدخل، ونحو 78 % في الدول منخفضة الدخل. ليظهر اتساع أهمية دور هذه المشروعات في الناتج والتشغيل في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل حيث تقع معظم الدول العربية.

شهدت الدول العربية لاسيما خلال العقدين الماضيين ارتفاع وتيرة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم تأسيس أطر وهيئات حكومية لتنميتها. وأصبحت مكونا أساسياً ضمن الرؤى التنموية لمعظم الدول العربية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال توسيع دور القطاع الخاص، كما في رؤية السعودية 2030، ومصر 2030، وقطر 2035، والكويت 2035، والإمارات 2021، والأردن 2025، وموريتانيا 2025. ورغم تلك الجهود العربية فإنّ الواقع يظهر أن هذه المشروعات مازالت تواجه تحديات يمكن وصفها بالهيكلية، وتحدياً من إمكانات توسيع أو تطوير دورها الاقتصادي أو الاجتماعي أو التنموي بوجه عام، وذلك مقابل رصد دور حيوي لهذه المشروعات في دفع مسيرة التقدم في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والعديد من الدول النامية. حيث أظهرت الدراسة الأهمية العالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول العربية، من خلال دورها المهم في الإنتاج وخلق الوظائف، وذلك لجميع الدول العربية مرتفعة ومتوسطة الدخل. وهو الأمر الذي ينسجم مع أهميتها ودورها في الاقتصاد العالمي والتجارب الدولية في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية. فيما يمكن اعتباره انسجاماً ذا طابع كمي، إلا أن مصدر التباين الأساسي بين أداء ومردود تلك المشروعات في الدول العربية والدول والحالات المقارنة تمحور حول ما يمكن أن يطلق عليه الدور التنموي أو النوعي لتلك المشروعات. حيث رصدت الدراسة عدم انعكاس الانتشار الواسع والأهمية النسبية العالية لتلك المشروعات في الدول العربية على تحقيق خطوات ملموسة في مجال التحول الهيكلي واستدامة مساري النمو والتنمية، أو الارتقاء بحجم ونوعية الإنتاج والصادرات لاسيما عالية المحتوي التقاني. وذلك فيما يبدو كأنه نوع من المبادلة فيما بين البعدين الكمي والنوعي لتلك المشروعات Trade off، أخذاً في الاعتبار التفاوتات بين واقع التنمية وأولوياتها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين

الدول العربية، وفق المنهجية التي تبنتها الدراسة، التي تم بمقتضاها التمييز بين مجموعات ثلاث أساسية للدول العربية وفق معيار البنك الدولي لفئات الدخل. وقد أوضحت الدراسة، وكذلك تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، أن مثل هذه المبادلة غير صحيحة وغير قائمة من الأساس، وأن تنمية كلا البعدين الكمي والنوعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أمر قابل للتطبيق، وأن هذا المدخل هو الأداة الفعّالة لتحقيق أهداف التحول الهيكلي والاستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتقانية والبيئية.

أدى اقتصار التعامل العربي على الأبعاد الكمية لدور تلك المشروعات، إلى تشكل واعتماد هياكل الإنتاج والتصدير على السلع والمنتجات منخفضة القيمة المضافة والمحتوى التقاني، ما أدى إلى ثبات أو بطء عملية التحول الهيكلي المنضبط في الدول العربية كافة، وتنامي ظاهرة الانسحاب المبكر من التصنيع، ومن ثم تهديد واضح لاستدامة مساري النمو والتنمية. حيث أظهرت الدراسة أنه على مستوى الدول العربية وفق إحصائيات العامين 1970، 2019 استمرت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج عند قيم متدنية نسبياً دون تحقق التنامي المفترض في حصة هذا القطاع كدلالة ومتطلب لإنجاز التحول الهيكلي حيث بلغت مساهمته للعامين 1970، 2019 نحو 16.1، 16.7 على التتابع. كذلك أكدت الدراسة الارتباط الواضح بين الهيكل القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (وفق المتاح من البيانات) ونظيره المتعلق بهيكل الناتج المحلي الإجمالي. حيث تركزت هذه المشروعات في قطاعات وأنشطة الخدمات (بما فيها خدمات التجارة) في الدول العربية، وهو ما يبرزه هذا التحليل أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل معظم المؤسسات العاملة والمنتجة في الدول العربية لم يكن لها إسهام في إنجاز التحول الهيكلي المرجو تحقيقه في الدول العربية، بل إنها كانت سبباً في بناء وتوطيد الهيكل القائم حالياً الذي تتزايد فيه الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بشكل عام وتنحسر فيها أنشطة الصناعات التحويلية.

أكدت الدراسة كذلك عدم كفاية أو فعالية السياسات الاقتصادية والتنموية العربية بشكل عام في تهيئة مقومات النمو والتطور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وللقطاع الخاص عموماً أسوة بفعاليتها في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية محل المقارنة ممثلة في الولايات المتحدة والنرويج واليابان كنموذج للدول المتقدمة مرتفعة الدخل، وممثلة في حالة ماليزيا كدولة صاعدة متوسطة الدخل الأعلى، وفيتنام كدولة نامية متوسطة الدخل يتقارب الدخل فيها مع العديد من الدول العربية متوسطة الدخل الأدنى ومنخفضة الدخل. وهو ما وثقته الدراسة من خلال تقييم سياسات بناء رأس المال البشري، وجودة مخرجات العملية

التعليمية، ومدى تأهيل القوى العاملة، إضافة لمجالات وسياسات تحسين بيئة الأعمال والتأثير الإيجابي في ربحية هذه المشروعات، وكذلك مدى فعالية الدور التنظيمي للحكومات في الدول العربية لاسيما ذلك الموجه للقطاع الخاص، ومن ضمنه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لنتائج مسار التحول الهيكلي بجوانبه الكمية والنوعية.

أخذاً في الاعتبار عدم إمكانية حصر أسباب تباين دور هذه المشروعات بين الدول العربية وأدوارها في الدول المقارنة، ضمن أسباب قاطعة دون غيرها، ولكن يمكن التأكيد أن الموضع الأشد تأثيراً في هذا التباين، هو غياب المنظور الواسع الشامل المتكامل الذي منع وحدّ من إمكانية تراكم تلك الجهود. وهي المعطيات التي تظهر أن تلك الجهود العربية، ورغم أهميتها، تبقى مشتتة، وذلك على مستوى كل دولة من مجموعات الدول العربية الثلاث. بمعنى أن مصدر التفاوت الحقيقي يرتبط في جانبه الأكبر بعدم وجود إطار إستراتيجي متعدد الأهداف والمراحل لجميع جهود التنمية وإنجاز التحوّل الهيكلي في الدول العربية، بما في ذلك الدور المطلوب من القطاع الخاص بشكل عام ومن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة والأقاليم لكل دولة من مجموعات الدول العربية.

استناداً لذلك سعت الدراسة إلى طرح نموذج متكامل قائم على السياسات يسمح ويمكن من معالجة تلك القيود، من خلال منظور شامل كلي الطابع يضمن تراكم وتكامل الجهود العربية (التشريعية والمؤسسية والتنظيمية والمالية، ...) لتحقيق الهدف المطلوب المتمثل في توثيق العلاقة بين جهود تنمية هذه المشروعات من جانب، وجهود تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية والنمو من جانب آخر، وذلك استناداً للعلاقة السببية البدهية بين طبيعة هياكل الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية القائمة في الدول العربية، وطبيعة أنشطة المشروعات التي أنتجت تلك الهياكل لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العدد الأكبر من المؤسسات العاملة التي تمثل مساهمة جوهرية في الناتج والتشغيل في معظم الدول العربية.

يزيد من الحاجة إلى تبني وتطبيق هذا النموذج المقترح، ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من حدة التسابق بين الدول والمجتمعات والشركات نحو صناعات المستقبل ومنتجات الثورة الصناعية الرابعة، والاقتصاد الرقمي وما يرتبط به من تغير نظم الإنتاج والتسويق والإدارة، وميلاد أجيال جديدة من السلع والخدمات، مكونها الأساسي وقيمتها المضافة تقوم على المعرفة والتقانة والإبداع سواء للفرد أو للمشروع. فيما يمكن أن يطلق عليه اكتساب أكبر مساحة ممكنة في فضاء العالم الجديد. وهي العوامل التي تدفع أيضاً نحو

ضرورة وسرعة التحرك لبناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادر بدوره على بناء هياكل اقتصادية عربية أكثر استدامة وتنافسية.

وفي هذا الإطار، توصي الدراسة بضرورة قيام الدول العربية بخطوات سريعة ضمن إطار عمل واضح لتطبيق النموذج المقترح، بما يمكن أن يتضمن إطلاق إستراتيجية أو عقد عربي لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التحول الهيكلي 2030-2020». ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة تحقيق التحول الهيكلي والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية بمختلف تصنيفاتها التنموية من جانب، ونظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة من جانب آخر.

- إطلاق إستراتيجيات وطنية شاملة تتسم بتكاملها المحلي والجهوي والإقليمي، وتتعامل مع كل مظاهر فشل الأسواق الذي مثل عبئاً ثقيلاً على حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بدءاً من فشل أو قصور أسواق التمويل والائتمان وصولاً لقصور عمليات التنسيق.
- رفع قدرة الحكومات وتوجيهها لسد الثغرات واستكمال الاستثمارات الضرورية (قطاعياً أو جغرافياً). الأمر الذي سيسهم في إطلاق ونمو استثمارات شرائح واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. وهو الأمر الذي يتصدى تلقائياً لمعالجة إشكالية أو تحدي الوفورات أو الخارجيات، حيث تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجارب الرائدة عالمياً بتلك الوفورات، وتمثل فرصة وأفقا واسعا أمامها، مقابل حرمان نظيرتها في الدول العربية منها.
- ضرورة استيفاء متطلب تطوير وتحديث ومواكبة قواعد البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما في ذلك معالجة تباين المفاهيم، ومنهجيات جمع البيانات. بما يمكن من تحسين القدرة على التشخيص والتحليل، ومن ثم التحديد الدقيق لحجم ونوعية الاختلالات أو التحديات التي تواجه تلك المشروعات، تمهيداً لصياغة سياسات المعالجة أو إعادة التوجيه الصحيح. على أن يتم ذلك ضمن منظور إستراتيجي تتحدد فيه أدوار ومهام اللاعبين لاسيما الدور الحكومي المعني بإقرار قواعد اللعبة، والذي يضمن الارتقاء في قدرات وإمكانات وتنافسية هذه المشروعات ذاتها ووفق الأهداف الإستراتيجية للنموذج خاصة فيما يتعلق بضمان ترسيخ الاستقرار والاستدامة والتحول الهيكلي، إضافة لتجسير الفجوات التنموية وحجز موضع قدم للدول العربية ومشروعاتها الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الوطني عموماً في العالم الجديد.

المراجع

أولاً – المراجع العربية

أبوشماله، نواف (2020a). «مراجعة تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة». مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 22 العدد 1 يناير 2020.

أبوشماله، نواف (2016). «الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية»، سلسلة منشورات جسر التنمية، عدد 128، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.

العباس، بلقاسم.، وأبو شماله، نواف (2019). «التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2019.

صندوق النقد العربي (2017b). «إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية»، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية أمانة اللجنة الفنية. http://www.amf.org.ae/

صندوق النقد العربي (2017a). «بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات»، الدراسات الاقتصادية، العدد 38– 2017، دولة الإمارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي (2019). «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، التقرير السنوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي 2019.

صندوق النقد العربي (2019b). «النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية»، موجز سياسات، العدد (1)، مارس، أبو ظبي، الإمارات.

صندوق النقد العربي (a2019): «النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية». https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications

صندوق النقد العربي (b2019): «استبانة إعداد دراسة حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية». فبراير 2019.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2019). «مناخ استثمار في الدول العربية»، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2019. http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf

ثانياً - المراجع الأجنبية:

Abbasi, A., Wigand, R. T., Hossain, L. (2014). Measuring social capital through network analysis and Its influence on individual performance. Library & Information Science Research, 36(1), 66–73.

Abo Shammalah N. (2020b). "Economic impacts of Covid-19 pandemic on Arab Labor markets and poverty and ways to address them ». Journal of Development and Economic Policies. Vol.22. No.3 ISSN – 1561 – 0411. November 2020.

Abo Shammalah, N. (2020a). "Role of Government Intervention in Achieving Structural Transformation in Arab Economies: Modern Applications of new Industrial Policies»- Analytical Study", Journal of social science, University of Kuwait. ISSN; 0253-1097. Vol. 48 No.1

AGE Platform Europe Policy Statemen, (2018)." Poverty Watch 2018 Older persons' poverty and social exclusion – a reality", October,2018. https://www.age-platform.eu/sites/default/files/AGE_Poverty_Watch_2018.pdf

Blue Orchard Survey, (2017). "SMEs and SDGs: Supporting Small and Medium Enterprises to Achieve the Sustainable Development Goals". https://www.blueorchard.com/wp-content/uploads/1702107_SME_Report_web_final.pdf

Boohene, R., Gyimah, R.A., Osei, M.B. (2019) Social capital and SME performance: the moderating role of emotional intelligence, Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, 12(1), pp.79-99. http://doi.org/10.1108/JEEE-10-2018-0103

Charles I. (2019). "Paul Romer: Ideas, Nonrivalry, and Endogenous Growth". Scand. J. of Economics 121(3), 859–883, 2019 DOI: 10.1111/sjoe.12370. (https://web.stanford.edu/~chadj/RomerNobel.pdf)

Chen, M and Harvey J. (2017). "the informal Economy in Arab nations: A comparative perspective", WIEGO Network, paper for Arab watch report on informal employment in MENA region. Jan. 23, 2017. https://www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf

Department of statistics Malaysia (2019). “SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) PERFORMANCE 2019”. https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/pdfPrev&id=VjM1enZ2RmlVRDVTNFAwRWZiZUs3QT09

Erdin C and Gokhan O. (2020). “Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey”. Heliyon. 2020 Feb; 6(2). https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7005425/

European Commission, (2015). “Crowdfunding Explained, to small and medium sized enterprises”, European Commission. https://ec.europa.eu/docsroom/documents/10250?locale=en

European Commission, (2016). Annual Report on European SMEs 2015 / 2016 SME recovery continues SME Performance Review 2015/2016. https://ec.europa.eu/jrc/sites/jrcsh/files/annual_report_-_eu_smes_2015-16.pdf

European Commission, (2018). “. Annual report on European SMEs 2017-2018: SMEs growing beyond borders.’ Luxembourg, .EU. https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/a435b6ed-e888-11e8-b690-01aa75ed71a1

Hollensen S. (2013). “Global Marketing” sixth edition, University of Southern Denmark, September 2013.

Humnath B and Kumi Y. (2009). “What is Social Capital? A Comprehensive Review of the Concept”, Asian Journal of Social Science, Volume 37, Number 3, 2009, pp. 480-510. (https://www.researchgate.net/publication/233546004_What_Is_Social_Capital_A_Comprehensive_Review_of_the_Concept)

IFC, (2019a). Economic Indicators Data base – MSME 2019.

IFC, (2020). IFC’s Definitions of Targeted Sectors- IFC MSME Definition.

IFC,2019- SME finance forum annual report,2019. (worldbank.org/curated/en/665731468739470954/pdf/multi-page.pdf

IMF, (2019). « Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia”. https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335

IMF, (2020). “Inflation rate, average consumer prices”. https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

International Association for the Evaluation of Educational Achievement - IEA, (2020). “TIMSS 2019 International Results in Mathematics and Science”. TIMSS & PIRLS International Study Center, Boston College’s Lynch School of Education and Human Development. https://timss2019.org/reports/

International Labour Organization- ILO, (2017). “Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work”, World Employment and Social Outlook, International Labour Office, Geneva.

International Labour Organization- ILO, (2018), “World Employment and Social Outlook: Trends 2018”, International Labour Office, Geneva.

International Labour Organization- ILO, (2018b). ILO Database.

Kaufmann D., Aart. K., and Pablo L, (1999a), “Governance Matter”, policy research working paper, 2196, world bank.

Kaufmann, D, Aart K, and Pablo L. (1999b). “Aggregating Governance Indicators.” Policy Research Department Working Paper 2195. Washington: World Bank.

Kunst D. (2019). “Premature Deindustrialization through the Lens of Occupations: Which Jobs, Why, and Where?”, Tinbergen Institute Discussion Paper, August 2, 2019.

Lgnatenko, et al., (2019),” Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?”, IMF working paper 19/18, IMF.

Loecher U. (2000). “Small and medium-sized enterprises – delimitation and the European definition in the area of industrial business”, European Business Review, Vol. 12 No. 5, pp. 261-264

OECD, (2017). « Contributions of small and medium enterprises to employment in the European Union countries – 2017”. https://www.statista.com/statistics/939710/contribution-of-smes-to-employment-in-eu-countries/

OECD, (2019b). “OECD SME and entrepreneurship outlook 2019’, Policy highlights, OECD 2019.

OECD, (2019a). “SMEs and SDGs: challenges and opportunities”. (https://oecd-development-matters.org/2019/04/23/smes-and-sdgs-challenges-and-opportunities)

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries – OAPEC. (2019). “Annual statistical report,2019”. http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

Pantoja, E., (1999). “Exploring the concept of social capital and its relevance for community-based development: the case of Minin areas in Orissa, India.” South Asia Infrastructure Unit, World Bank,1999.

Pichler F., and Wallace C. (2014).” Patterns of Formal and Informal Social Capital in Europe”. New Europe Centre Aberdeen University of Aberdeen, Scotland, UK.

Portes, A., and Patricia L. (1996), “The downside of social capital.” The American Prospect 26: 18-23.

Purwanto, T,2018. “A Theoretical Framework for Supporting the Internationalization of SMEs”.” Asia Proceedings of Social Sciences- APSS. Vol 2 No 4 (2018). December 3, 2018, 2(4)124-128 (https://readersinsight.net/APSS/article/view/435/381)

Rodrik D. (2015). “premature deindustrialization », PREMATURE DEINDUSTRIALIZATION”. Harvard University. Cambridge, MA 02138. https://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/premature_deindustrialization_revised2.pdf

Romer, P. M. (1986), Increasing Returns and Long-Run Growth, Journal of Political Economy 94, 1002–1037.

Socialist Republic of Viet Nam, (2019). “Data Collection Survey on SME Promotion and Industrial Development in Viet Nam Socialist Republic of Viet Nam Final Report’, Japan Economic Research Institute Inc. Japan Development Service Co., Ltd. Japan International Cooperation Agency (JICA), May 2019. May 2019

The European Central Bank - EGB, (2018). https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/html/index.en.html

The Global Entrepreneurship Index, GEI (2019). https://thegedi.org/wp-content/uploads/2020/01/GEI_2019_Final-1.pdf. The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA DOI: 10.13140/RG.2.2.17692.64641,

The World Integrated Trade Solution – WITS, (2021). Data base. https://wits.worldbank.org/analyticaldata/evad-countrystats.aspx

UNCTAD, (2020). «UNCTAD STAT». https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

UNDP, (2020a). "The Next Frontier Human development and the Anthropocene Human Development Report 2020". http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020.pdf

UNDP, (2020a). "The Next Frontier Human development and the Anthropocene Human Development Report 2020". http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020.pdf

UNDP, (2020c). "Skilled Labour force % of Labour force)". http://hdr.undp.org/en/indicators/179406#

UNISCO, (2020). « International Standard Classification of Education (ISCED 2011) », http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/international-standard-classification-of-education-isced-2011-en.pdf (UNISCO,2021).

United Nations Conference on Trade and Development - UNCTAD, (2010)." Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains", United Nations, New York, and Geneva.

United Nations Industrial Development Organizations - UNIDO, (2016). "The role of technology & Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development".

United Nations Industrial Development Organizations – UNIDO, (2018)."industrial Development Report 2018, "Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

United Nations Industrial Development Organizations, (2019), UNIDO database. https://www.unido.org/researchers/statistical-databases

Vandenberg P., Et Al, (2016). “SMEs in Developing Asia: New Approaches to Overcoming Market Failures.”, Asian development bank institute - ADBI, TOKYO,2016. (https://www.adb.org/sites/default/files/publication/214476/adbi-smes-developing-asia.pdf)

Williamson J. (2004). “The Washington Consensus as Policy Prescription for Development ». World Bank, Jan 13, 2004. (https://www.piie.com/publications/papers/williamson2004.pdf).

World Bank, (2010). “The Washington Consensus Assessing a Damaged”. Policy Research Working Paper 5316, May 2010.

World Bank, (2019). “Doing business, Training for Reform, Report: World Bank,2019. (https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report_web-version.pdf)

World bank, (2020a). « Small and medium enterprises (SMES) finance ». (https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance)

World bank, (2020b). “The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19”. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34432

World Bank, (2021a). «World development indicators”. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD.

World bank, (2021b). “world development indicators”. https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS

World Bank, (2021c). Worldwide Governance Indicator – WGI, http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

World Bank, 2021d. « Doing Business 2020 : Comparing Business Regulation in 190 Economies”., https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf?sequence=24&isAllowed=y

World Bank,2006. « Where Is the wealth of nations? - Measuring Capital for the 21st Century, THE world Bank, Washington, D.C. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7505/348550REVISED0101Official0use0ONLY1.pdf?

الملاحق

ملحق رقم 1: واقع القدرات الاقتصادية في الدول العربية دول المقارنة وفق دلالات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – دولار بالأسعار الجارية – 2019

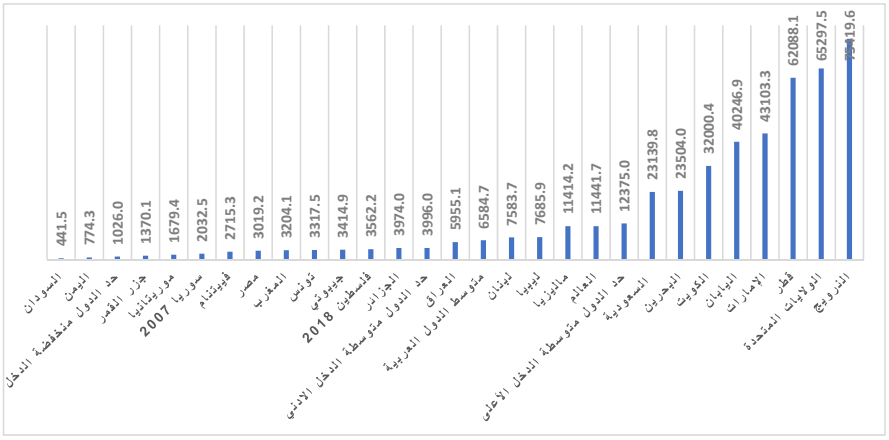

المصدر: World bank,2021a

ملحق رقم 2: تصنيف الدول العربية ودول المقارنة التنموي وفق منهجية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – مؤشر التنمية البشرية – HDI 2019

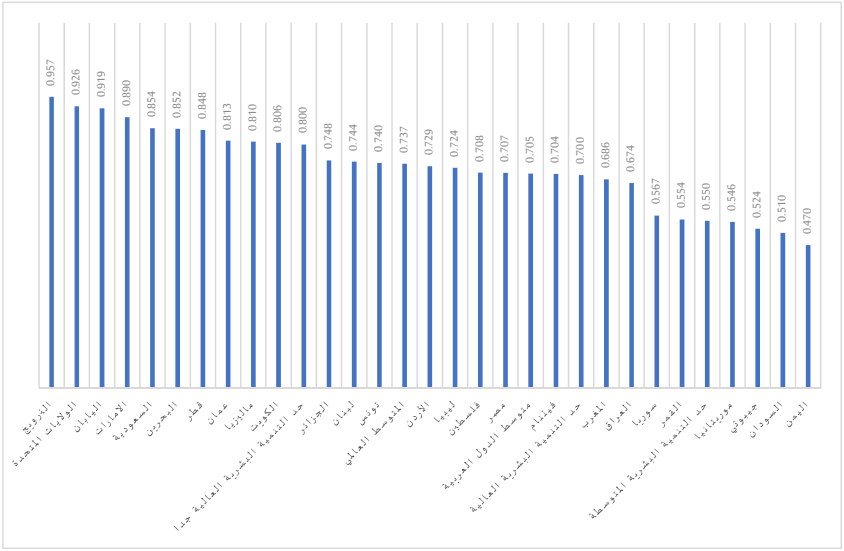

المصدر: UNDP,2020a

ملحق رقم 3: تصنيف المشروعات وفق معيار عدد العاملين لعدد من الدول العربية وحالات المقارنة - 2020

المؤشر/ الدولة	المشروعات الصغرى	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة	المشروعات الكبيرة
الولايات المتحدة	0 - 19	20 - 99	100 - 499	499<
النرويج	0 - 9	10 - 49	50 - 249	249<
قطر	1 - 4	5 - 49	50 - 99	99<
اليابان	1 - 9	10 - 49	50 - 300	300<
البحرين	11>	11 - 100 التشييد 11 - 50 أخرى	101 - 400 التشييد 51 - 250 أخرى	400< التشييد؛ 250 < أخرى
السعودية	1 - 4	5-49	50 - 200	200<
عمان	1 - 5	6-25	26 - 99	99<
ليبيا	25≥	26-50	50<	
ماليزيا	5>	5 - 75 الصناعة 5 - 30 الخدمات وأخرى	76 - 200الصناعة 31 - 75 الخدمات وأخرى	200< الصناعة 76< الخدمات وأخرى
لبنان	10>	10 - 50	50-100	100<
العراق	0 - 10	10>	10-29	29<
الجزائر	10>	10 - 49	50-249	249<
الأردن	0-4	5 - 20	21-100	100<
تونس	6>	6-49	50-199	199<
فلسطين	6>	6-14	15-50	50<
مصر	1-4	5-49	50-99	99<
فيتنام	10>	10-200 الزراعة، الصناعة، التشييد. 10-50 التجارة والخدمات	201-300 الزراعة، الصناعة، التشييد 50-100 التجارة والخدمات	300< الزراعة، الصناعة، التشييد؛ 100< التجارة والخدمات
المغرب	1-9	10-49	50-199	200≤
اليمن	1-9	10-99	100-499	499<
السودان	1-9	10>	10≤	

المصدر: IFC, IFC database,2019

ملحق رقم 4: تطور معدل التضخم في الدول العربية وعدد من الدول والأقاليم المقارنة للفترة 1990 – 2019 (%)

العام	العالم	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الاتحاد الأوروبي	الاقتصادات المتقدمة	جنوب شرق آسيا	جنوب آسيا	أوروبا	اليابان	ماليزيا	فيتنام	النرويج	الولايات المتحدة	المتوسط العربي
1990	26.4	479.5	31	4.9	9.1	11	13.7	3.1	3	36	4.1	5.4	11.9
1991	17.3	143.3	15.3	4.7	12.9	12.9	10.6	3.3	4.3	81.8	3.4	4.2	18.2
1992	38.7	196	11.5	3.5	8.2	8.9	80.7	1.8	4.8	37.7	2.3	3	19.9
1993	39.5	279.7	19.5	3.2	7.1	7.5	67.7	1.2	3.5	8.4	2.3	3	14.6
1994	31.2	285.7	9	2.7	7.1	9.9	33.6	0.7	3.7	9.5	1.4	2.6	17
1995	16	41.4	5.6	2.6	7.7	10.2	22.6	-0.1	3.5	16.9	2.5	2.8	12.8
1996	9.3	20.7	5.4	2.5	6.4	9.6	9.6	0.1	3.5	5.6	1.3	2.9	11.1
1997	6.5	12.5	12.5	2.1	5.2	7.6	6.8	1.7	2.7	3.1	2.6	2.3	5.57
1998	6.3	9.5	3.4	1.6	26.4	11.6	5.5	0.7	5.3	8.1	2.3	1.5	4.21
1999	6.2	9.7	2.6	1.4	10	5.8	9.7	-0.3	2.7	4.1	2.4	2.2	2.49
2000	4.8	8.9	3.6	2.2	2.4	3.9	5.8	-0.7	1.6	-1.8	3.1	3.4	1.71
2001	4.6	7	3.5	2.2	5.3	4.4	5.5	-0.7	1.4	-0.3	3	2.8	1.75
2002	3.6	6.5	2.7	1.5	6.1	4	4	-0.9	1.8	4.1	1.3	1.6	2.74
2003	3.9	9.3	2.4	1.8	4.8	4	3.7	-0.3	1.1	3.3	2.5	2.3	2.97

العام	العالم	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الاتحاد الأوروبي	الاقتصادات المتقدمة	جنوب شرق آسيا	جنوب آسيا	أوروبا	اليابان	ماليزيا	فيتنام	النرويج	الولايات المتحدة	المتوسط العربي
2004	3.8	6.1	2.5	2	4.7	4.2	3.5	0	1.4	7.9	0.5	2.7	4.36
2005	4	5.4	2.4	2.3	7	5.6	3.9	-0.3	3	8.4	1.5	3.4	6.12
2006	4	4.2	2.3	2.4	8.2	6.9	3.5	0.3	3.6	7.5	2.3	3.2	7.43
2007	4.3	4.2	2.4	2.2	5.2	6.8	3.5	0.1	2	8.3	0.7	2.9	7.42
2008	6.4	6.4	3.7	3.4	9.7	9.4	5.6	1.4	5.4	23.1	3.8	3.8	9.57
2009	2.8	4.6	0.8	0.2	2.9	12.6	2.7	-1.3	0.6	6.7	2.2	-0.3	3.49
2010	3.7	4.2	1.8	1.5	4.5	10.1	2.8	-0.7	1.7	9.2	2.4	1.6	4.45
2011	5	5.2	2.9	2.7	6	9.9	4.2	-0.3	3.2	18.7	1.3	3.1	5.96
2012	4	4.6	2.6	2	3.8	9.9	3.2	-0.1	1.7	9.1	0.7	2.1	6.19
2013	3.6	4.6	1.4	1.4	4.5	9	2.4	0.3	2.1	6.6	2.1	1.5	5.06
2014	3.2	4.9	0.4	1.4	4.3	6.1	2	2.8	3.1	4.1	2	1.6	4.74
2015	2.7	5.4	0.1	0.3	2.9	4.9	3	0.8	2.1	0.6	2.2	0.1	4.29
2016	2.7	5.5	0.2	0.7	2.3	4.5	1.5	-0.1	2.1	2.7	3.6	1.3	5.12
2017	3.2	6.3	1.6	1.7	2.9	3.9	2.2	0.5	3.8	3.5	1.9	2.1	7.17

العام	العالم	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الاتحاد الأوروبي	الاقتصادات المتقدمة	جنوب شرق آسيا	جنوب آسيا	أوروبا	اليابان	ماليزيا	فيتنام	النرويج	الولايات المتحدة	المتوسط العربي
2018	3.6	6.6	1.9	2	2.8	3.7	2.2	1	1	3.5	2.8	2.4	7.37
2019	3.5	7.7	1.4	1.4	2.2	5	2	0.5	0.7	2.8	2.2	1.8	5.01
متوسط الفترة 1990 - 2019	9.16	53.19	5.21	2.15	6.42	7.46	10.92	0.48	2.68	11.31	2.22	2.44	7.36

المصدر IMF,2020

ملحق رقم 5: نتائج اختبارات TIMSS في العلوم للصفين الرابع والثامن ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق معيار القوة الشرائية المعادلة PPP بالدولار في الدول العربية وعدد من دول العالم – 2019

الدولة	متوسط دخل الفرد من الناتج	نتائج اختبارات TIMSS في العلوم للصف الرابع	نتائج اختبارات TIMSS في العلوم للصف الثامن
سنغافورة	92020	590	608
اليابان	44780	569	570
كازاخستان	24050	550	478
الولايات المتحدة الأمريكية	65880	546	522
النرويج	69610	538	495
القيمة المتوسطة للعالم	17590	500	500
الإمارات	70240	451	477
البحرين	44140	459	486
قطر	94170	436	475
عمان	28590	431	457
الأردن			452
الكويت	61000	337	444
لبنان	-	--	377
السعودية	49400	390	431
المغرب	7680	352	394
مصر	-	-	389

المصدر: ., WB,2020 IEA,2020

Abstract

Small and medium enterprises play an active role in production and employment. They are also a major contributor to global value and supply chains. To this end they attract occupy a special importance from policy makers nearly in all regions of the world, including the Arab countries. This study aims to evaluate the effectiveness of the role of SMEs in contributing to the process of structural transformation and to higher sustainability of economic and social development in Arab countries. To this end, the study uses three basic approaches: descriptive, comparative, in addition to the deductive or inferential approach. The study concludes that Arab countries devoted resources and interests in recent decades, in developing SMEs through the establishment of legal frameworks and governmental agencies to help develop them, helping them to overcome the difficulties they face. However, these projects still face structural challenges that limit the possibilities to reach their developmental role, as compared of their vital contribution to economic progress as noticed in the experiences of developed and emerging countries. The study also presents a holistic model based on contemporary industrial policies, that help to overcome these constraints and ensures the accumulation and integration of Arab efforts directed to these projects, in order to ensure the achievement of the desired goals of strengthening the relationship between efforts to develop these projects on one hand, and efforts to achieve sustainable development and achieve the process of structural transformation.

Keywords: Enterprises - Arab Countries - sustainable development - structural transformation.

Prof. Nawaf M.M. Aboushammalh

- Senior Expert (Assistant Professor) - Arab Planning Institute in Kuwait (2012)
- E-mail : nawaf@api.org.kw

Scientific Production:

1 - "Reconsidering the Size, Quality and Sources of Economic Growth in the Arab Countries in Light of the Requirments of Sustainability and the Achievement of Structural Transformation- An Analytical Study"- Journal of the Faculty of Economics and Political Science - Cairo University (July 2021).

2 - "The Economic Effects of the Covid-19 Pandemic on Labor Markets and Poverty in the Arab Countries and Ways to Address Them"- Journal of Development and Economic Policies - Arab Planning Institute (November 2020).

3 - "Goverment Intervention Role in Achieving Structural Transformation in Arab Economies: Contemporary Applications od New Industrial Policies (NIP)- Analytical Study"- Journal of Social Sciences - Kuwait University (2020).

4 - "Transformation towards Green Jobs in the Arab Countries in light of the Challenges of Unemployment and the Requirements of Sustainability" - Journal of Development and Economic Policies - Arab Planning Institute (July 2019).

5 - "Advancing Education in the Arab Countries - Sustainability Requirements and Funding Constraints" - Journal of the Faculty of Economics and Political Science - Cairo University (July 2018)

6 - “Private Sector Development Policies and Activating Its Role to Achieve Structural Transformation in the Gulf Cooperation Council Countries - The Case of Kuwait” - Journal of Development and Economic Policies - Arab Planning Institute (January 2018).

7 - "The Reality and Prospects of Development for the Industrial Sector in the AraCountries in the Context of Contemporary Trends of Industrial Policies"- Journal of the Faculty of Economics and Political Science - Cairo University (April 2017).

8 - “The Effectiveness of the Role of Official Development Aid on the Economic Structures and Self-Capacities of the Beneficiary Countries - An Applied Study” - Kuwait Economic Journal (2016).

9 - “The Implications of Occupation Policies on the Palestinian Labor Market” - International Politics Journal - Center for Political and Strategic Studies - Al-Ahram Foundation (2008).

10- "Ways and Future of Arab and International support for the Palestinian Economy during the Period 1994-2007" - League of Arab States - Study presented to Paris Conference of International Donors (2007).

11- "The Implications of the Israeli Unilateral Separation on the Palestinian Economy" - Strategic Economic Trends - Center for Political and Strategic Studies - Al-Ahram Foundation (2006).

12- "The Palestinian State - Economic Viability" - International Politics Journal - Al-Ahram Foundation (2006).

13- "The Role of Arab Financial and Economic Funds in Supporting Economic Development - The Palestinian Case" - League of Arab States - A study submitted to the Arab International Forum for Rehabilitation and Development in the Occupied Palestinian Territories - Beirut (2004).

14- "Foreign Aid in Economic Thought and Applied Practice" - Arab Economic Research Journal - Arab Society for Economic Research (2003).

15- "The Effects of Economic Performance in Israel on its Political and Military Options" - Strategic Economic Trends - Center for Political and Strategic Studies (2002).

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i652.1639
Monograph (652)

Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development

Nawaf M.M. Aboushammalh
Senior Expert - Arab Planning Institute
Kuwait

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social
  Service Department - Kuwait University
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department
  Kuwait University
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psychology Department - Yarmouk
  University - Jordan
  atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
  Chair of the Middle Eestern Language
  and Cultures Department
  Indiana University
  alsaleha@indiana.edu
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language
  and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological
  Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of
  Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
  Regents Professor Information Science
  University of North Texas
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
  Faculty of Information
  Lebanese University
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 45, 2024

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - السبيل نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية

Re-orienting the Developmental Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Arab Countries – A Path towards Achieving Structural Transformation and Ststainable Development

Nawaf M.M. Aboushammalh

Senior Expert - Arab Planning Institute
Kuwait

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 45 - Monograph 652

Issue No. (1) - 1446 A.H/2024